

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة اقتصادية قياسية لآثار التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة
من البلدان العربية للفترة (1990-2017)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

د. حيدوشي عاشور

إعداد الطالبة:

قلعي كريمة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د عماروش أحسن	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
د. حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. العمري علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
د. جوادي علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
د. جايدر حسان	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. سعداوي محمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	المدرسة الوطنية العليا للفلاحة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى خالتي التي ربّنتني وكانت سنداً لي
إلى الكتكوت ابني أمير
إلى أمي وأبي
إلى زوجي
إلى كل الأهل و الزملاء والأساتذة
إلى كل من ساعدني اشكرهم
إلى كل هؤلاء أهدى ثمرة جهدي.

ملخص الدراسة:

نظرا لمكانة القطاع المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وظهور موجات التحرر الاقتصادي والمالي التي أدت إلى إزالة كافة القيود على القطاع المالي، لذلك هدفت الدراسة لمعرفة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية بهدف الإجابة عن الإشكالية، ومعرفة دور سياسات التحرير المالي في تطوير القطاع المالي وذلك من خلال التحليل النظري والتطبيقي للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تحليل المؤشرات الرئيسية للتحرير المالي لعينة من الدول العربية باستعمال الجداول والرسومات البيانية وطريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP، شملت الدراسة 5 دول عربية متمثلة في (الجزائر، تونس

السعودية، الأردن مصر) خلال الفترة (1990-2017) تمثلت متغيرات الدراسة في الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام (M2/GDP)، القروض المقدمة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام (CSP/GDP)، الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج الداخلي الخام (FDI/GDP)، الانفتاح التجاري بالنسبة للناتج الداخلي الخام (OPEN/GDP)، بالإضافة إلى معدل نصيب الفرد كنسبة من الناتج الداخلي الخام المعبر عن النمو الاقتصادي (Croï).

من خلال الدراسة التحليلية باستعمال ACP لوحظ تقارب بين أفراد العينة الكلية وهذا ما يدل على أنها متشابهة الخصائص من خلال مصفوفة الارتباط تعرفنا على طبيعة العلاقة بين المتغيرات في كل دولة من الدول المدروسة لمعرفة المحددات التي تؤثر ايجابيا أو سلبا في كل دولة من الدول المختارة.

تم قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج البانل الساكن، كما تم قياس طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر فقط وفقا لمنهجية ARDL.

بتقدير نماذج البانل الساكن (نموذج تجميعي، نموذج الأثر الثابت، نموذج العشوائي) واستعمال اختبارات اختيار النموذج الملائم (هوسمانوفيشر)، تبين أن النموذج الأمثل بعد إجراء اختبارات صلاحية النموذج أن النموذج الأمثل هو الأثر الثابت، من خلال تحليل النموذج نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يؤثران إيجابا على النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث بارتفاع 1% من هذه المؤشرات يرتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.19% و 0.31% على التوالي، وهذا ما يدل على أهمية مؤشرات التحرير المالي الخارجي في عينة الدول العربية المختارة، أما القروض المقدمة للقطاع الخاص والكتلة النقدية يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية بدور الوساطة المالية، حيث بانخفاض 1% من هذه المؤشرات ينخفض النمو الاقتصادي بنسبة 0.02%، 0.25% على التوالي هذا يدل على عدم مساهمة مؤشرات التحرير المالي

ملخص

الداخلي في رفع معدل النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية من خلال اختبارات الأثر الثابت تبين أن الأثر يختلف من دولة لأخرى.

وعليه يمكن القول أن الجزائر ومصر والسعودية والأردن وتونس يمكن أن تحقق النمو الاقتصادي بواسطة مؤشرات خارجية وذلك برفع الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية وزيادة الصادرات والواردات.

بتقدير أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، تبين أن التحرير المالي يؤثر على النمو الاقتصادي على المدى البعيد، حيث نجد أن الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر على الرغم من بذلها جهود في تقديم قروض للقطاع الخاص إلا أنها لم تحفز النمو نظراً لاعتمادها الدائم على قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

النظام المالي، التقيد المالي، التحرير المالي، النمو الاقتصادي، الدول العربية، بيانات البانل، نموذج ARDL.

Abstract:

The financial sector plays a principal role in promoting economic growth rates and the emergence of waves of economic and financial liberalization that led to the removal of all restrictions on the financial sector. This study aims to investigate the impact of financial liberalization on economic growth in a sample of Arab countries. To do so, this study applies theoretical and empirical analysis (Autoregressive Distributed Lags (ARDL)) to test the financial liberalization-economic growth nexus in selected 5 Arab countries represented in (Algeria, Tunisia, Saudi Arabia, Jordan, Egypt) during the period (1990-2017). Also, this study attempted to analyze the key indicators of financial liberalization for our sample using descriptive statistics and the Principal component analysis (PCA) method.

The study utilizes macroeconomic variables; namely, the money supply as a percentage of the gross domestic product (M2/GDP, loans provided to the private sector as a share of the gross domestic product) (CSP/GDP), foreign direct investment as a percentage of the gross domestic product (FDI/GDP), trade openness rate (OPEN/GDP). Additionally, the GDP per capita (Croi).

The main findings of this study are as follows. Firstly, using the PCA, a convergence was observed between the individuals of the sample, which indicates that the characteristics are similar. Secondly, using the correlation matrix, this research identifies the relationship between the variables in each of the countries studied, then we define which determinants affect positively and which negatively in each country Selected countries, and measure the impact of financial liberalization on economic growth using the static panel model. Also, we have measured the nature of the relationship between financial liberalization and economic growth in Algeria according to the ARDL methodology. Thirdly, by estimating static panel models (pooled regression model, fixed effect model, random effect model), and using appropriate model selection tests (Hausman test and Fisher test), we found that the optimal model, after conducting model validity tests, is the fixed effect model, through the model, we find that the foreign direct investment and trade openness positively affects economic growth and this what is compatible with economic theory, wherewith an increase of 1% of these indicators, the economic growth rate increases by 0.19% and 0.31% respectively.

These results confirmed the importance of external financial liberalization indicators in the sample of Arab countries selected. As for the loans provided to the private sector and the monetary mass, they negatively affect economic growth, and this contradicts the economic theory of the role of financial intermediation. a decrease of 1% of these indicators leads to a 0.02%, and 0.25% decline in economic growth respectively, also we confirmed that the indicators of internal financial liberalization have no significant effect on the rate of economic growth in the sample of Arab countries. Through the fixed effects test, it was found that the impact varies between the countries of the sample.

Accordingly, this study could claim that Algeria, Egypt, Saudi Arabia, Jordan, and Tunisia can achieve economic growth through external indicators by attracting more foreign investments, liberalizing foreign trade, and increasing exports and imports.

By estimating the impact of financial liberalization on economic growth in Algeria using the ARDL methodology, this study found that financial liberalization affects economic growth in the long run, as we find that the money supply, foreign direct investment, and trade openness positively affect economic growth in Algeria, as for the loans provided to the private sector, they do not positively affect the long-term economic growth in Algeria, despite its efforts to provide loans to the private sector, but it did not stimulate growth due to its permanent dependence on the hydrocarbon sector.

keywords: Financial System, Financial Compliance, Financial Liberalization, Economic Growth, Arab Countries, Panel Data, ARDL model,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
I.	كلمة شكر وتقدير.....
II.	الإهداء.....
III.	الملخص.....
VII	فهرس المحتويات.....
XI	فهرس الأشكال.....
XIV	فهرس الجداول.....
XVIII	فهرس الملاحق.....
XX	قائمة الرموز والمختصرات.....
أ - ط	مقدمة.....
31-2	الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار لمفاهيمي للنظام المالي والعملة المالية
3	المطلب الأول: تطور ومفهوم النظام المالي
5	المطلب الثاني: مكونات ووظائف النظام المالي
7	المطلب الثالث: نشأة ومفهوم العملة ومزاياها
11	المطلب الرابع: مظاهر وعوامل العملة
14	المبحث الثاني: مفهوم سياسة الكبح المالي وسياسة التحرير المالي
14	المطلب الأول: تعريف ومظاهر الكبح المالي والنتائج المترتبة عليه
18	المطلب الثاني: نشأة ومفهوم التحرير المالي وأهدافه
20	المطلب الثالث: استراتيجيات وعوامل نجاح التحرير المالي
24	المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي
27	المبحث الثالث: التحليل النظري لسياسة التحرير المالي والانتقادات الموجهة له
27	المطلب الأول: التحليل النظري للتحرير المالي
28	المطلب الثاني: الدراسات اللاحقة لنظرية التحرير المالي
29	المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للتحرير المالي
31	خلاصة

60-33	الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
33	تمهيد
34	المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي
34	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما
37	المطلب الثاني: خصائص ومحددات النمو الاقتصادي
39	المطلب الثالث: مقاييس وقياس النمو الاقتصادي
42	المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي
42	المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك
45	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين
49	المطلب الثالث: نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية)
52	المبحث الثالث: نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي)
52	المطلب الأول: نموذج بول رومر وفق نظرية النمو الحديثة
54	المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس
55	المطلب الثالث: نموذج بارو (Barro)
56	المطلب الرابع: نموذج اجيون - هويت
57	المبحث الرابع: الدراسات التي أثبتت الأثر الايجابي والسلبي للتحريك المالي على النمو الاقتصادي
57	المطلب الأول: الدراسات التي أثبتت الأثر الايجابي للتحريك المالي
58	المطلب الثاني: الدراسات التي أثبتت الأثر السلبي للتحريك المالي
60	خلاصة
109-62	الفصل الثالث: علاقة التحريك المالي بالنمو الاقتصادي
62	تمهيد
63	المبحث الأول: الجانب النظري حول علاقة التحريك المالي بالنمو الاقتصادي
63	المطلب الأول: المدارس الجديدة لنظرية النمو الاقتصادي للتحريك المالي
65	المطلب الثاني: الأدلة العلمية الحديثة حول العلاقة بين التحريك المالي والنمو الاقتصادي
67	المبحث الثاني: تحليل تطورات النمو الاقتصادي والتحريك المالي لعينة من الدول العربية

فهرس المحتويات

67	المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتحرير المالي في الجزائر ومصر
76	المطلب الثاني: تطورات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأردن والسعودية
84	المطلب الثالث: تطورات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في تونس
88	المبحث الثالث: التحليل بالمركبات الأساسية ACP
88	المطلب الأول: تقديم طريقة التحليل بالمركبات الأساسية
91	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)
98	المطلب الثالث: تحليل لمحددات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في مصر، السعودية والأردن باستعمال طريقة (ACP)
109	خلاصة
139-111	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي
111	تمهيد
112	المبحث الأول: الإطار النظري لبيانات بانل
112	المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل وخصائصه
113	المطلب الثاني: أنواع نماذج البانل وأهميته
115	المطلب الثالث: أساليب اختيار النموذج الملائم في نماذج البانل
118	المبحث الثاني: قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية
118	المطلب الأول: منهجية الدراسة والمتغيرات المدروسة
120	المطلب الثاني: طرق تقدير نماذج البانل الساكن
122	المطلب الثالث: اختبارات صلاحية النموذج الملائم
127	المطلب الرابع: اختبار الأثر الفردي
129	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
129	المطلب الأول: منهجية وخطوات ARDL
132	المطلب الثاني: المتغيرات المدروسة ودراسة الاستقرار
134	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية باستعمال منهجية ARDL
137	المطلب الرابع: اختبارات صلاحية نموذج الدراسة
139	خلاصة

فهرس المحتويات

141	خاتمة
146	قائمة المراجع
156	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	36
2	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الجزائر)	92
3	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (الجزائر)	92
4	يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الجزائر)	93
5	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (تونس)	95
6	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (تونس)	95
7	يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (تونس)	96
8	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (مصر)	98
9	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (مصر)	99
10	يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (مصر)	99
11	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية)	102
12	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (السعودية)	102
13	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (السعودية)	103
14	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الأردن)	105
15	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (مصر)	106
16	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الأردن)	106
17	نتائج اختبار هاسيو (Haiso)	120
18	نتائج التقدير لنماذج البائل	121
19	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج	122
20	نتائج اختبار فيشر	122
21	نتائج اختبار هوسمان	123
22	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	124
23	نتائج النموذج المصحح للارتباط الذاتي	124

125	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المصحح	24
125	نتائج اختبار جين بوكس	25
126	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء	26
127	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت	27
128	قيمة الأثر الفردي	28
133	النتائج الملخصة لاختبار ADF	29
135	نتائج اختبار الحدود	30
135	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	31
136	نتائج تقدير نموذج ARDL	32
137	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	33
138	نتائج اختبار التباين	34

فهرس الأشكال

67	يمثل تطورات الكتلة النقدية في الجزائر	1
68	تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر	2
69	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	3
70	تطورات الانفتاح التجاري في الجزائر	4
71	تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر	5
72	تطورات الكتلة النقدية في مصر	6
73	تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في مصر	7
74	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر	8
74	تطورات الانفتاح التجاري في مصر.	9
75	تطورات النمو الاقتصادي في مصر	10
76	تطورات الكتلة النقدية في الأردن	11
77	تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الأردن	12
78	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن	13
79	تطورات الانفتاح التجاري في الأردن	14
79	تطورات النمو الاقتصادي في الأردن	15
80	تطورات الكتلة النقدية في السعودية	16
81	تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في السعودية	17
81	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية	18
82	تطورات الانفتاح التجاري في السعودية	19
83	تطورات النمو الاقتصادي في السعودية	20
84	تطورات الكتلة النقدية في تونس	21
85	تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في تونس	22
85	تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	23
86	تطورات الانفتاح التجاري في تونس	24

87	تطورات النمو الاقتصادي في تونس	25
93	التمثيل البياني للقيم الذاتية للجزائر	26
94	التمثيل البياني للمتغيرات (الجزائر)	27
96	التمثيل البياني للقيم الذاتية (تونس)	28
97	التمثيل البياني للمتغيرات (تونس)	29
100	التمثيل البياني للقيم الذاتية (مصر)	30
101	التمثيل البياني للمتغيرات (مصر)	31
103	التمثيل البياني للقيم الذاتية (السعودية)	32
104	التمثيل البياني للمتغيرات (السعودية)	33
107	التمثيل البياني للقيم الذاتية (الأردن)	34
107	يمثل التمثيل البياني للمتغيرات (الأردن)	35
123	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	36
134	النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار (AIC)	37
138	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	38

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر	156
2	تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في مصر	157
3	تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأردن	158
4	تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في السعودية	159
5	تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في تونس	160
6	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الجزائر)	161
7	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الجزائر)	161
8	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (تونس)	161
9	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (تونس)	162
10	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (مصر)	162
11	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (مصر)	162
12	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية)	163
13	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (السعودية)	163
14	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الأردن)	163
15	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الأردن)	164
16	نموذج الأثر الثابت	164
17	النموذج التجميعي	165
18	النموذج العشوائي	166
19	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج	166
20	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	167
21	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المصحح	167
22	نتائج اختبارات لاستقرارية الاستثمار الأجنبي المباشر	168
23	اختبارات استقرارية الائتمان المقدم للقطاع الخاص	168
24	اختبارات الاستقرارية للكتلة النقدية	169

169	اختبارات الاستقرارية للانفتاح التجاري	25
170	اختبارات الاستقرارية للنمو الاقتصادي	26

قائمة الرموز والمصطلحات

<i>FDI</i>	<i>Foreign Direct Investment</i>	الاستثمار الأجنبي المباشر
<i>Croi</i>	<i>croissance</i>	النمو الاقتصادي
<i>M2</i>	<i>Monetary block</i>	الكتلة النقدية
<i>GDP</i>	<i>Gross Domestic Production</i>	الناتج الإجمالي المحلي
<i>Open</i>	<i>Commercial openness</i>	الانفتاح التجاري
<i>CSP</i>	<i>Credit to the private sector</i>	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
<i>LM</i>	<i>Lagunge multiplier</i>	مضاعف لاغرونج
<i>PCA</i>	<i>Principal Component Analysis</i>	طريقة تحليل المركبات الرئيسية
<i>ARDL</i>	<i>Auto Regressive Distributed Lag</i>	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع
<i>PRM</i>	<i>Pooled Regression Model</i>	نموذج الانحدار التجميعي
<i>FEM</i>	<i>Fixed Effect Model</i>	نموذج التأثيرات الثابتة
<i>REM</i>	<i>Random Effect Model</i>	نموذج التأثيرات العشوائية
<i>C</i>	<i>Constant</i>	الثابت
<i>TREND.C</i>	<i>Tendance constante et générale</i>	الثابت والاتجاه العام

المقدمة

اتسم القطاع المالي في العديد من الدول العربية قبل الإصلاحات بإتباع سياسات التقييد المالي ويتمثل ذلك في خضوعه إلى قيود مالية وعدم وجود منافسة حقيقية بين المصارف في السوق المحلية وضعف البنية الأساسية للقطاع المالي، حيث اتبعت أغلب الدول العربية سياسة التقييد المالي التي اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة الاسمية وارتفاع التضخم ونتيجة لهذه المخاطر برزت العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية أدت إلى تراجع سياسة الكبح المالي لاعتبارها سببا في التخلف المالي.

نتيجة لانتشار العولمة عرف القطاع المالي تطورا بالنظر لاعتماد سياسات التحرير المالي التي تشمل تحرير القطاعات المصرفية وكذا حرية التعامل في الأسواق المالية ويمثل التحرير المالي موضوع بالغ الأهمية في البلدان النامية ككل حيث سعت إلى الانفتاح المالي وتحرير أسعار الفائدة وحركة رؤوس الأموال بهدف تحقيق توازن واستقرار مالي واقتصادي، حيث تعتبر سياسة التحرير المالي وإصلاحات القطاع المالي في بداية التسعينات كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحرير معدلات الفائدة ومنح البنوك والمؤسسات العامة الحرية التامة، مما حقق تقدم مذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالتالي سرع من اندماج الأسواق المالية العالمية وتعزيز كفاءة النظام المالي العالمي ورفع من معدل النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي هدف رئيسي تسعى لتحقيقه معظم الدول من خلال تطوير السياسات الاقتصادية لرفع معدل النمو المستديم وبالتالي تطوير هيكل الاقتصاد، إضافة إلى تطرق العديد من النظريات لتفسير النمو الاقتصادي ومعرفة محدداته نظرا لأهميته البالغة، كما وضحت نظرية النمو الداخلي الأهمية للقطاع المالي ودوره، حيث يعمل النظام المالي على تسهيل المعاملات المالية والمعاملات التجارية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

عرفت العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا وهناك العديد من الدراسات النظرية والعملية التي تقدم أدلة كثيرة عن الدور الهام للقطاع المالي في النمو الاقتصادي فوجود قطاع مالي متطور هو شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو من خلال تأثير المؤسسات والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي، حيث تطرق العديد من الاقتصاديين لهذا الموضوع وأكدوا عن الدور الإيجابي للقطاع المالي في التأثير على النمو من خلال تسهيل حركة رؤوس الأموال والبنوك وزيادة عملية التمويل، حيث اتبعت العديد من الدول العربية من بينها الجزائر سياسة التحرير المالي بهدف تطوير النظام المالي والمصرفي وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي.

قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ومالية بهدف تطوير القطاع المالي والمصرفي والنقدي حيث يعتبر أهم قانون إصلاح في القطاع المالي الجزائري هو قانون النقد والقرض 1990 وذلك بهدف إتباع سياسة التحرير المالي من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول أنه على الرغم من الدراسات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي إلا أنه لا يزال هناك جدل واسع حول طبيعة العلاقة الإيجابية أو سلبية التأثير بين مؤيد ومعارض.

1- إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة فيما يلي:

ما هو أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية للفترة (1990-2017)؟

انطلاقا من هذا التساؤل نطرح جملة من الأسئلة الفرعية، تتمثل في ما يلي:

- هل حققت سياسة التحرير المالي آثار إيجابية على النظام المالي ؟
- ما هو أثر برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية ؟
- ما هي نظرة مختلف النظريات الاقتصادية إلى العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي ؟
- هل توجد علاقة بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي بالدول العربية المدروسة ؟

2- الفرضيات:

بهدف الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- نعم حققت سياسة التحرير المالي آثار إيجابية بإلغاء القيود المالية على النظام المالي.
- نعم تؤدي برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي إيجابية نظرا لتحسين النظام المالي وتحرير التجارة الخارجية.
- نعم توجد علاقة بين مؤشرات التحرير المالي الداخلي والنمو الاقتصادي لعينة الدول العربية.

3 - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في النقاط التالية:

- تقوم هذه الدراسة بالكشف عن مؤشرات التحرير المالي المؤثرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية المختارة فهي تبين المؤشرات الفعالة والمعيقة له ؛
- تزايد الاهتمام بمسألة التحرير المالي في الدول العربية ؛

- نظرا لتأييد الموضوع والدور المهم للتحرير المالي للدول العربية في تحسين فعالية الأنظمة المالية والمصرفية ورفع كفاءتها لتحقيق النمو الاقتصادي ؛

- يمكن لنتائج هذه الدراسة الاستفادة من تطبيق استراتيجيات التحرير المالي في الدول العربية ؛

4 - أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة التي نقوم بها والخاصة بأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

- معرفة دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي للبلدان العربية محل الدراسة ؛
- تحديد أهمية سياسة التحرير المالي وأثرها على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية ؛
- دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية محل الدراسة وقياس هذه العلاقة كميًا ؛
- معرفة أهم الإصلاحات التي مست القطاع المالي وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ؛

5- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة أسباب كانت دافعا لنا لاختيار هذا الموضوع، نذكرها فيما يلي:

- يندرج هذا البحث ضمن المواضيع الحديثة والبارزة في الاقتصاد والتي تدور حولها نقاشات خاصة بعد فشل سياسة الكبح المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية وحدوث الكثير من الأزمات المالية بعد تطبيق سياسة التحرير المالي.

- الاهتمام الشخصي بموضوع سياسة التحرير المالي لارتباطه بالتخصص الذي أتابعه في مشواري الدراسي والرغبة في دراسة الموضوع دراسة قياسية.

- نتيجة لتزايد الاهتمام بالإصلاحات المالية والاقتصادية للتقليل من حدة التقلبات في مستويات النشاط الاقتصادي والمالي، حيث حققت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية جدلا واسعا، لذلك قمنا بدراستنا حيث هدفت لمعرفة نوعية واتجاه هذه العلاقة في عينة الدول العربية باستعمال أدوات تحليلية وكمية حديثة.

6- منهجية الدراسة:

تتمثل أهم الأساليب المعتمدة في الموضوع كالتالي:

- المنهج التحليلي التاريخي وذلك من خلال الاعتماد على النظريات الاقتصادية التي تناولت دراستنا.

- المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل كالرسومات البيانية وطريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP من أجل تحليل البيانات المتعلقة بالموضوع ووصفها.

- المنهج التحليلي القياسي فسيعتمد على استخدام أسلوب بيانات بانل (panel data)، تتضمن سلاسل زمنية للمتغيرات داخل النموذج لكل دولة في العينة المدروسة، أما من حيث العينة فإنها تشمل على خمس دول عربية (الجزائر، تونس، مصر، الأردن، السعودية)، تسعى الدراسة إلى تغطية عدد أكبر من الدول العربية ولكن نتيجة لعدم توفر البيانات في دول أخرى ستقتصر الدراسة على هذه الدول فقط.

7- حدود الدراسة:

يعالج الإطار المكاني للدراسة موضوع أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية (الجزائر، تونس، مصر، الأردن، السعودية) مع التطرق لتحليل أهم مؤشرات التحرير المالي، أما الإطار الزمني كان خلال الفترة من 1990 إلى 2017 وذلك من خلال قياس اثر مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في هذه الفترة، حيث تم الاعتماد على هذه الدول والفترة الزمنية نظرا لوجود جميع البيانات الخاصة بالمتغيرات للدراسة ونجاح الدراسة القياسية على هذه الدول.

8- الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا والتي تم الاطلاع عليها نذكرها في ما يلي:

1. دراسة (زيان نورة، 2018-2019)

أطروحة دكتوراه بعنوان أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2015)، تخصص دراسات اقتصادية مالية، بجامعة الجلفة، هدف الباحث إلى تقديم دراسة نظرية تحليلية وقياسية وذلك من خلال التطرق للأسس النظرية لسياسة التحرير المالي، ثم دراسة النمو الاقتصادي وربطه بسياسة التحرير المالي ومعرفة أثره.

تتمثل إشكالية الدراسة في: هل نجحت سياسة التحرير المالي في الجزائر في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2015) ؟

من خلال الدراسة نذكر أهم النتائج كما يلي:

- سياسة التحرير المالي المطبقة في الجزائر سمحت بإنشاء عدد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية، لكن الظروف الأمنية وانتشار الفساد قلل من دور التحرير المالي في تحقيق النمو الاقتصادي

وكشفت الأزمات المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عن الآثار السلبية لسياسة التحرير المالي ونتيجة لذلك أصبحت مصدرا للاضطرابات والأزمات المالية.

- نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية يجب أن يسبقه تعزيز مستوى التطور المالي وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

2. دراسة (خديجة تافاسات، 2016-2017)

أطروحة دكتوراه بعنوان تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، تخصص اقتصاد مالي، بجامعة باتنة، هدفت دراسة الباحث لمعرفة مدى أثر سياسة تحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة التحرير المالي في تحفيز النمو الاقتصادي؟

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التحرير المالي يؤثر على النمو الاقتصادي عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة والتي تعمل على نقل آثار هذا التحرير باتجاه النمو الاقتصادي حيث يعتبر التطور المالي أحد القنوات الرئيسية لنقل هذا الأثر ويعد استقرار البيئة المؤسسية وتطبيق خطوات التحرير المالي متطلبات ضرورية تسبق تطبيق سياسة التحرير المالي.

- لا تزال تعاني الجزائر من ضعف قطاعها المالي وكفاءتها وكذلك ضعف مشاركة البنوك الأجنبية والخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني.

- وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي وإيجابية التأثير وهذا ما يتوافق مع نظرية شاو وماكينيون الذين اعتبروا أن التحرير المالي يدعم معدلات النمو الاقتصادي.

3. دراسة (مجاهد كنزة، 2015-2016)

أطروحة دكتوراه بعنوان تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بجامعة تلمسان، هدفت دراسة الباحث لاختبار أثر القطاع المالي المتطور على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، من خلال إبراز دور الوساطة المالية والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي وكانت إشكالية بحثه تتمحور كما يلي: هل إن قيام عملية أنظمة مالية متطورة يعتبر سببا إيجابيا في دعم عملية النمو الاقتصادي أم أنه ذو تأثير عكسي يؤدي إلى التراجع واختلال عملية التنمية ؟

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج، نختصرها في ما يلي:

- التطور المالي يؤثر على النمو من خلال الرفع من الكفاءة وفعالية الاستثمارات وعلى نظرية التحرير المالي التركيز على حجم وكمية الاستثمارات التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.
- العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو، تطرقت الدراسة العديد من دراسات لمعرفة الأثر وأدت النتيجة أن التطور المالي يؤثر إيجابا على النمو.
- قياس العلاقة بين التطور المالي والنمو في البلدان النامية والمتقدمة ومنه نستنتج أن العلاقة مرتبطة بمدى التقدم الاقتصادي والمالي للدول.

4. دراسة (وعيل الميلود، 2013-2014)

أطروحة دكتوراه بعنوان المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، قسم العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر3، هدف الباحث من خلال دراسته لمعرفة محدّدات الحديثة للنمو الاقتصادي والعوامل المحفّزة له في ظلّ النظريات الحديثة وانطلاقا من هذا طرح إشكالية بحثه في ما يلي: ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر و السعودية؟ وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بها ؟ وما هي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟ تمحورت أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

- يتم تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرة التجارة الخارجية، لأن زيادة الصادرات يساهم في إنتاج وتصدير السلع والخدمات.
- فيما يخص الهيكلة الاقتصادية لكل من الجزائر ومصر والسعودية، نلاحظ أن اقتصاديات الدول الثلاث تعاني من مشكلة التنويع الاقتصادي وخاصة بالنسبة للجزائر والسعودية تعتمدان بصفة شبه كلية على الإيرادات النفطية وهذا ما يسمى بالاقتصاد العربي الريعي.
- من خلال الدراسة القياسية لأثر محدّدات النمو الاقتصادي (الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والرأسمال البشري والحكم الرشيد) على النمو الاقتصادي في الدول المدروسة، توصلنا أن السعودية الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي من خلال تطور الصادرات والواردات ثم مصر ثم الجزائر.

5. دراسة (رتبعة محمد، 2012-2013)

أطروحة دكتوراه بعنوان أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، تخصص الاقتصاد والإحصاء التطبيقي بمدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ENSSEA، سعت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي مع التطبيق على الدول العربية، حيث تمحورت الإشكالية في ما يلي: ما هو أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية على المدى البعيد؟

من أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكرها كما يلي:

- وجود نظام مالي متطور يمكنه أن يساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمار بشرط أن يكون هذا القطاع متطور ويتميز بكفاءة في القيام بوظيفة الوساطة المالية وإدارة المخاطر.
- إن التحرير المالي يطرح مزيدا من الفرص كما يطرح مزيدا من التحديات أمام الدول العربية وذلك لأن الانفتاح على الأسواق العالمية يؤدي إلى رفع كفاءة القطاع المالي.
- كشفت نتائج تقدير النماذج الديناميكية باستخدام طريقة وسط المجموعة المدجة (PMGE) باعتبارها الطريقة المناسبة لأنها تتصف بالاتساق والكفاءة مقارنة بمقدرات وسط المجموعة (MGE) بأن النمو الاقتصادي يرتبط بمحدداته بعلاقة تكاملية مشتركة، مما يتضمن وجود علاقة توازنية على المدى البعيد ويتأثر إيجابا بجميع مؤشرات التحرير المالي.

6. دراسة (شكوري سيدي محمد، 2005-2006)

أطروحة دكتوراه بعنوان التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، هدف الباحث من خلال دراسته لمعرفة دور إصلاحات القطاع المالي والبنكي في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي، تمثلت إشكالية بحثه في ما يلي: هل يمكن اعتبار أن سياسة التحرير المالي التي تم انتهاجها في الجزائر أدت إلى تطور النظام المالي والمصرفي المحلي وزادت من مساهمته في تحقيق النمو؟ تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

- يعتبر النظام المالي أهم عنصر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال وظيفته في تجميع الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية.

- النظام المصرفي في الجزائر لا يزال يحتاج إصلاحات بمهدف تأهيله وتطويره.

- يؤثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر بشرط أن يكون النظام المالي فعال وتشجيع البنوك على المنافسة وتحرير حركة رؤوس الأموال.
- مما سبق من خلال الدراسات السابقة التي تناولتها من أجل الإلمام بموضوع دراسة ومقارنة مع موضوع دراستي تحت عنوان دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية تمثلت أهم الإضافات التي قمت بها في ما يلي:
- اختلاف الفترات الزمنية والمكانية في موضوع دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة حيث تم دراسة المتغيرات خلال السنوات 2016 و 2017.
- تنوع الدراسة التي قمنا بها وذلك بإثراء الموضوع بمجموعة من الأساليب التحليلية والقياسية في موضوع واحد والمتمثلة في $PANEL, ACP, ARDL$.
- استعمال التحليل بطريقة المركبات الأساسية ACP لتفسير ظاهرة التحرير المالي والنمو الاقتصادي لعينة الدول العربية المختارة.
- استعمال أسلوب قياسي حديث والمتمثل في طريقة $ARDL$ لدراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

9- هيكل الدراسة:

للإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، في الفصل الأول تم تقديم مدخل نظري حول النظام المالي وسياسات التقييد المالي والمفاهيم المتعلقة بالتحرير المالي مع التعرض لخطواته ومناهجه والتطرق إلى انعكاسات العولمة المالية وتحرير الأسواق المالية والنقدية على الجهاز المصرفي.

ويقدم الفصل الثاني مفاهيم للنمو الاقتصادي والتنمية ونظريات النمو التقليدية والحديثة ونظريات النمو الداخلي كما تم التطرق إلى أهم الدراسات التي بينت الأثر الإيجابي والسلبي لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

أما في الفصل الثالث تستهدف الدراسة الجدل النظري والتطبيقي بشأن العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي وبيان أهمية تنمية القطاع المالي واستعراض وتحليل لمؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي من خلال الرسوم البيانية والجداول وطريقة التحليل بالمركبات الأساسية.

تناولنا في الفصل الرابع التحليل القياسي لمعرفة ما إذا كان للتحرير المالي تأثير على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية خلال الفترة (1990-2017)، حيث نتطرق إلى الإطار النظري لنماذج البانل وتطبيقه قياسيا وتحليل نتائجه وتفسيرها إضافة إلى دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج ARDL.

الفصل

الأول

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

تمهيد:

يعتبر النظام المالي عنصر مهم في الاقتصاد لأنه يقوم بعملية تحريك الأموال وله دور مهم في تحفيز الاستثمارات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن الأنظمة المالية للدول العربية تواجه مشاكل وصعوبات لعدم فعالية جهازها المالي بسبب فرض الدولة قيود وقوانين على النظام المالي وهذا ما يطلق عليه بسياسة الكبح المالي.

نظرا للآثار السلبية لسياسة الكبح المالي تم التوجه إلى تحرير النظام المالي والتخلص من تدخل الدولة وظهور ما يعرف بسياسة التحرير المالي لما لها إيجابيات ومكانه في القطاع المالي والاقتصادي ويتمثل ذلك في تحرير أسعار الفائدة والانفتاح التجاري وارتفاع المنافسة الأجنبية.

ظهر العديد من المؤيدين لسياسة التحرير المالي شاو وماكينيون بحيث دافعوا عنها وإبراز فعاليتها في النظام المالي، إضافة إلى ظهور العولمة المالية مما أدت إلى اتساع الأسواق العالمية والتغيرات الحادثة في حجم ونوعية الإنتاج وبالتالي تحقيق إنتاجية مرتفعة وعلى الرغم من الإصلاحات والامتيازات التي حققتها سياسة التحرير المالي إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين باعتبارها تشكل خطر وتسبب أزمات مالية.

قسم الفصل الأول إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار لمفاهيمي للنظام المالي والعولمة المالية.

المبحث الثاني: مفهوم سياسة الكبح المالي والتحرير المالي.

المبحث الثالث: التحليل النظري لسياسة التحرير المالي والانتقادات الموجهة لها.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المالي والعملة المالية

شهد القطاع المالي اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديات الحديثة نتيجة لما يلعبه من دور فعال فمستقبل التنمية متعلق بتحقيق نظام مالي شامل ومتكامل، حيث حدثت العديد من التغييرات في النظام الاقتصادي العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو العملة المالية ولعبت دورا مهما في مواجهة التحديات بإزالة جميع القيود.

المطلب الأول: مفهوم النظام المالي وأهميته

نظرا لأهمية القطاع المالي والتطورات الحاصلة في النظام المالي تسعى الدول لتطوير أنظمتها المالية لتدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم النظام المالي

هناك عدة تعريفات للنظام المالي نذكر منها:

النظام المالي هو شبكة من المؤسسات (مصارف، مصارف تجارية، جمعيات البناء) والأسواق (سوق المال البورصة) والتي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية (ودائع مصرفية، سندات الخزينة، أسهم..الخ) مما تسهل تحويل النقود واقتراض الأموال¹؛

النظام المالي هو مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية²؛

نعرفه أيضا بمثل جزء هام من مكونات النظام الاقتصادي وهو أحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، حيث يعبر عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل وتوظيف مدخراتهم فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحركة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة³؛

¹ - كريستوفر باس، برايان لوزلزاي دايقيز، معجم الاقتصاد، سلسلة المعاجم الأكاديمية، ترجمة عمر الأيوبي، 2005، ص 63.

² - Robert Ferrondier, Vicent Koen, March de capitaux et technique financiers, 4 edition, economica, paris 1997, P9.

³ - عامر عبد الرحيم، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2017، ص 74.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

مما سبق نستنتج تعريف جوهري للنظام المالي بأنه هو مجموعة من الأسواق والمؤسسات المالية والشركات والعائلات ورجال الأعمال والحكومة.

الفرع الثاني: أهمية النظام المالي

تتمثل أهمية النظام المالي في النقاط التالية:

- للوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد أن يتوفر نظام مالي فعال مما يكفل الوحدات الاقتصادية والحصول على احتياجاتها المالية وتعزيزها بكافة السبل لأداء أنشطتها بكفاءة¹؛
- تبرز أهمية النظام المالي من خلال ارتباطه بكافة النشاطات الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم بدءا بالاستثمار مرورا بالتبادل والتوزيع ؛
- توفير السيولة من خلال الأسواق المالية والوسطاء الماليين ؛
- المشاركة في تحمل المخاطر بحيث يشارك النظام المالي في نقل المخاطر من خلال شركات التأمين المتخصصة في تحويل المخاطر بواسطة تمكين الاحتفاظ بالعديد من الأصول المالية المتنوعة التي يطلق عليها المحفظة المالية ؛
- تجميع ونقل المعلومات تمثل خدمة رئيسية يقدمها النظام لكل من المدخرين والمستثمرين بالقيام بدور جمع المعلومات حول المقترضين المحتملين وما الذي سوف يفعلونه بتلك الأموال التي سيحصلون عليها، أما الدور الثاني نقل المعلومات وبالتالي يستفيد المدخرون من المعلومات²؛

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 124.

² - بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة تلمسان، 2016، ص ص 45-46.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المطلب الثاني: مكونات ووظائف النظام المالي

نظرا لدور النظام المالي في الاقتصاد لذلك يجب معرفة أهم مكوناته ووظائفه وهذا ما سنتطرق له من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مكونات النظام المالي

نذكر أركان النظام المالي كالآتي¹:

- 1- **المؤسسات الوسيطة:** هي التي تحقق الأهداف كالبنوك والسماسة وشركات التأمين.
- 2- **الأسواق:** يتم من خلالها تحقيق أهداف النظام المالي وتتمثل في أسواق النقد ورأس المال والأوراق المالية.
- 3- **الأدوات:** يتم بموجبها نقل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز كالأسهم والسندات.
- 4- **إطار قانوني:** يتضمن تشريع الشركات وتشريع النقد وأعمال البنوك وتشريع الضرائب وتشريع لسوق الأوراق المالية والمؤسسات المالية وصناديق الادخار والاستثمار وشركات التأمين.
- 5- **إطار مؤسسي مساند للسوق:** يشمل هيئة تنظيم السوق والرقابة عليها وتسوية المدفوعات لمساندة عمليات السوق.

الفرع الثاني: وظائف النظام المالي

تتمثل وظائف النظام المالي في ما يلي:

1- تحويل الموارد في الزمان والمكان:

يعمل على توفير منافذ لتعبئة ادخار الأفراد والمؤسسات من أجل الحصول على منفعة في المستقبل ويسهل تحويل الأموال عبر الزمن، إضافة إلى أنه يلعب النظام المالي دورا هاما في تحويل الموارد حيث يوفر عددا متنوعا من الأدوات التي تسمح بانتقال الموارد فتزيد فعاليتها في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد².

2- توفير وسائل التعويض والدفع:

تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يؤديها النظام من خلال تقديم القروض والائتمان من أجل السماح لكل من الأفراد والمؤسسات القيام بالدفع الفعال عند شرائهم للسلع والخدمات بهدف توفير الوقت

¹-Varouj A.Aivazian, Microeconomic Elements and perspectives from Finance Theory, In jos Fanelli a Rohinton Medhora, (eds); financial Reform in Developing Countries, (Canda :IDRc ,1998)•p 328.

²- Zive Bodie et Robert Marton, Finance, édition pearson, Paris, 2000, pp 30-31

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

والتكلفة وقد ساهم التطور المتتالي للنقود من النقود الورقية إلى الشيكات ثم إلى بطاقات القرض والتحويلات الالكترونية للأموال في زيادة فعالية النظام المالي.

3- الاشتراك في الموارد وتجزئة الملكية:

يوفر النظام المالي آليات مثل البورصة والبنوك للاشتراك بحيث يمكن النظام المالي المستثمرين الصغار من استثمار أموالهم في المؤسسات ذات الحجم الكبير من خلال تجزئة الملكية بين عدة أشخاص وبالتالي يوفر لهم إمكانية المشاركة في الاستثمارات.

كما يوفر النظام المالي الخدمات التالية:

- توفير السيولة: يهتم المستثمرون كثيرا بسيولة استثماراتهم المالية وتعني قدرة الأصل المالي على التحول بسرعة إلى نقود قانونية خلال مدة قصيرة حتى يتمكن المستثمر من الاستجابة بسرعة للفرص الجديدة أو الأحداث الغير المتوقعة وهذا ما يؤديه النظام من خلال الأسواق المالية والوسطاء الماليين الذين يوفرهم نظاما للمتاجرة يجعل من هذه الأصول أكثر سيولة وهذا يعتبر أحد مقاييس كفاءة النظام المالي.

- المشاركة في تحمل المخاطر: حيث ينقل النظام المالي الأموال ولكن ينقل أيضا المخاطر فشرركات التأمين مثلا هي وسيط مالي متخصص في تحويل المخاطر.

- تجميع ونقل المعلومات: تمثل خدمة رئيسية يقدمها النظام لكل من المدخرين والمستثمرين¹.

الفرع الثالث: خصائص النظام المالي

تتمثل خصائص النظام المالي فيما يلي²:

1- مستوى الوساطة المالية:

يعتبر حجم الوساطة المالية عامل مهم بالنسبة لاقتصاد أي دولة بحيث يكون التوسع في حجم القطاع المالي من خلال زيادة تقديم وتطوير الخدمات المالية الأمر الذي يساهم في التقليل من تكاليف المعاملات ومن مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي التخصيص الجيد للدخار والتوسع في النظام المالي ينعكس ايجابيا على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

¹ - مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 136.

² - Valpy Fitzgerald, Financial development and economic growth, A critical View, Background paper for World economic and social survey, Oxford University, 2006, P P 4-6.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

2- كفاءة الوساطة المالية:

القنوات التي تربط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي تتطلب وجود وساطة مالية ذات كفاءة وفعالية بهدف زيادة القدرة التأثيرية للمقرضين الحقيقيين (المدخرين) على قرارات الاستثمار والمستثمرين وتخصيص تكلفة الحصول على المعلومات وتفعيل استغلال الموارد المالية وزيادة الإنتاجية المتوسطة للشركات الحائزة على التمويل.

3- مكونات الوساطة المالية:

التوسع في زيادة هيكل القطاع المالي من مؤسسات مالية بأنواعها الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحسين أداء زيادة كفاءة الخدمات المالية.

المطلب الثالث: نشأة ومفهوم العولمة ومزاياها

أفضت التغيرات في الاقتصاد العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو العولمة حيث تم اتساع الأسواق العالمية والتغيرات الحادثة في حجم ونوعية الإنتاج وبالتالي تحقيق مكاسب رأسمالية.

الفرع الأول: نشأة العولمة

شهد الاقتصاد العالمي تسارع العولمة على الكافة السياسية والاقتصادية والثقافية والمالية وكان ذلك في منتصف الثمانينات حيث تحررت أسواق التمويل في أغلب الدول وتزايدت التدفقات الدولية وخصوصاً البلدان النامية سعى الكثير لتحديد هوية العولمة وبيان أثارها المختلفة فيرى مؤيدوها أنها تحدث تطوراً إيجابياً وترتكز على تحرير قوى التنافس وتساعد على تخصيص وتعبئة الموارد نحو المواقع الأكثر إنتاجية، أما المعارضين لها اعتقدوا أنها ليست سوى شكل من أشكال الهيمنة والاحتواء تحت مسميات وأساليب جديدة وكل ذلك ما هو إلا إعلان عن تشكيل معالم آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد واتجاه أغلب الدول إلى انتهاج سياسات الاقتصاد الحر وتبني برامج الخصخصة والتخلي عن التخطيط المركزي والاقتصاد القيادي فضلاً عن قيامها برفع وتخفيض القيود أمام حركة التجارة الدولية ورأس المال والاستثمارات والعملية، إضافة إلى دخولها في تكتلات اقتصادية وكل ذلك مهد الطريق أمام هذه الظاهرة للتوسع في جميع المجالات باعتبارها ظاهرة اقتصادية تحدث على انتقال السلع ورؤوس الأموال والخدمات بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

لقد مرت العولمة بالمراحل التالية¹:

1- مرحلة التمويل غير مباشر:

استمرت هذه المرحلة من 1960 إلى 1979، تميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية بصورة مستقلة؛
- ظهور وتوسع أسواق (الأورو دولار) بدءاً من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛
- سيطرت البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل بواسطة التمويل المباشر أو الغير مباشر؛
- انهيار نظام الصرف الثابت مع نهاية عشرية الستينات لسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني والدولار)؛
- انهيار نظام برتن وودز في أوت 1971 وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف المرن وبذلك ظهرت أسواق الصرف؛
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية؛
- ظهور أسواق الأدوات المالية؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة؛

2- مرحلة التحرير المالي:

- تزامنت هذه المرحلة مع وصول مارغريت تاتشر إلى الحكم في بريطانيا وتولي بول فولكر رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وامتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 وتتميزت بما يلي:
- المرور إلى اقتصاد السوق المالية وقد صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية وتحرير القطاع المالي²؛
 - رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبذلك رفعت كافة الحواجز واعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.
 - توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي؛

¹ - حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، عمان، 2010، ص 25.

² - غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014، ص 80.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

3- مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 حتى الآن وتميزت بما يلي:

- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن سنة 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم (Big Bing) وتبعتها بعد ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها ؛
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايين من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية خاصة الولايات المتحدة ؛
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمخترلقها، حيث أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة ؛

- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل في الأدوات المالية ؛
- توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية ؛

الفرع الثاني: مفهوم العولمة

من أهم التعاريف التي تناولت العولمة، نذكرها كما يلي:

- يعرفها الاقتصادي هيلان راي بأنها الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية وإنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ؛
- عرفت بأنها الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازنة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الرديعية للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي¹؛
- يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي²؛

¹ - عبد المجيد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 49-50.

² -Tomas D.Lairson، Devid Skidmore, International political Economy, Harcourt Brace publishers,new York,1997,P96.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

ويرى البعض أن العولمة هي نتاج لمجموعة من الأساليب والعوامل وهي بلورة لمجموعة الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

نلخص خصائص العولمة في ما يلي¹:

- انهيار نظام بريتون وودز (1981-1983) بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون، وتحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛

- عولمة النشاط الإنتاجي؛

- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال؛

- تغيير مركز القوى العالمية؛

- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية؛

مما سبق نقول أن العولمة المالية تعتبر نتاجا لعمليات التحرير المالي وهي أداة تحليلية عملية مستمرة باستخدام مؤشرات كمية وكيفية مثل المنافسة والابتكارات التكنولوجية وبالتالي تحقق نمو سريع في المبادلات المالية الدولية.

الفرع الثالث: مزايا العولمة المالية

العولمة المالية تحقق مزايا عديدة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية²:

- تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية وتوفر لها الضمانات الكافية وتنويعها ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية ؛

- يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة التمويلية المحلية ؛

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية ؛

- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحويل التكنولوجيا باتجاه الدول النامية وتقليل الفجوة التكنولوجية ؛

¹ - شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد اللاوي، عمان، 2002، ص 16.

² - رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، مصر، 1999، ص 86.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

- تقليل تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين المتنافسين في مجال التمويل ؛
- تؤدي العولمة المالية إلى تطوير وتحديث النظام المصرفي والمالي بالدول النامية وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وبالتالي الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ؛

المطلب الرابع: مظاهر وعوامل العولمة

حققت العولمة المالية مزايا وإيجابيات كثيرة على الاقتصاد المالي والسياسي والثقافي ومن أهم مظاهرها وعواملها سنتطرق لها من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: مظاهر العولمة

هناك مظاهر عديدة للعولمة، نلخصها كما يلي:

- تحرس العولمة مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية فهي تضع قواعد عملها وتستمد هذه المؤسسات قوتها من القوة السياسية والاقتصادية للدول العظمى التي تسيطر على إدارتها وكافة ثروتها ومن خلال التحالف مع الشركات متعددة الجنسيات والتي تهدف إلى تسهيل وصول أعضائها إلى الأسواق الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز الجمركية¹؛
- تزايد سيطرة شركات متعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادي العالمي ودورها في تحفيز البحث العلمي والتكنولوجي وإمكاناتها العالية في الإدارة والتمويل والتسويق والانتشار الجغرافي ؛
- تزايد في حجم رؤوس الأموال والمعاملات الدولية سواء كانت في الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار الأجنبي الغير المباشر، حيث أصبحت القوة المحركة لجوهر الاقتصاد العالمي²؛
- تزايد أهمية القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي من خلال عمليات التحرير للاقتصاد والأسواق الوطنية وتزايد درجة انفتاحها مع بعضها البعض³؛
- انتشار الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية والاجتماعية في الدول النامية⁴؛

¹ - إبراهيم العيسوي، تنمية القدرات الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، صص 146-147.

² -Taher musa, Overview of development in the Globalization of financial market ,Amassar, no 24, 2001, P 12.

³ - عقيل محمد عباس الحمدي، أثر الدولة في السياسة النقدية في بلدان النامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة 2005، ص 11.

⁴ - world Economic outlook ,IMF, New York , 2006, P.177.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

الفرع الثاني: عوامل العولمة المالية

تحكم العولمة المالية مجموعة عوامل نذكرها في ما يلي:

1- تنامي الرأسمالية: حقق رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع للعولمة المالية، حيث أصبحت معدلات الربح التي حققها تزيد بعدة إضعاف عن معدلات الربح التي حققها قطاعات الإنتاج وأصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره ولعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد كالقروض والاستثمارات مالية¹.

لقد ارتبط أيضا بظهور الاقتصاد الرمزي وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية².

2- التحرير المالي المحلي والدولي: ارتبطت التدفقات المالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والخارجي وارتفعت معدلات النمو للتدفقات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات التجارية والمالية³.

3- بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال: الحركة الدائمة لرؤوس الأموال بهدف تحقيق الربح على الصعيد العالمي، حيث تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها على الصعيد الدولي لتعطي مردودا أفضل .

4- ظهور الأدوات المالية الجديدة : ارتبطت العولمة المالية أكثر بالتعامل بالأدوات المالية الجديدة كعقود الخيارات وعقود المبادلات والمستقبلات بالإضافة إلى الأدوات المالية التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

5- التقدم التكنولوجي: تلعب شبكات الاتصال ونقل المعلومات دورا مهما يجعلها تحقق التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية.

¹ - محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص 198.

² - مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، مقال منشور على شبكة الانترنت على

الموقع: www.aljazeera.net، بتاريخ 2006/5/17.

³ - شذا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

6- سياسات الانفتاح المالي: ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بشكل وثيق مع سياسات التحرير المالي الداخلي والخارجي وقد كان لدور المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الدور البارز في الدفع نحو المزيد من التحرير المالي والمصرفي¹.

¹ - أحمد بوراس، الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 02، 2003، ص 19.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المبحث الثاني: مفهوم سياسة الكبح المالي والتحرير المالي

كانت الدول في ظل سياسة الاقتصاد المخطط تطبق سياسة الكبح المالي على أنظمتها الاقتصادية والمالية ونتيجة للآثار السلبية لهذه السياسة ظهرت سياسة التحرير المالي في ظل اقتصاد السوق والتخلي عن النظام الاشتراكي والتخلص من كافة القيود على الجهاز المالي.

المطلب الأول: تعريف ومظاهر الكبح المالي والنتائج المترتبة عليه

ساد الكبح المالي لفترة طويلة من الزمن في معظم البلدان النامية حيث امتد إلى غاية نهاية ثمانينات القرن العشرين.

الفرع الأول: تعريف الكبح المالي

هناك عدة تعريفات لسياسة الكبح المالي ونذكر أهمها:

- أطلق Mackinnon، Shaw مصطلح الكبح المالي في كتابيهما الصادرين عام 1973 على حالة القطاعات المالية في الاقتصاديات النامية التي تدخل فيها الدولة سواء يفرض ضريبة أو بإجراء آخر يحدد هذه القطاعات عن العمل وفقا لآليات السوق ؛

- أطلق كل من Sala-I-Martin وRoubini مصطلح التقييد المالي حيث تم تعريفه أنه مجموعة السياسات والقوانين والضوابط والقيود الكمية والنوعية والرقابية المفروضة من طرف الحكومة التي لا تسمح الوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تملكها¹؛

- ويعرفه 1989Mckinnon أنه التدخل الحكومي عن طريق فرض ضرائب في أسواق رؤوس الأموال الرئيسية المتوفرة محليا لتعمل بعيدا عن آليات السوق²؛

من التعاريف السابقة يمكن القول الكبح المالي هو مجموعة القيود المفروضة من طرف الحكومة بواسطة تدخلاتها في الأوضاع المالية.

¹ - عبد اللطيف مصيطفى، محمد رزقون، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي: دراسة حالة الدول النامية، مجلة أفاق علمية، العدد 9، 2014، ص17.

² - كريمة محمد إبراهيم الحسني، تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق: دراسة للتجربة المصرية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص19.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

الفرع الثاني: مظاهر الكبح المالي

عانت معظم الدول النامية من القيود المفروضة على القطاع المالي، تتمثل أهم مظاهر الكبح المالي في ما يلي:

1- تحديد معدلات الفائدة الاسمية أقل من مستوى التوازن:

هو ما يترتب عليه أثرتين هما الانخفاض في حجم الادخار وبالتالي انخفاض في مستوى الاستثمار لأقل من المستوى الأمثل وبالنسبة ل Mckinnon فإن تحديد معدلات الفائدة في ظل وجود معدلات تضخم عالية يترتب عليه معدل فائدة حقيقي سلبي ولهذا الأثر آثار سلبية على النمو تتمثل أساسا في خروج رؤوس الأموال المحلية للبحث عن توظيف أكثر مردودية ما يقلص عرض الأموال وبالتالي تقليل الاستثمار المحلي.

2- تكوين احتياطات إلزامية ضخمة لدى البنك المركزي:

يعني هذا أن مجمل الإيداعات لدى البنوك التجارية لا يتم تحويلها إلى قروض ما يؤثر سلبا على حجم الاستثمار¹.

3- مظاهر أخرى تشمل ما يلي²:

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع.
- رقابة إدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة كالقطاع الزراعي والقطاع الحكومي وقطاع الصناعات الصغيرة مع تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات.
- فرض ضريبة ضمنية مرتفعة على القطاع المصرفي من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي.

¹ - خديجة تافساست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة باتنة، 2017، ص ص 25-26.

² - عاطف وليام أنداروس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص ص 195-196.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

الفرع الثالث: تكاليف الكبح المالي

هناك تكاليف لسياسة الكبح المالي وتدخل الدولة، تتضمن ما يلي¹:

1- سوء تعبئة الموارد:

اتخذت الرقابة ذريعة للتدخل الحكومي بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض الميل للإدخار وزيادة الميل للاستهلاك، وبالتالي تراجع المدخرات وزيادة اعتماد المؤسسات المالية على الحكومة.

2- سوء تخصيص الائتمان وتوجيهه:

الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية، كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للشركات التي تخدمها سياسة الحكومة يعني افتقار الحافز لدى تلك الشركات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة الاستثمارات التي تقوم بها نظراً لأنها تحقق معدلات ربحية أقل من تلك السائدة في السوق.

3- عدم كفاءة الجهاز المصرفي:

تترتب عن زيادة التدخل الحكومي في الأسواق المالية قيام البنوك بإعطاء الأولوية للأهداف السياسية دون الأهداف الاقتصادية وبالتالي لم تعد البنوك مطالبة بتوفير منح القروض طالما تعتمد على الضمانات التي تقدمها الحكومة عند إصدار القروض.

4- الأضرار بنوعية وكمية التراكم الرأسمالي:

- محدودية ارتفاع تكلفة الأموال المتاحة للإقراض والذي يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاعتماد أساساً على التمويل الذاتي لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية.

- صعوبة تراكم الأصول النقدية بسبب معدلات الفائدة الحقيقية السلبية على الودائع والذي حد من التدفق النقدي المحتمل وبالتالي محدودية عمليات التنفيذ للمشاريع الاستثمارية.

¹ - عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص 67.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

الفرع الرابع: النتائج المترتبة عن سياسة الكبح المالي

تنقسم نتائج الكبح المالي إلى نتائج إيجابية وسلبية، نذكرها في ما يلي:

1- النتائج الايجابية لسياسة الكبح المالي:

يمكن تلخيص النتائج الايجابية في النقاط الآتية¹:

- تسمح سياسات التقييد المالي بمنح القروض للمقترضين، حيث يكثر عدد من يطلبون القروض مقابل محدودية العرض وهو ما يتيح للبنك إمكانية الاختيار على أساس تقليص المخاطر وتعظيم الأرباح ؛
- تمكين الحكومات من تخصيص الموارد المالية لصالح قطاعات اقتصادية تستهدف السياسات الاقتصادية تطويرها لأسباب اقتصادية أو اجتماعية التي توظف أعداد كبيرة من العمال ؛
- تتمكن الحكومة من تمويل العجز العام الذي تعانيه عن طريق سياسات الكبح المالي في ظل عجز أو قصور النظام الضريبي عن القيام بدوره وذلك بشكل مباشر عن طريق إلزام البنوك بتمويل العجز الميزاني أو عن طريق توجيه القروض البنكية تستهدفها السياسات الاقتصادية للحكومة وتعجز الموارد المالية عن تمويلها ؛

2- النتائج السلبية لسياسة الكبح المالي:

تتمثل النتائج السلبية لسياسة الكبح المالي فيما يلي²:

- تدني أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض في ظل تزايد معدلات التضخم مما انعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى وأسعارها ؛
- أدى سوء إدارة تخصيص الائتمان إلى خفض الائتمان الموجه للقطاعات المفترض دعمها وتوجيهه لها وقد تزامن الائتمان الموجه للقطاع العام مع حدوث نسبة مرتفعة للقروض غير المستردة وأدت تلك النسبة المرتفعة إلى ممارسة ضغوط سلبية على ربح البنوك وقد نتج عن ذلك ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على القروض مما أدى إلى تقلص النشاط المصرفي ؛
- انخفاض درجة العمق المالي التي تشير إلى الحجم النسبي للسيولة العامة (العملة والنقود والودائع الجارية والودائع لأجل) في البنوك والمؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ؛

¹ - رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، فرع طرق الكمية المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSEA)، 2013، ص 11.

² - عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 196 .

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المطلب الثاني: نشأة ومفهوم التحرير المالي وأهدافه

شهدت العديد من الدول المتقدمة والنامية إصلاحات مالية على مستوى القطاع المالي نظرا للأزمات التي مرت بها ومن بين هذه الإصلاحات ظهور سياسة التحرير المالي.

الفرع الأول: نشأة التحرير المالي

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم سنة 1929 بحيث أصبح تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والمالية أمرا ضروريا فتلاشت الأهمية التي كانت تتميز بها مبادئ النظرية الكلاسيكية الليبرالية في الاقتصاد العالمي كمبدأ اليد الخفية لأدم سميث سنة 1776 ومبدأ قانون المنافذ Jean Baptister say، حيث كان وراء ميلاد عصر جديد للاقتصاد العالمي سمي بالعصر الكينزي أو عصر تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والمالية، مما دعا جون مينارد كينز 1936 في نظريته حول العمالة والفائدة ورأس المال إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى فرض رقابة الدولة على النظام المالي والجهاز المصرفي وذلك لتخفيض معدلات الفائدة وتشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى النمو.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح دور تدخل الدولة في الاقتصاد يعرف تأييدا من دول العالم المتقدمة والنامية وذلك في عقدي الخمسينيات والستينيات وانتهاج النظام الاشتراكي وفي السبعينيات ازداد تأييد تدخل الدولة بفرضها قيود وضوابط ومختلف أشكال السيطرة على النظام المالي وهذا ما يعرف بسياسة الكبح المالي¹. تعد ظاهرة التحرر المالي من الظواهر الحديثة نسبيا جاءت استجابة لظروف كثيرة وساد الاعتقاد بأنه الحل الأمثل أمام تلك الظروف التي عملت على تعطيل عجلة تطور الاقتصاد العالمي ومع بداية عقد السبعينيات توسعت المطالبة بالتحرير المالي واحتلت تلك الدراسات اهتمام واسع وتميزت إستراتيجية التحرير المالي بعملية رفع القيود من أبرز عمليات إعادة الهيكلة للقطاع المالي والمصرفي وزيادة حرية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة².

بدأت العديد من الدول في تحرير أنظمتها المالية منذ بداية عقد الستينيات 1969 ثم استمرت الدول على ذلك خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

¹ - محمود حسن حسين، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 56.

² - مارتن خور، العولمة، إعادة النظر، قضايا خطيرة وخيارات الإستراتيجية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2003، ص 68.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

يعتبر كل من ماكينون وشاو 1973 أول من تناول سياسة التحرير المالي من خلال أعمالهم التي تناولت موضوع التحرير المالي بالدول النامية، حيث قدما انتقادات لسياسة الكبح المطبقة في أغلب الدول النامية والتي خلفت آثار سلبية على التطور المالي والنمو الاقتصادي واعتبر الاقصاديين أن التحول نحو التحرير المالي هو الحل لهذه الدول من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحرير أسعار الفائدة يمكن أن يحفز تراكم الادخار فترتفع الاستثمارات وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة¹.

الفرع الثاني: مفهوم التحرير المالي

لسياسة التحرير المالي عدة تعاريف، نذكر منها:

- التحرير المالي بالمعنى الواسع هو مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي من أجل تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً²؛
- يعرف التحرير المالي أيضاً أنه محاولة الحكومة من تخفيف القيود على النظام المالي بما فيه مؤسسات وأسواق وأدوات مالية بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي³؛
- عرفه كل من shaw ومckinnon (1973) أنه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية⁴؛
- عرفه كل من AMABLE وCHATELAIN وBANDT (1997) أنه السياسة التي تقود إلى رفع الادخار والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار⁵؛

¹ - أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة (1990-2013)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، جامعة ورقلة، 2015، ص 2.

² - Robert Bow thorn and Rachard kozul, Globalization and Economic Convergence An assessment Unctad Discussion papers, No.131, Geneva, 1998, P.1.

³ - زهراء صالح الخياط، دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية)، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعية، المجلد 4، العدد 29-30، العراق، 2010، ص 43.

⁴ - Amaira Bouzid, Libéralisation Financière Et Croissance Economique, papier présenté aux 20 eme journée internationales d'économie monétaire et financière, Birmingham, 5 et 6 juin 2003, p 02.

⁵ - Bruno Amable et Jean-Bernard Chatelain et Olivier De Bandt, Confiance dans le système bancaire et

¹ - croissance économique, Revue économique, Volume 48, n° 3, 1997, PP. 397-407.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

ومما سبق نستنتج أن التحرير المالي يتمثل في تحرير أسعار الفائدة وإزالة السقوف المفروضة عليها وتوفير حرية الدخول والخروج للوساطة المالية.

وتقوم عملية التحرير المالي على مبدئين يتمثلان في ما يلي:

- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.
- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: أهداف التحرير المالي

هناك مجموعة من الأهداف للتحرير المالي، تتمثل في النقاط التالية:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار ؛
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الاستثمار ؛
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين الدول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع انضمام مجموعة من الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة ؛
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة ؛
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية ومنها تغيرات أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة ؛

المطلب الثالث: استراتيجيات وعوامل وشروط نجاح التحرير المالي

نظرا لنجاح سياسة التحرير المالي وأهميتها في تطوير القطاع المالي بحيث تحتوي على استراتيجيات و عوامل تحددها وشروط من أجل تحقيقها وهذا ما سنتطرق له.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

الفرع الأول: استراتيجيات التحرير المالي

إن عمليات التحرير المالي تتطلب جهوداً عملية لتكييف إصلاح النظام المالي وهذه الإصلاحات لها آثارها الإيجابية فمن خلال وجود نظام مالي متطور يمكن تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لتحقيق نمو مستمر. تنقسم إستراتيجية التحرير المالي إلى مستويين هما¹:

1- سياسات التحرير المالي المحلي:

- تتضمن جملة من الإجراءات تتعلق بإعادة تأهيل مؤسسات النظام المالي المحلي وهي:
- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والقوانين المعمول بها بهدف تعديلها وتطويرها لتتماشى مع التوجهات الحديثة للعمل المصرفي.
- إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من خلال نقل ملكية الجزء منها للقطاع الخاص وإصلاح الجزء الآخر منها وعلى ذلك يجعلها تعمل في بيئة تنافسية تنعكس على تحسين فعاليتها المختلفة وتوسع نطاق أعمالها.
- إزالة كافة الضوابط الإدارية على سعر الفائدة وتحريره تدريجياً وإيقاف سياسات الكبح المالي.
- تطوير إدارة السياسة النقدية من خلال اعتمادها بشكل أكبر على أسلوب الإدارة الغير مباشرة لتحل محل أسلوب التدخل المباشر.
- العمل على تشجيع المصارف وعلى إنشاء الشركات من خلال العمل على زيادة تواجد المؤسسات المتخصصة (شركات، مؤسسات مالية).
- تنويع أدوات الاستثمار المالي ذات المزايا المتنوعة والتي تضمن للسوق توسعاً وفعالية وتشجيع القرض وتقليل المخاطر أمام كافة المتعاملين.
- دعم عملية الإشراف والتنظيم المالي وفصل الدور الرقابي عن التنفيذي في السوق المالية من خلال تشكيل هيئة مالية في السوق المالي.

2- سياسات التحرير المالي الدولي.

- تتضمن سياسات التحرير المالي الدولية ما يلي:
- الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي العالمي وعلى أساس غير تمييزي.
- العمل على تحرير تجارة الخدمات المالية.

¹ - حسن كرم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 54-57.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

- خفض القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية ومنح رأس المال الأجنبي بعض الامتيازات للعمل داخل المؤسسات المالية المحلية.

- تحرير أسعار صرف العملات وجعلها تتحدد وفق آلية السوق.

الفرع الثاني: عوامل نجاح التحرير المالي

تتمثل العوامل الجوهرية التي أدت إلى نجاح سياسة التحرير المالي نذكرها في ما يلي¹:

- العقلانية والانتظام يجب أن تؤخذ تدابير التحرير المالي بالحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية وأن تتكامل بسياسات محلية ملائمة قبل البدء بعمليات التحرير المالي ؛
- ينبغي السماح للدول وخصوصا الدول النامية باختيار سياساتها التحريرية ؛
- تحرير التدفقات طويلة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر قبل تدفقات قصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي ؛
- وضع تدابير لمراقبة تدفقات رأس المال قصير الأجل أو التميز ما بين الاستثمارات الشرعية والمضاربات واتخاذ تدابير إجرائية لمنع الخطر والتحكم بعمليات المضاربة ؛

الفرع الثالث: شروط نجاح التحرير المالي

هناك أربعة شروط أساسية لإنجاح هذه السياسة وتشمل ما يلي²:

1- استقرار الاقتصاد الكلي:

هو من أهم الركائز لوجود معدل تضخم منخفض لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي تحدث خسارة كبيرة في الاقتصاد الكلي وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي ويساهم في إضعاف النظام المصرفي من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يجب اتخاذ مجموعة تدابير وقائية وعلاجية وذلك بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي والمالي وهي الإجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي، أما الإجراءات العلاجية هي إجراءات عادة تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية وتكون على شكل تأمين على الودائع.

¹ - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 136-142.

² - عبد الله منصور، عملة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العملة المالية، جامعة عنابة، يومي 7-8 ديسمبر 2004، ص2.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

2- توافر المعلومات والتنسيق بينها:

من أهم المعلومات التي يجب توفرها تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

3- التدرج في عملية التحرير المالي:

يعتبر التدرج المناسب للإصلاح المالي من بين الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي والتدرج يتمثل في تحديد الترتيب الأمثل في خطوات التحرير المالي والمصرفي والذي يسمح بتكيف النظام المصرفي والمالي مع حاجة الاقتصاد الحقيقي ويهدف إلى التوجه بالاقتصاديات السائرة عن طريق النمو من اقتصاد غير متوازن ومفيد إلى اقتصاد محرر وأكثر استقراراً ويتكون التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي من خلال ثلاث مراحل متتابعة وهي:

- **المرحلة الأولى:** ينبغي أن يبدأ الإصلاح أولاً بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية كما أن السيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي بالإضافة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

- **المرحلة الثانية:** الخطوة الثانية في منهج التحرير المالي الداخلي وهذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع وزيادة المنافسة في القطاع البنكي وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.

- **المرحلة الثالثة:** يأتي التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجانب بالدخول في الأسواق المالية المحلية من أجل زيادة المنافسة والكفاءة وبهذا التسلسل سوف يتكامل التحرير المالي الداخلي والخارجي بشكل يؤدي إلى فعالية أكثر، فيتحقق نمو كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي¹.

¹ - عبد الله منصور، مرجع سبق ذكره، ص 2.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي

سياسة التحرير المالي حققت اهتماما وجدلا واسعا من طرف الاقتصاديين بين مؤيدين ومعارضين حيث لها إيجابيات وسلبيات سنتطرق لها.

الفرع الأول: إيجابيات التحرير المالي

من إيجابيات التحرير المالي نذكرها في النقاط التالية:

- ترشيد القرار التمويلي مما يتيح التعامل مع أسواق متنوعة واسعة النطاق مما تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.
- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل حيث إن التحرير المالي يسمح للدول الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة ويسهل الحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية¹؛
- الحد من زيادة المديونية إذ تسمح حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنوع وتوزيع أفضل للمخاطر من خلال الابتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية والتجارية وبالتالي الحد من المديونية الخارجية ؛
- تخفيض تكلفة التمويل حيث يسمح التحرير المالي العمل بآلية السوق وهي المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين العاملين وان التنافس بين مصادر التمويل الواسعة والمتنوعة يمنح ميزة خفض تكلفة التمويل للدول المحتاجة ؛
- نقل التكنولوجيا المتنوعة، حيث يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى مجالات التحرير المالي على نقل التكنولوجيا وبأساليب مختلفة²؛
- آليات التحرير المالي تؤدي إلى الوصول لأسعار الفائدة الحقيقية وهذا يشجع الادخار ويوجه مسارها من السوق المالية غير الرسمية إلى السوق الرسمية كما تشجع الفائدة المقترضين على الاستثمار في النشاط الإنتاجي³؛
- خفض أسعار الفائدة محليا يسمح بزيادة تدفق رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة محليا مما يشجع المستثمرين على الاقتراض المحلي ورفع مستويات الاستثمار وفتح مشاريع جديدة وينعكس ذلك على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

¹ - سنغ كفالجت، عملة المال، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، 2001، ص 57.

² - سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي، مدخل الهياكل والعمليات والأدوات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2002، ص 62-63.

³ - D.Arivisent, Et, Jean Pierre, Economic international in the lotion ou-mythes, Alger, N, Edition cabana, 1997, P.10.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

- يسمح التحرير المالي بتوزيع الدخل وتقليل المخاطر¹.

الفرع الثاني: سلبات التحرير المالي.

يرى معارضي التحرير المالي أن له سلبات على الاقتصاد المحلي والعالمي، نذكر أهمها كما يلي:

1- الخطر النظامي:

يحدث عندما تعلن العجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها فتحدث حالة انقطاع خطيرة في النظام المصرفي المالي وهو يرتبط بعملية العدوى من سوق مالي إلى آخر وانعدام السيولة.

2- مخاطر تقلبات الرساميل قصيرة لأجل:

إن الاختلال الناجم عن تدفقات رأس المال المتجه نحو الاستثمارات في الحافظة المالية مع تلك المتجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتصف الأول بقصر أجله وضخامة حركته وتحقيقه الربح السريع ويحمل درجة تقلب عالية حيث يدخل ويخرج بمدة قصيرة مؤدياً إلى الكثير من المشاكل وخصوصاً المتعلقة بسعر الصرف وأسعار الأصول والاستهلاك².

3- مخاطر سهولة انتقال الأزمة:

هو سرعة انتشار الأزمة بين المؤسسات المالية حين وقوعها لأنها تجعل من تلك الأسواق في تكامل وتماثل وتبادل حر.

4- مخاطر هروب الأموال الوطنية:

تتمثل في استخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها وبأشكال استثمارية مختلفة في العقارات والإيداعات في البنوك الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر³.

¹ - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 02، القاهرة 2004، ص 39.

² - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ - صادق راشد الشمري وفالح داوود سلمان، غسيل الأموال: الآثار والمعالجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 16، 2008، ص 11-13.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

5- مخاطر تراكم الأموال:

أدت الأموال إلى زيادة واضحة في تراكم رأس المال في الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية، أما الدول الفقيرة والتي تتميز بضعف شهدت هجرة في أموالها فالاستثمار الأجنبي المباشر يتجه أغلبه إلى الدول المتقدمة، إضافة إلى التوزيع الغير المتكافئ داخل الدول.

6- مخاطر العولمة المالية:

تشكل خطر لاعتماد البنوك وبالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى الأوراق المالية تتداول في الأسواق العالمية مما يعرضها إلى ارتفاع مديونيتها¹.

¹ - حميد الجميلي، عمليات غسل الأموال تحتاح الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص78.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المبحث الثالث: التحليل النظري لسياسة التحرير المالي والانتقادات الموجهة لها

شهدت سياسة التحرير المالي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين حيث تم تطرقهم إلى التحليل النظري إلا أنها واجهت انتقادات من طرف مجموعة من المعارضين.

المطلب الأول: التحليل النظري للتحرير المالي

أهم الدراسات النظرية التي قامت بتحليل التحرير المالي نذكر أهمها كما يلي:

الفرع الأول: تحليل mackinnon و shaw

تعتبر دراسات شاو وماكينون (1973) أول من انتقد سياسة الكبح المالي حيث اقترحا رفع القيود التي تثقل كامل القطاع المالي والتخلي التام عن إجراءات الحماية للأنظمة المالية وترك آليات السوق تعمل بحرية من أجل ضمان أحسن تخصيص ممكن للموارد المالية وقد تلقيا تأييدا من طرف الهيئات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي أوصت الدول النامية بالتحرر المالي ورفع القيود كعلاج حتمي لمشكلة ضعف معدلات النمو الاقتصادي وكثير من الدول لجأت لتطبيق هذه السياسة ابتداء من نهاية السبعينيات، حيث اعتمدت مقاربتهم على العلاقة بين التحرير المالي والادخار والاستثمار، حيث أن التحرير المالي يؤدي إلى تحسين تعبئة الموارد والتخصيص الأمثل له ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي.

انتقد الباحثان التحليل التقليدي للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار الذي يرى أن انخفاض أسعار الفائدة الاسمية وزيادة مستواها أو تقليص معدل التضخم أو الاثنين معا بالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية ووضحا ضرورة رفع القيود على أسعار الفائدة الاسمية وزيادة مستواها أو تقليص معدل التضخم أو الاثنين معا بالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الادخار وتحسين ورفع حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار ما يؤثر بطريقة ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي¹.

¹ - خديجة تافساست، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

المطلب الثاني: الدراسات اللاحقة لنظرية التحرير المالي

بهدف تدعيم وجهة نظر كل من شاو وماكينون جاءت دراسات عديدة نذكرها¹:

الفرع الأول: دراسة Kupur1976

يعد أحد الأوائل الذين قاموا بإتمام التحليل السابق وذلك بإدماجه في نموذج حركي واستنتج أنه يستحسن زيادة معدل الفائدة الاسمي على الودائع بدل تخفيض نمو الكتلة النقدية، يمكن هذا من تحقيق هدفين في آن واحد، يتمثل الهدف الأول في تقليص معدل التضخم، أما الهدف الثاني فهو التحفيز المباشر للادخار.

الفرع الثاني: دراسة 1976 Vogel a Buser

أعاد أخذ فرضية ماكينون المتعلقة بالتكامل بين النقود ورأس المال وإدماجها في نموذج التحليل على أساس المخاطرة والمردودية وقاما بإدخال أصل ثالث يحمل صفة مخزون المواد المصنعة ونصف مصنعة ، بينما شاو وماكينون يصران على اعتبار الكبح المالي بمثابة كبح للمردودية الحقيقية للنقود ومن هنا جاءت فكرة أن التحرير المالي يمكن أن يأخذ شكلين إما زيادة المردودية الحقيقية للنقود أو استقرار المردودية الحقيقية أي انخفاض الخطر المرتبط بحيازة النقود.

الفرع الثالث: دراسة 1977 Galbis

قام ببناء نموذج ذو قطاعين، قطاع تقليدي فيه مردود رأس المال ثابت وضعيف وقطاع حديث يشمل أيضا على مردودية ثابتة لرأس المال ولكنها أقوى من القطاع الأول الذي يقوم بالتمويل الذاتي الكامل للاستثمارات دون الاعتماد على أي ائتمان مصرفي، بينما يعتمد الثاني في تمويله على الادخار والقروض المصرفية.

الفرع الرابع: دراسة 1979 Mathieson

من جهته بنى نموذج التحرير المالي في الاقتصاد المفتوح وتمثل فكرته الأساسية في الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الممكنة لمعدل الصرف الحقيقي المتأثرة بسبب التحرر المالي، بحيث أن زيادة معدلات الفائدة الحقيقية المترتبة عن رفع قيود الكبح المالي يمكنها أن تؤدي إلى دخول معتبر لرأس المال الأجنبي أساسا بسبب تصرف الاقتراض من الخارج وعليه يمكن القول أنه يؤدي لحدوث تدفقات ضخمة لرأس المال الخارجي في حالة نظام

¹- Baptiste venet ,la libéralisation Financiere Et Développement Economique ,Une Revue Critique De La Littérature,1994,P92.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

أسعار الصرف الثابتة وبالتالي فالزيادة الآلية للمعروض النقدي يولد ضغوط تضخمية خاصة في ظل غياب سياسة التعقيم ما يؤثر سلبا على معدلات الفائدة الحقيقية وهذا يمكن من زيادة جديدة لمعدلات الفائدة الاسمية ولتفادي هذه الزيادة اقترح ماكينون إحداث تخفيض معتبر في قيمة العملة لمرافقة سياسة التحرير المالي هذا التخفيض يأتي ليقصص تدفقات رأس المال مما يؤدي إلى الحد من الزيادة الغير مرغوب فيها لمعدلات الفائدة¹.

الفرع الخامس: أعمال (N.Roubini et X. Sala-i Martin ,1992)

يعتمد هذا النموذج على ما يلي:

- التنمية المالية المتمثلة في تقليص تكلفة تحويل أصل غير سائل إلى أصل سائل ما يؤدي لتحسن النمو الاقتصادي طويل المدى بفضل زيادة الإنتاجية الحدية للاستثمار الذي أفرزته.
- يمكن أن تجد الدولة في الكبح المالي وسيلة مفضلة للحصول على موارد منخفضة التكلفة يمكن أن يكون لها مصلحة في عرقلة تنمية القطاع المالي².

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للتحرير المالي

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه شاو وماكينون سنة 1973 إلى العديد من الانتقادات نذكرها في ما يلي³:

الفرع الأول: افتراض الأثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية التحرير المالي والمصرفي هي المتعلقة بالأثر الذي يفترض انه ايجابي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الادخار والاستثمار، فقد توصل كل من Dult و Burkett سنة 1991، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار وهذا عكس ما ذهب إليه نظرية التحرير المالي والمصرفي مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح

¹ - Baptiste venet,OP ,Cit ,P93.

² - بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، أبريل 2005، بشار، ص ص 4 - 5.

³ - رونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، 1996، ص 122.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للاقتراض.

الفرع الثاني: عدم كفاءة السوق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات

لقد اعتبر كل من ماكينون وشاو والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي لتحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك إلا أنه بفضل أعمال (Stiglitz josep) و (Andrew Weiss) تمكنت النظرية الاقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجد تقييد الائتمان حتى الأسواق التي تسودها المنافسة التامة وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقترضين ويرى Stiglitz و Weiss أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك كلما كانت استثماراته أكثر خطورة وبارتفاع معدل الفائدة على القروض ترتفع معه المخاطرة للمقترضين وتنخفض أرباح البنك المتوقعة.

حيث أنهما توصلا أنه لا يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض فإذا ارتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك أكثر من هذا المعدل الأمثل وتبدأ الأرباح المتوقعة للبنوك في الانخفاض.

الفرع الثالث: إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي

لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين من أمثال تايلور (1983) وبوبي (1984) المنتمين لمدرسة المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية ويتركز المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على منح القروض¹.

¹ - رونالد ماكينون، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفصل الأول: النظام المالي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي

خلاصة:

نظرا للإصلاحات التي مست النظام المالي وهي التخلص من سياسة الكبح المالي نتيجة لما حققته من نتائج سلبية والمتمثلة في تقليص من حجم القطاع المالي وضعف حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وظهور مخاطر على القطاع المالي وانعدام حرية التجارة الخارجية نظرا لتدخل الدولة.

التحرير المالي أحدث جدل واسع بين الخبراء الاقتصاديين فمنهم من يرى في تطبيق نظرية شاو وماكينيون مسارا نحو تطوير النظام المالي للدول وبالتالي دعم وتيرة النمو الاقتصادي، لقد توصل كل من شاو وماكينيون أن التحرير المالي يتمثل في تحرير معدلات الفائدة وإلغاء القيود والضوابط على النشاط المصرفي مما يزيد من معدلات الادخار والاستثمار وتحقيق تراكم رأسمالي وفتح التجارة الخارجية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

لقد أكد الخبراء الاقتصاديون بأن نجاح سياسة التحرير المالي يتوقف على جملة من الشروط من أهمها تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، تطوير النظام المالي ومع ظهور العولمة ارتفعت المنافسة في الأسواق العالمية. تطرقت العديد من الدراسات إلى التحليل النظري لسياسة التحرير المالي بداية بتحليل شاو وماكينيون ثم لحقتها العديد من الدراسات المتمثلة في Kupur، Galbis, Vogel a Buser, Mathieson لإبراز أهميته. كما يجب الإشارة إلى أن اندفاع الدول النامية نحو تطبيق سياسات التحرير المالي والانفتاح قبل تهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها المالية أدى إلى تعرض تلك الدول إلى صعوبات وأزمات اقتصادية ومالية، مما أدى إلى ظهور معارضين لسياسة التحرير المالي بأنها تشكل خطر على القطاع المالي.

الفصل

الثاني

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي موضوع مهم ومتناول في الفكر الاقتصادي من طرف العديد من الاقتصاديين بهدف تفسير حدوده ومعرفة محدداته، حيث ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية لمعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه تميزت النظريات بدورها المهم من أجل بناء نماذج تنبؤية لتحليل النمو الاقتصادي فكانت البداية عند "هارود دومار" وبعد هذا النموذج أخذت نظريات النمو توسعا ثم ظهر نموذج سولو أو ما يعرف بنموذج النمو النيوكلاسيكي بإدخال التقدم التقني كمحدد جديد ثم الوصول لنماذج النمو الداخلي.

حدث جدل واسع حول العلاقة بين النمو والتحرير المالي بين مؤيد ومعارض فظهرت عدة دراسات تثبت الأثر الايجابي والسلبي وطبيعة العلاقة بينهم.

يعتبر النمو من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها الدول لذلك تحرص معظم الدول العربية على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية بكفاءة من أجل تعظيمه ولتحقيق استمراريته يتطلب إزالة العوائق التي تواجه النمو مثل عدم كفاية رأس المال ونقص تمويل المشروعات الاستثمارية مما يجب الاعتماد على التحرير المالي لما له أثر ايجابي في تعزيز النمو الاقتصادي.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نظريات النمو الداخلي.

المبحث الرابع: الدراسات التي تثبت الأثر الايجابي والسلبي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم النمو الاقتصادي

حقق النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف كل الدول لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم النمو والتنمية وأهم نظرياته.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

اهتم الاقتصاديون بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نظرا لأهميتهم البالغة ونتيجة لاختلاف الآراء حول التفريق بينهم سنتطرق لأوجه الاختلاف بينهم.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكرها:

- النمو الاقتصادي يعني الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين¹؛

- النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط²؛

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط بل يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني ويكون بالصيغة التالية³:

معدل نمو الاقتصادي الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان؛

- حسب Simon Kuznets النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي والتنظيمات المؤسسية والأيدلوجية التي تتطلبها⁴؛

- حسب Dominick Salvatore يعرف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما من خلال الزيادة والاستمرار في الإنتاجية الفردية⁵؛

¹ - Jean Arroux: les théories de la croissance, édition du seuil, paris , 1999, p 09.

² - Eric Bousserelle, dynamique économique –croissance ,crises ,cycles,galino diteur,paris,2004,p30.

³ - عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص273.

⁴ -Simon Kuznets, Modern Economic Growth : Findings and Reflections, The American Economic Review vol 63, N° 3, 1973, P 247.

⁵ - Dominick Salvatore, **Development Economics**, Schaum's Outline Series, McGraw Hill, USA, 1992, P 04.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، نذكر منها:

- التنمية الاقتصادية هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة والحفاظ على الموارد الغير المتجددة¹؛

- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد القومي حيث تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن، حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد²؛

عملية التنمية الاقتصادية تحتوي على عدة عناصر أهمها:

- الشمولية فالتنمية تغير شامل لا ينطوي فقط على الجانب الاقتصادي بل يشمل الثقافي والاجتماعي والسياسي والأخلاقي؛

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي؛

- يصاحب عملية التنمية تغييرات عوامل الإنتاج؛

الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية

يمكن إبراز أهم أوجه التمييز بين التنمية والنمو الاقتصادي فيما يلي:

- النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية والعكس غير صحيح وحالة النمو يمكن أن تكون وليدة ظروف عابرة تسمح بتبديل إيجابي في حجم الناتج الوطني (القومي) أو الصادرات، أما حالة التنمية فهي وليدة تبديلات عميقة واسعة ولا تتأثر بالظروف العابرة³؛

- النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية الاقتصادية حيث تهتم بتحسين مستوى المعيشة خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص56.

² - علي لطف، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص185.

³ - عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص20.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الصحية والتعليمية والأمنية أي أنها مجموعة الخطط الهادفة لأجل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أما النمو فيركز على الإنتاج والإنتاجية، أي التغير في معدل النمو والمعدل الإجمالي¹ ؛ إذن يمكن القول أن النمو ليس هو التنمية فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الدخل بالنسبة للفرد دون أن يحقق أي تنمية حقيقية، كما أن النمو لا يعبر عن تنمية اقتصادية حقيقية وعلى رغم أوجه الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية فإنهما يؤثران في بعضهما البعض.

جدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يشير لزيادة الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الدولة.	- تعني التغيرات في الدخل والادخار والاستثمار.
- يرتبط بزيادة في مكونات الناتج الإجمالي الخام الاستهلاك والإنفاق والاستثمار وصافي الصادرات.	- تتعلق التنمية بنمو رأس المال البشري.
- القياسات كمية (الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي).	- القياسات نوعية (مؤشر البشري، الفقر، الوفيات).
- النمو الاقتصادي هو مقياس للتقدم في الدول المتقدمة وتستخدم على نطاق واسع في جميع الدول لأن النمو شرط ضروري للتنمية.	- تتمثل آثاره بجلب التغيرات الكيفية والكمية في الاقتصاد.
	- التنمية الاقتصادية هي أكثر ملائمة لقياس التقدم ونوعية الحياة.

المصدر: عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1998-2012)

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015، ص9.

¹ - محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية للمجلة المصرفية والاقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 69، سبتمبر، 2013، ص4.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: خصائص ومحددات النمو الاقتصادي

شهد النمو الاقتصادي اهتماما نظريا لأهميته في الاقتصاد لكل الدول لذلك يجب الإشارة إلى مكوناته إضافة إلى التطرق لأهم محدداته.

الفرع الأول: خصائص النمو الاقتصادي

يتكون النمو الاقتصادي من ثلاث مكونات أساسية تتمثل في ما يلي¹:

1- تراكم رأس المال: يشمل الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

2- النمو السكاني: يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم الأسواق وسهولة التحفيز الكلي الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري.

3- التقدم التكنولوجي: هو السرعة لتطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

4- عنصر العمل:² يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته وزيادة السكان تعني زيادة قوة العمال المنتجين ما يؤدي لارتفاع القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، حيث يمكن قياسه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية وبالتالي يظهر أثر عنصر العمل على عملية الإنتاج، إضافة إلى إنتاجية عنصر العمل تتحدد حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

سيتم عرض أهم محددات النمو الاقتصادي على النحو التالي:

1- الاستثمار: زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصادي وهذا ما توصل إليه سولو في نموذجه حيث كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن فإنه يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو إيجابيا، أي

¹ - إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص 374.

² - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، القاهرة، دار القاهرة، 2001، ص 34.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة هناك معدلات استثمارية كبيرة مما يؤدي إلى رفع الإنتاج والدخل وبالتالي ترتفع معدلات النمو الاقتصادي.

2- سعر الصرف: يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي مما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محلياً والمنافسة للواردات وتبعاً لأثر المضاعف فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثار توسعية على الناتج الحقيقي، فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار¹.

3- القطاع المالي: يلعب النظام المالي دوراً مركزياً في عملية النمو، إضافة إلى أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجيات الجديدة فهو يؤدي إلى تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة ويوفر للمستثمرين درجة عالية من السيولة مما يحمي المستثمرين من خلال السماح بتنوع الاستثمار وهذا ما يساهم في النمو الاقتصادي².

4- الإنفاق الحكومي: يعتبر الإنفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي فهو يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال توجيه الصحيح نحو قطاعات الاقتصاد المهمة وينقسم الإنفاق العام إلى قسمين:

الأول: الإنفاق العام الاستثماري يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (الأجور).
الثاني: الإنفاق العام الاستهلاكي يؤثر أيضاً على زيادة المقدرة الإنتاجية مما يؤدي الإنفاق الاجتماعي كخدمات الصحة والتعليم والتدريب الفني للعمال إلى ارتقاء العمالة وهذا ما يساهم في النمو³.

¹ - تغريد محمد الغندور، المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2013، ص 31.

² - Jean-Philippe Cotis, Comprendre la croissance économique (Analyse au niveau : macroéconomique sectoriel -de l'entreprise), Éditions de l'OCDE, France, 2004, p 45.

³ - علي سيف علي المزروعى، إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، سوريا، 2012، ص 621

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

5- التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي: يمكن للدول النامية أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها يسهل استعمال التكنولوجيات والمعارف الجديدة مما يمكن التحسين من نوعية وجودة منتجات الدول النامية بالإضافة أنه يسمح لها بتطوير هياكل الإنتاج وقد ترتقي المنتجات إلى الأسواق العالمية وبهذا يمكن معرفة أدائها الاقتصادي كلما زاد الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو الاقتصادي¹.

6- رأس المال البشري: ركزت الدراسات على أهمية تراكم رأس المال البشري، إضافة إلى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري كالتعليم والمهارات والتقدم التقني والابتكارات وبالتالي يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية وهذا ما يساهم في عملية النمو الاقتصادي².

المطلب الثالث: مقاييس وقياس النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي موضوع مهم في الاقتصاد لكل الدول المتقدمة والنامية، حيث له معايير تقيسه وطرق قياسه وهذا ما سنتطرق له.

الفرع الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

توجد معايير لقياس النمو الاقتصادي، نذكرها كما يلي³:

1- الدخل الوطني الكلي: استخدم هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية فزيادته لا تعني شيء إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة إلى ذلك يعتبر معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع: اقترح قياس النمو من طرف الاقتصاديين على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة وتتوفر لها إمكانيات لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني.

¹ - حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص ص 18-20.

² - María Jesús Freire-Serén, Human capital accumulation and economic growth, Investigaciones Economicas, Fundación SEPI Quintana, Spanish Economic Association, Vol 25, Issue 03, Spain, September 2001, p p 585-586.

³ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 65.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

3- متوسط نصيب الفرد: هو من أكثر المعايير استخداما وصدقا حسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعوبات لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير انطلاقا من إجمالي السكان أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

تبرز ثلاث طرق لقياس النمو الاقتصادي، نذكرها:

1- طريقة القيمة المضافة:

تعرف أنها ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي¹: القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتجات النهائية - قيمة المنتجات الوسيطة. المنتجات النهائية : تتمثل في المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي. المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتبعا لهذه الطريقة يكون: الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي. هذه الطريقة تؤدي إلى تفادي تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، عند حساب القيمة المضافة نطرح قيمة الاهتلاك الرأسمالي من الناتج الداخلي الخام للحصول على القيمة المضافة.

2- طريقة الدخل:

يعرف الدخل على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمسير أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي وبالتالي الناتج الداخلي الخام يساوي الدخل الوطني حيث أن الدخل الوطني هو مجموع الأجور مضافا إليه مجموع الفوائد ومجموع الأرباح ومجموع الربوع.

¹ - Stanley Fischer Et Autres, Macroéconomie, 2eme Edition, Edition Dunod, Paris, 2002, P 68.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

وتكتب على الشكل التالي: الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

3- طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي ويفسر ذلك على أن عملية الإنفاق شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين مما يتولد عنها طرف آخر يتمثل في البائع ويكتب على الشكل¹:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (X - M) \text{ هو: الإنفاق الكلي}$$

حيث:

Y : الدخل الوطني؛

C: الاستهلاك بالنسبة لقطاع العائلات؛

I: الاستثمار؛

G: إنفاق القطاع الحكومي؛

X-M: إنفاق القطاع الخارجي؛

يشير الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي إلى التحسن في النشاط الاقتصادي ولا يشير إلى تقدم أو تخلف الدولة فنلاحظ أن معدلات النمو تنخفض وترتفع من سنة لأخرى في الدول المتقدمة إضافة إلى ارتفاع معدل النمو في الدول النامية في بداية تطور اقتصادها وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي متغير كمي يختلف من سنة لأخرى.

¹ -Gregory Mankiw, Macroéconomie, 3eme Edition, Edition De Boeck, Belgique, 2003, P 21.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

تطرق العديد من الباحثين إلى نظريات النمو الاقتصادي ومن بينها النظريات التقليدية التي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

إن نظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادي لا تزال تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي حيث تسعى كل الدول تطوير اقتصادها وتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر.

الفرع الأول: فرضيات النمو الاقتصادي وفق النظرية الكلاسيكية

سنتطرق إلى أهم النقاط التي جاءت بها الكلاسيك ونذكرها¹:

- إن أول مسألة اهتم بها الكلاسيك في دراستهم للنمو هي مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي وذلك بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي فقد اعتقدوا أن القطاع الصناعي يمكن أن يكون محركاً للنمو الاقتصادي وأن القطاع الزراعي يمكن أن يعرقل هذا النمو وذلك بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزارعين؛
- اعتبر الكلاسيك أن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة؛
- اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني وأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي وهذا في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية فإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الإنتاجية سوف يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بهدف زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية وهذا يقودنا إلى نمو اقتصادي ناتج عن قدرة هذه الصناعات على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية؛
- من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك من أجل ضمان المناخ الملائم لسير النشاط الاقتصادي هو عدم تدخل الدولة وترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص؛

¹ - رتيعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 53-54.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الثاني: النظريات الكلاسيكية

يمكن توضيح النظريات الكلاسيكية في ما يلي:

1- نظرية آدم سميث المتعلقة بالنمو الاقتصادي:

لا يعتبر آدم سميث القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع في عملية النمو إلى جانب المنتجين ورجال الأعمال، إلا أنه ركز على القطاع الصناعي نظرا لتزايد الغلة في هذا القطاع الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، حيث أشار سميث في كتاباته التراث الفكري الذي خلفه وراءهم الطبيعيون وهو التمييز بين العمل المنتج وغير المنتج وحاول أن يضع معنى لكل من هذين النوعين من العمل، إذ رأى سميث أن العمل المنتج هو العمل الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام التي تشتغل بها الأيدي العاملة، بينما العمل غير المنتج فهو ذلك العمل الذي ينتهي إلى زيادة القيمة مهما كان هذا العمل نافعا¹.

يعتبر سميث أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات².

2- مفهوم دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (David Ricardo):

يعد القانون الذي نسميه اليوم قانون العوائد الحدية المتناقصة إحدى المساهمات العديدة لريكاردو³. ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع لثلاث مجموعات نذكرها في ما يلي⁴:

¹ - حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، مصر، 1988، ص 35.

² - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 108.

³ - فريدريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان الرياض، 2001، ص 21.

⁴ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 110.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

– **الرأسماليون:** يعتبر دورهم مركزي في عملية النمو حيث يوفرون رأس المال ومستلزمات العمل ويدفعون الأجور ويعتبر هدفهم الأساسي البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الإنتاجية التي تحقق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد التي تحقق أعلى ربح ممكن.

– **العمال الزراعيون:** تعتبر هذه المجموعة الأكثر عددا في المجتمع وتعتمد على الأجر الذي يدفع لها من قبل الرأسماليين مقابل العمل الذي يقومون به ويطلق على هذا الأجر (أجر الكفاف)، أي الأجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته ويسمح للعامل بالاستمرار في ممارسة العمل لأن الزيادة فوق هذا المستوى تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل بما يقود إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض وبالتالي انخفاض السكان وقلة عرض العمل مما يؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الارتفاع.

– **ملاك الأراضي:** هم الذين يملكون الأراضي ويحصلون على دخولهم عن طريق الربح الذي يكسبونه من إيجارهم لهذه الأراضي للرأسماليين، إذ أن الأراضي الخصبة نادرة وزيادة السكان تزيد هذه الندرة مما يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة ظهور قانون تناقص الغلة وبعدها يصل الإنتاج الكلي حده الأعلى حتى يتوقف هذا الناتج عن الزيادة.

3- نظرية روبرت مالتوس (Robert Malthus):

يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج فيما يؤكد الآخرون على العرض، حيث ركزت أفكاره على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية بأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض، أما الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض ومن أجل ذلك نجد أن مالتوس يدافع عن طبقة ملاك الأراضي لأن نمط الإنفاق لهذه الطبقة يتجه إلى الاستهلاك فهي تزيد من الطلب الفعلي¹.

4- نظرية كارل ماركس (Karl Marx):

قام ماركس من خلال كتاب الرأسمال بتحديد المعالم الأساسية لنظرية متكامل الأبعاد السياسية والاقتصادية فهو يؤكد أن النظام الرأسمالي مآله إلى الزوال لأنه يحمل عوامل تخدمه فهناك تناقض في النظام الرأسمالي في الإنتاج بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ويمكن حل هذا التناقض الأساسي إلا بتغيير علاقات الإنتاج وبسيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة.

¹ - عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1995، ص 193.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تقوم نظرية ماركس للنمو الاقتصادي أيضا على نظريته في فائض القيمة فهو يقسم الناتج الوطني الإجمالي إلى ثلاث أقسام وهي: رأس مال الثابت ويقصد به المباني والآلات والمواد الخام ورأس مال المتغير وهو مجموعة الأجور وفائض القيمة وهو الربح الذي يتحصل عليه الرأسمالي، أما الناتج الصافي فيشمل رأس المال المتغير وفائض القيمة وينشأ فائض القيمة نتيجة لقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج فائض يزيد عن الاحتياجات الضرورية للمجتمع¹.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين

بحدوث الركود الاقتصادي تراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات بطريقة ملحوظة ما فجر أزمة الكساد الكبير (1929-1932)، بانخفاض مستوى الإنتاج نتج عنه تكس للسلع في الأسواق وتراجع حاد في مستويات الأسعار وتدني مستويات الأجور فعمت البطالة على كافة نواحي الاقتصاد مما أدى لعجز النظرية التقليدية بأفكارها فجاءت النظرية الكينزية.

الفرع الأول: فرضيات النمو الاقتصادي وفق النظرية الكينزية

تمثل أهم النقاط التي جاءت بها النظرية الكينزية في ما يلي²:

- ركز كينز على شروط تحقيق النمو المستقر في الاقتصاد الرأس مالي المتقدم ما جعل الاقتصاد الكينزي أكثر ملائمة للبلدان المتقدمة، حيث قام بتحليل دقيق للمعلومات الرئيسية للنمو كالطلب الفعال وميل الاستهلاك وميل الادخار والمضاعف، أصبحت هذه المعلومات الركيزة الأساسية للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.
- يحدد كينز النمو مع ارتفاع مستوى الدخل الكلي ويعتمد الدخل الكلي لاقتصاد رأس مالي خلال فترة قصيرة على حجم العمل المستخدم، ذلك لأن جميع عوامل الإنتاج يعتبرها ثابتة ماعدا العمل.
- اعتبر كينز قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.
- اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي، كما اعتبر أن الاستثمار يتوقف على الطلب الفعلي

¹ - أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، الأردن، 2013، ص73.

² - زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2019، ص ص 85-86.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار وأكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم.

- ركز النموذج الكينزي على قصور الطلب الكلي حيث يتطلب تفعيل مركباته واعتبر أن الاستثمار يعد من أهم هذه المركبات والذي يتحدد بسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وأن الادخار هو دالة في الدخل فقط ويتحقق التوازن الاقتصادي عندما يتساوى حجم الاستثمار والادخار.

الفرع الثاني: النظريات الكينزية للنمو الاقتصادي

من أهم نماذج النظرية الكينزية نذكر ما يلي:

1- نموذج روي هارود وفق النظرية الكينزية:

يعتبر هذا النموذج من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

يتميز نموذج هارود بين ثلاث أنواع من النمو وهي معدل النمو الفعلي والذي يقصد به معدل النمو المحقق فعلا، معدل النمو المضمون يضمن التوازن بين الادخار والاستثمار، معدل النمو الطبيعي هو ضمان مستوى تشغيل كامل نظرا لوتيرة نمو السكان والتطور التقني¹.

لقد أعطى النموذج أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركة النمو وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قام بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل حيث إن النمو في نموذج هارود- دومار يرتبط بصورة مباشرة بنسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج ونستطيع تكوين النموذج البسيط للنمو الاقتصادي انطلاقا من:

- الادخار يكون نسبة من الدخل أي:

$$S = sy.....(1)$$

- الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K والذي يمكن تقديمه على النحو التالي:

$$I = \Delta K.....(2)$$

¹ - Montousseé marc, théorie économique, édition bréal.paris, 2000, p74.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

- المعادلة الأساسية لنموذج (هارود-دومار):

معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي / معامل رأس المال).

- في حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج:

معدل النمو الاقتصادي = ((معدل الادخار القومي / معامل رأس المال) - معدل نمو السكان).

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

- في نموذج هارود-دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى، صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءاً ثابتاً من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار، أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والقدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز V وهو معامل الاستثمار، أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي بعبارة أخرى وبافتراض أن s و V ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة) كالتالي:

$$G_w = \frac{s}{V} = n$$

2- نموذج سولو وفق النظرية الكينزية:

اهتم سولو بالنمو الاقتصادي حيث تناول سنة 1956 بناء نموذج للنمو على المدى الطويل واعتمد سولو في تطوير نموذجه على مجموعة من الفروض أهمها¹:

- نمو القوى العاملة متغير خارجي وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل أي:

$$N_t = N_0 e^{nt}$$

حيث:

N_t : نسبة الزيادة في السكان و t تمثل السنوات.

N_0 : عدد السكان.

n : معدل النمو السكاني.

- تناقص الإنتاجية الحدية بالنسبة لكل عنصر إنتاجي.

¹ -Katheline schubert, Macroéconomie, comportement et croissance, vuibert, paris, 2000, p 201.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

- دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسيكية من الشكل: $Y_t = F(k, N)$
- عوامل الإنتاج ذات مردودية ثابتة.
- اقتصاد منغلق مع افتراض توازن سوق السلع، أما عن النفقات توزع بين استهلاك العائلات والاستثمار وبالتالي يمكن كتابتها على الشكل الآتي: $Y_t = C_t + I_t \dots\dots\dots(1)$
- معدل الادخار بالنسبة للأعوان الاقتصاديين ثابت أي: $S = \frac{Y_t - C_t}{Y_t} \quad 0 < S < 1 \dots\dots\dots(2)$
- معادلة الاستهلاك تأخذ الشكل الآتي: $C_t = (1-S)Y_t$
- بعد عرض هذه الفرضيات سوف نستعرض أولا النموذج القاعدي لـ Solow الذي استخدم فيه معادلتين أساسيتين الأولى تمثل دالة أما الثانية تخص تراكم رأس المال وتكون دالة الإنتاج بصيغة على النحو التالي:
- $$Y = (K)^\alpha (L)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(3)$$
- بافتراض أن الأفراد يدخرون نسبة ثابتة من الدخل وأن نسبة (δ) من رأس المال المادي تهتك، فإن رأس المال المتراكم هو الفرق بين ما يدخر وما يهتك أي:
- $$\dot{k} = sY - \delta k \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

$\dot{k}$: تعبر عن تغير مخزون رأس المال عبر الزمن (t) أي $\partial k / \partial t$.

S : تعبر عن معدل الادخار $1 > s > 0$

δ : تعبر عن معدل تناقص رأس المال وهو معدل موجب.

3- نموذج سولو مع التطور التقني وفق النظرية الكينزية:

بعدما تميز الاقتصاد العالمي بازدياد معدل نمو الناتج لكل فرد بمعدل ثابت نسبيا، مما أدى إلى عجز نموذج سولو القاعدي عن تفسير هذه الزيادة، قدم سولو مقترحه الجديد حول ازدياد معدل نمو الناتج لكل فرد بقوله أن السبب وراء نمو الإنتاج لكل فرد يرجع لعامل التطور التقني وبالتالي حسب نموذجه يصبح التقدم التقني A هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو على المدى الطويل واعتباره متغير خارجي وأهم ما جاء به هذا النموذج ما يلي¹:

¹ - طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 117.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

- بإضافة التقدم التقني يأخذ الشكل التالي: $F(AK, L)$ ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدماً حياًدياً من وجهة نظر سولو.

- من النتائج المهمة التي توصل إليها سولو هي فرضية التقارب التي أوضح فيها البلدان النامية مؤهلة للنمو بمعدلات أعلى من البلدان المتقدمة، بنيت هذه الفرضية على الاعتبارين التاليين:

- إن تراكم رأس المال في البلدان الفقيرة يؤدي إلى نمو أسرع لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة.

- إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي بحيث لا تعتبر حكراً على أي أحد فأى بلد يستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم.

لكن رغم ما نال هذا الاتجاه من اهتمام بنظريات النمو الاقتصادي، إلا أنه تعرض لانتقادات كثيرة خاصة ما تعلق بفرضية أن التقدم التقني عامل خارجي، إلا أنها أهملت هذه النظرية الكثير من العوامل كالسياسة الاقتصادية هذا ما سمح بظهور نظريات جديدة تعمل على إيجاد العوامل المحددة لمعدل النمو الاقتصادي وهي نظرية النمو الداخلي.

المطلب الثالث: نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية)

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت مسألة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين وتميزت بأبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت المدرسة الكينزية.

الفرع الأول: فرضيات النظرية النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي

أهم ما جاءت به هذه النظرية ما يلي¹:

- يرى أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

- السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

¹ - وعيل المبلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014، صص 21-22.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

- التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال ويعتبر محفز لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدلات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.
- عملية تكوين رأس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال وبالتالي تحررت نظرية رأس المال من نظرية السكان التي نادى بها دومار.
- النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي ومعدل النمو السكاني.

الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي وفق النظرية النيوكلاسيكية

أهم النماذج التي جاءت بها النظرية النيوكلاسيكية نذكرها كما يلي:

1- نظرية شومبيتر المتعلقة بالنمو:

اعتمدت نظرية الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر في النمو في بداية القرن العشرين وتمت ترجمتها إلى الإنجليزية سنة 1934 على نظرية المنظم كقوة دافعة للنمو في إطار النظام الرأسمالي وذلك للقدرة التي يتمتع بها المنظم من إبداع لإحداث زيادة في الناتج القومي الإجمالي للدول وتأخذ هذه الزيادات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضاً، كما ركز أيضاً على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرصة الادخار والاستثمار.

تتلخص أفكار شومبيتر بأن النمو يتوقف على عاملين أساسيين الأول هو المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يمنح للمنظم إمكانيات الابتكار وأن النمو هو عملية تحدث نتيجة لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني عن طريق استثمارات جديدة وحسب شومبيتر فإن الاستثمار يتكون من جزأين، أحدهما الاستثمار المحفز الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح والاستثمار التلقائي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي أهمها التقدم التكنولوجي والابتكار والتجديد ويعد الاستثمار التلقائي عند شومبيتر المحدد الأساسي للنمو في الأجل الطويل¹.

¹ - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص48.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: انتقادات نظرية شومبيتر

تعرضت نظرية شومبيتر لانتقادات نذكر أهمها¹:

- تستند عملية النمو على المبتكر الذي يعتبر شخصا مثاليا في حين أن وظيفة الابتكار حاليا من مهام الصناعات ذاتها والتي تقوم على البحوث والتطوير بحيث لا تتضمن الكثير من المخاطر فنموذج شومبيتر غير ملائم للواقع الحالي لتغير مهمة المنظم.
- يعطي شومبيتر أهمية كبيرة للائتمان المصرفي ولكن في الأجل الطويل ستزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير بحيث يعجز الجهاز المصرفي عن تقديم أموال وبالتالي يتم اللجوء إلى مصادر أخرى كإصدار الأسهم والقروض من الأسواق المالية.
- إن التطبيق الحرفي لهذه النظرية أمر صعب رغم إيجابياتها وذلك لعدة أسباب كاختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والنقص في عنصر المنظمين وتجاهل أثر النمو السكاني على التنمية والحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات وعدم التركيز على الادخار.

¹ - حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، الأردن، 2014، ص 124.

المبحث الثالث: نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي)

بعد فشل النيوكلاسيك في تفسير جزء كبير من النمو الاقتصادي ظهرت نماذج النمو الداخلي، حيث شهدت نظريات النمو انتعاشا منذ أواخر الثمانينات.

المطلب الأول: نموذج بول رومر وفق نظرية النمو الحديثة

إن النماذج المرتبطة بالمعارف ساهمت في إحياء نظرية النمو واعتمدوا على مفهومين جديدين مخزون الأفكار ورأس المال البشري.

الفرع الأول: النموذج الأول لبول رومر

حقق النموذج الأول لرومر سنة 1986 أول مبادرة لوصف خصائص النمو الذاتي على اعتبار وجود آلية تسمح للاقتصاد بالنمو داخليا حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال، مما يعني أن إيرادات رأس المال يمكن أن تكون ثابتة أو متزايدة، إن أهمية رأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي عند رومر تظهر من خلال مخزون المعرفة التي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، وعلى عكس النماذج النيوكلاسيكية التي ترى أن إيرادات رأس المال متناقصة ولم تحتم لتراكم المعرفة المتولدة عنه. اعتبر رومر أن النمو يتحقق بترباط كل من مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولدة عنه فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يحقق معدل نمو داخلي طويل الأجل وثابت، على أن يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للدخار¹.

تعتبر نظرية رومر مستمدة من أعمال الاقتصادي آرو التي قام بها سنة 1962، رأى من خلالها أن المعرفة الجديدة تؤدي إلى زيادة الإيرادات ليس فقط للشركة الأولى التي تستعملها بل لجميع الشركات.

حيث إن آرو يرى تناقص في حالة تراكم المعرفة وبالتالي فالنمو يكون معدوما ما لم يتزايد عدد السكان، لكن رومر قام بتغيير قدر معين من خصائص نظرية آرو حتى أمكنه أن يقترح نموذجا فعليا للنمو الداخلي ينفرد به ويضعه من أوائل الرواد في نظريات النمو الداخلي فالوفورات الخارجية عند رومر يمكن أن تحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة مما يؤدي إلى نمو اقتصادي منظم أعلى من معدل النمو الناتج عن التقدم الفني

¹ - P , Jean Marie le page, croissance et cycle, 2^{ème} edition, ed synonyme SOR, paris, 2006, p138.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

وتزايد السكان مما يجعلها تحول دون انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وبالتالي فإن زيادة الميل للادخار والاستثمار سيؤدي إلى الزيادة الدائمة في معدل النمو¹.

الفرع الثاني: النموذج الثاني لـ بول رومر

أسس رومر نموذجه الثاني سنة 1990 ووفقا لهذا النموذج فإن مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل ورأس المال وإنما على تنوعه أيضا، إذ أن زيادة نسبة مخزون رأس المال نتيجة إضافة آلات جديدة سيكون له أثر مختلف على الإنتاج وهكذا أصبحت الابتكارات حسب هذا النموذج في قلب عملية النمو وتنتج خيارات جديدة لأطراف النشاط الاقتصادي تدفعهم إلى تطبيق طرق وأساليب إنتاج جديدة تتسم بطابع ابتكاري تركز على المعرفة ويكون سعرها أعلى بكثير من تكلفتها الحدية، أعطى رومر تحليلين متكاملين نذكرهما²:

- **التحليل الأول:** إن المعرفة عبارة عن سلعة عامة حيث أن مخزون المعرفة يدخل مباشرة في إنتاج المعارف الجديدة وذلك لكل باحث الحق في الاطلاع واستغلال اكتشافات غيره من الباحثين مقابل تكلفة محدودة للغاية مثل الاشتراك في المجلات المتخصصة وتصوير المقالات والبحوث وغيرها؛

- **التحليل الثاني:** في هذه الحالة تكون المعرفة أشبه بسلعة خاصة، حيث ينبغي على الشركات أن تدفع مقابل اكتسابها الحق في استعمال المعرفة التي تم اكتشافها وذلك وفق نظام براءات الاختراع، حيث إن كانت الإيرادات الناتجة عن براءات الاختراع كثيرة بالنسبة للمخترعين، فإن العائد من ورائها على المستوى الكلي أكبر وذلك نظرا لآثارها الخارجية، فالمعارف المنتجة في شكل سلع رأسمالية أو وسيطية لا تستخدم فقط لتحسين إنتاجية قطاع السلع النهائية بل من أجل الزيادة الإنتاجية وفعالية قطاع البحث العلمي؛

انطلاقا من ذلك فالإمكانيات التي تقدمها الدول للبحوث تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يفسر عدم إمكانية حدوث تقارب في معدلات النمو بين مختلف الدول وذلك حسب حجم الإمكانيات الموجهة للبحث العلمي وهذا يعكس الاتجاه الشائع في النظرية التقليدية النيوكلاسيكية التي تؤكد حدوث

¹ - عبد الباسط وفا، النظرية الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي: دراسة تحليلية ونقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص32.

² - Jean Marie le page , op, cit, p149.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

التقارب بشكل حتمي ورأى رومر أن الدول الأكثر تطورا نتيجة التراكم المعرفي تنمو بنسبة أكبر من غيرها مما يؤدي إلى استمرار التباعد بين اقتصاديات الدول المختلفة.

المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس

لوكاس في نمودجه أعتمد على أساس اعتبار رأس المال البشري أحد أهم مصادر النمو الاقتصادية وأن الاستثمار في رأس المال المادي يؤدي إلى خلق القيمة، إضافة إلى الاستثمار في رأسمال البشري يقوم بنفس الدور ويعتمد مفهوم رأس المال البشري على مخزون المعارف المكتسبة من خلال إعداد الأفراد وتأهيلهم وتوفير مقومات الصحة.

الفرع الأول: فرضيات روبرت لوكاس المتعلقة بالنمو الاقتصادي

اعتمد لوكاس في بناء نمودجه على فرضيات، نذكر أهمها¹:

- يعتبر لوكاس أن الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهم في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة وعددهم n .

- دالة الإنتاج هي من نوع Cobb-Douglas تأخذ الشكل التالي: $Y = k^{\beta}(hL)^{1-\beta}$:
 h : رأس المال البشري الفردي.

- يجتمع نمودج لوكاس في بعض الخصائص مع نمودج سولو وذلك إذا استبدلنا h مكان A ، حيث يلعب رأس المال البشري في نمودج لوكاس نفس الدور الذي يلعبه التقدم التقني في نمودج سولو، لكن لوكاس يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نمودجه وذلك على عكس سولو الذي اعتبره ثابتاً.

- في هذا النمودج سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع إلى اختلاف المدة الزمنية للتكوين والتعليم فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنمية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنمية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها بالتكوين وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين وبالتالي تحقق تراكم المعارف سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

¹ - البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي :حالة الاقتصاد الجزائري، ورقة بحثية مقدمة إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة حول: تطورات نظريات النمو الاقتصادي، 2008، ص 16.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: نموذج بارو (Barro)

قام بارو بإدخال عنصر رأس المال العام في نموذجه سنة 1991 والذي حاول من خلاله إثبات العلاقة بين رأس المال العام والنمو الاقتصادي وسنتطرق لأهم ما جاء به.

الفرع الأول: فرضيات نموذج بارو المتعلقة بالنمو

أهم ما جاء به نموذج بارو ما يلي:

- اعتبر بارو أن رأس المال يتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، حيث تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي كونها تهيء للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي للاقتصاد كليا¹.

- وضح في نموذجه أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتهما من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب أو القروض مما يحسن من إنتاجية رأس المال والعمالة لكل مؤسسة وبالتالي فإن الإنفاق العمومي للبنية التحتية لها تأثير خارجي موجب وأن الإنتاج لكل مؤسسة يعتمد على الإنفاق العام.

- لاحظ بارو أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام أعلى من ذلك المستوى المتوازن في الأسواق التنافسية يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد ويصل الاقتصاد إلى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب مرتفعة جدا، إلا أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل².

الفرع الثاني: نتائج نموذج بارو

بارو وصل إلى نتائج نلخصها في ما يلي³:

- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج؛

¹ - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص 154.

² - Alexandre Nshue M. Mokime, «modèles de croissance économique», Éditions kinsaha, France, juillet 2012, p. 38.

³ - Artus, Patrick and Kaabi Moncef, Dépense publiques, progrès techniques et croissance, Vol 44 N° 1, 1993, p 289.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا؛
- إن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كافي يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي التطور والنمو؛

المطلب الرابع: نموذج اجيون- هويت

اقترح اجيون- هويت نموذجا للنمو الاقتصادي بحيث يعتمد على ثلاثة قطاعات تتمثل في البحث والتطوير، السلع الوسيطة و السلع الاستهلاك.

الفرع الأول: فرضيات نموذج اجيون- هويت المتعلقة بالنمو

- اعتبر اجيون أن التقدم التقني فيه في ابتكار سلعة وسيطة جديدة تختلف عن التي كانت موجودة من قبل ويترتب عنها إما نقص في تكاليف الإنتاج أو زيادة في كفاءة المنتجات وبالتالي فإن معدل الإنتاجية سوف يزيد هذه الابتكارات أو المخترعات الجديدة يمكن لها أن تتميز بميزتين: فهي مؤقتة (كل جديد يلغي الذي قبله) وينتج عنها خسائر (فالاكتشافات أو الاختراعات الجديدة تؤدي إلى هدم القديمة).
- عملية الحلول تتم في مجال زمني فمع بدء ظهور اكتشاف جديد تزول الوفورات الخارجية الإيجابية لتحل محلها وفورات خارجية سلبية وقد ميز نموذج اجيون- هويت بين الحلول ونذكر أهمها¹:
- تحقيق معدل نمو متوازن وثابت بسبب تخصيص حجم كافي وثابت من الموارد للبحث؛
 - تحقيق معدل نمو معدوم بسبب اختلاف حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير؛

¹ - إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوة، رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة أدرار، 2017، ص 11.

المبحث الرابع: الدراسات التي أثبتت الأثر الايجابي والسليبي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي

تناول العديد من الاقتصاديين التحرير المالي وتميز باهتمامهم الواسع بالموضوع مما أحدث جدلا أدى إلى بروز عدة دراسات منها ما تؤيد التحرير المالي ومنها ما عارضته.

المطلب الأول: الدراسات التي أثبتت الأثر الايجابي للتحرير المالي

اغلب النماذج الاقتصادية القياسية تؤيد الدور الايجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي نذكرها:

الفرع الأول: دراسة Quinn 1997

قام بدراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي، وطرح لغرض قياس درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال مؤشرا جديدا تم نشره في التقرير السنوي حول ترتيبات وسعر الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي، سمي بمؤشر Quinn واستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية على عينة متكونة من 58 دولة للفترة (1960 - 1989) وتوصل إلى وجود أثر ايجابي قوي ومعنوي لتحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: دراسة Klein And Olivei 1999

قام الباحث بدراسة العلاقة بين حساب تحرير رأس المال والنمو الاقتصادي، بهدف تحرير دور تدفقات رؤوس الأموال في تحقيق التطور المالي وتحديد أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي، تمت الدراسة على عينة غير متجانسة متكونة من 92 دولة صناعية متطورة وأخرى نامية للفترة (1986-1995) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ومؤشر Share الذي يقيس نسبة القيود المفروضة على حساب رأس المال، حيث توصل الباحثان إلى أن التحرير المالي يؤثر ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي فقط في الدول المتطورة التي تسلك نظاما ماليا وجهازا مصرفيا متطورا وتوصل في دراسته التي قام بها إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي

¹- Dennis Quinn " The correlates of change in international financial regulation", The American Political Science Review, Vol. 91. 3, September 1997.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

إلى إبطاء النمو الاقتصادي في الدول النامية، بينما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الدول المتطورة التي تسلك أنظمة مالية متطورة.

الفرع الثالث: دراسة Ben Gamra 2009

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي وتمت الدراسة في شكل سلسلة من البيانات للفترة (1980-2002) لعينة تتكون من ستة دول من شرق آسيا وبالاعتماد على طريقة GMM، حيث توصلت الباحثة إلى أن التحرير المالي يؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الدول التي قامت بتحرير قطاعها المالية بشكل جزئي، حيث أكدت على أهمية التدرج والتسلسل أثناء تحرير النظام المالي في الدول النامية بغية تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص رفع معدلات النمو دون الوقوع في أزمات.

مما سبق يمكن القول أن أغلب الدراسات التجريبية السابقة أثبتت الأثر الإيجابي لتطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي وتوصل الباحثون إلى أن نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي متعلق بشرط بالتطور المالي واستقرار الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى التدرج أثناء عملية التحرير¹.

المطلب الثاني: الدراسات التي أثبتت الأثر السلبي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي

توصل العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى نتائج نفت فرضية وجود علاقة إيجابية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، نذكر أهم الدراسات في ما يلي:

الفرع الأول: دراسة Grilli And Milesi-Ferretti 1995

ركز الباحثان على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 61 دولة نامية لعينة ممتدة في الفترة (1989-1996)، باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ومؤشر Share وتوصل الباحثان في دراستهما بعد تقدير الانحدار ومعدلات النمو الاقتصادي على مدى خمسة سنوات إلى عدم وجود أثر لتحرير حساب رأس المال على النمو الاقتصادي، وتعتبر بهذه الدراسة من الدراسات الأوائل التي توصلت إلى عدم وجود ارتباط إيجابي بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، حيث توصل Rodrick و Kraay سنة 1998 في دراستهما إلى نفس النتائج السابقة².

¹ - زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

² - Vittorio Grilli and Gian Maria Milesi-Ferretti, Economic effects and structural determinants of capital controls, IMF Working Paper, WP/95/31, March 1995.

الفرع الثاني: دراسة Edison, Klein, Ricci and Sloek 2001

سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحرير المالي الخارجي ممثلاً بتحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج الإجمالي على عينة مكونة من 57 دولة للفترة (1980-2000) ولهذا الهدف استعان الباحثون بمؤشر Quinn ومؤشر IMF الذي يقيس درجة القيود على حساب رأس المال ومؤشر Volume الذي يقيس حجم تدفقات رؤوس الأموال وتوصل الباحثون إلى عدم وجود علاقة بين تطبيق سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي للدول، حيث أكد الباحثون على أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي لضمان نجاح سياسة التحرير المالي¹.

الفرع الثالث: دراسة Ang 2011

في دراسة بعنوان Financial Development, Liberalization And Technological Deepening، حيث درس الباحث العلاقة بين سياسة التحرير المالي والتطور المالي لعينة مكونة من 44 دولة (1973-2005)، باستعمال طريقة التكامل المتزامن ومؤشر يقيس نسبة القيود المفروضة على القطاعات المالية للدول، حيث وصل الباحث في دراسته إلى أن التحرير المالي الداخلي والخارجي يؤثر سلباً على استقرار النظام المالي مما أدى إلى عدة أزمات مالية ومصرفية في السنوات الأخيرة².

¹ - Hali J. Edison, Michael W. Klein, Luca Ricci and Torsten Sloek, International financial integration and economic growth, Journal of International Money and Finance 21, 2002 (PP. 749-776).

² - James B. Ang, "Financial development, liberalization and technological deepening", Journal of International Money and Finance 55, 2011 .PP. 688-701

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

خلاصة:

تبين النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية من خلال الابتكارات والتنويع في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي وعليه فإن محددات النمو متمثلة في تراكم رأس المال ورأس المال البشري والتطوير والابتكار إضافة إلى التنظيم والتسيير حسب النظرية الكلاسيكية يحدد النمو بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية، حيث أن شومبيتر اعتبر المنظم كعنصر مهم من عناصر النمو، بينما يعتبر كينز الاستثمار المحرك الرئيسي للنمو وتقلبات الكفاية الحدية لرأس المال هي التي تفسر النمو وحسب نموذج هارود-دومار فيرى أن معدل النمو تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني، أما نموذج سولو اعتبر أن النمو يتحدد في المدى الطويل من خلال معدل النمو السكاني ومعدل نمو التغير التكنولوجي كمتغير خارجي وبينت نماذج النمو الداخلي أن تحسن المستوى المعيشي لا يحتاج إلى الاستثمار والإنفاق الحكومي بل للعوامل الداخلية.

على الرغم من أن نظريات النمو في التحرير المالي كانت مؤيدة له مما أدى لظهور عدة دراسات تثبت الأثر الايجابي والعلاقة الطردية لسياسة التحرير المالي في تعزيز النمو الاقتصادي وحدوث استقرار مالي واقتصادي إضافة إلى مجموعة معارضة من أثبتت الأثر السلبي والعلاقة العكسية للتحرير المالي في النمو الاقتصادي من خلال الدراسات القياسية باعتباره يؤثر سلباً على استقرار النظام المالي ويؤدي إلى عدة أزمات مالية ومصرفية.

الفصل

الثالث

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعرضت العديد من الدول العربية إلى أزمات اقتصادية، مما جعل العديد من الدول العربية تتبنى برامج إصلاح هيكلية استهدفت علاج الخلل في الأداء الاقتصادي للدول العربية وزيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

اهتم الباحثون بموضوع النمو الاقتصادي على الرغم من اختلاف آرائهم، حيث قدموا نظريات مفسرة له نظرا لأهميته لتحقيق معدلات تسمح بتحقيق آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي. يعد التحرير المالي من المتغيرات التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي واختلفت وجهات النظر حول تأثير التحرير المالي على النمو بين مؤيد ومعارض.

انطلاقا مما سبق تستهدف الدراسة في هذا الفصل معرفة العلاقة التي تربط التحرير المالي بالنمو الاقتصادي إضافة إلى واقع الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية وتحليل تطورات مؤشرات التحرير المالي باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) والمتمثلة في الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والائتمان المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي لكل من الدول (الجزائر، مصر، تونس، السعودية الأردن) بهدف معرفة أهم المحددات المؤثرة إيجابا لكل دولة من الدول على النمو الاقتصادي. سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الجانب النظري حول علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية.

المبحث الثالث: التحليل بالمركبات الأساسية ACP.

المبحث الأول: الجانب النظري حول علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

اعتقد اغلب الاقتصاديين أن التحرير المالي له دور كبير في النمو الاقتصادي، كما يؤكد شومبيتر على وجود علاقة سببية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المدارس الجديدة لنظريات النمو الاقتصادي للتحرير المالي

أهم المدارس التي تطرقت للجدل حول أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، تتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: المدرسة الهيكلية الجديدة

تعتمد هذه المدرسة في تحليلها على وجود ثنائية مالية في الدول الناجمة عن وجود قطاعين ماليين الأول رسمي فيقصد به المصارف المتخصصة في تمويل نشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث يتم تغطية خطر الإقراض بضمانات حقيقية إلى جانب ذلك يوجد قطاع غير رسمي يمول أيضا مختلف أنواع النشاط الاقتصادي عن طريق تقديم قروض شخصية لكن دون إجراء تقييم لعائد المشروع الممول أو تقييم لخطر هذا التمويل وكل ذلك يتم مقابل وجود الثقة اتجاه المدين ويخدم هذا القطاع كل من القطاعات العائلية والزراعية والمشاريع الصغيرة وهو بذلك يمتص الطلب الفائض للائتمان من القطاع المالي الرسمي. انتقدت المدرسة الهيكلية الجديدة نظرية التحرير المالي لأنها تعتمد على فرضيات ضمنية بأن المعلومات متماثلة وأن الأسواق تامة وهي فرضيات لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

ترى المدرسة أن التحرير المالي يجعل الأسواق المالية غير مستقرة في الدول النامية، إضافة إلى أنه يحد من السيادة الوطنية، حيث تصبح هذه الدول تحت سيطرة المؤسسات المالية الدولية التي تعيقها عن تحقيق أهدافها الوطنية والاجتماعية.

ويعتقد أصحاب هذه المدرسة أن التحرير المالي يمكن أن يؤدي إلى كساد تضخمي بسبب تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم واستقطاب القطاع المالي غير الرسمي الأموال في حال ارتفاع معدل الفائدة بدلا من القطاع المالي الرسمي، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي¹.

¹ - Ang, J. B. Financial Deepening and Economic Development in Malaysia. Economic Papers the Economic Society of Australia ,ISSN 0812-0439, Vol. 26 No. 3, (2007), p 249.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

يرى أنصار المدرسة الهيكلية الجديدة أنه يمكن للتحرير المالي أن يحقق أثارا إيجابية على النمو الاقتصادي فقط في حال أن يكون تمويل الادخار من أصول غير إنتاجية لذلك فإن أثر ارتفاع معدل الإيداع يعتمد على مصدر تمويل الادخار، إذا كان مصدر التمويل من أصول غير إنتاجية كالمجوهرات وهو ما تفترضه المدرسة الليبرالية أيضا فإنه سيؤدي إلى ارتفاع عرض الائتمان ومن ثم ارتفاع رأس المال العامل وبالتالي الإنتاج وتراجع التضخم، أما إذا كان المصدر من أصول إنتاجية فإن الأموال ستنقل من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في القطاع غير الرسمي، بما أن هذا المعدل يمثل التكلفة الحدية الحقيقية للأموال في الاقتصاد فإنه سيدفع دالة العرض الكلي إلى اليسار حيث يدخل الاقتصاد في حالة الكساد التضخمي، أما رؤية شاو وماكينيون الخاصة بمنافع التحرير المالي قد اهتزت بسبب عدم استطاعتها التعبير بشكل صحيح عن المؤسسات المالية في النموذج الذي قدمته.

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية الجديدة

ترى المدرسة الكينزية أن أثر التحرير المالي على النمو يختلف باختلاف مستوى معدل الفائدة نسبة إلى معدل الفائدة التوازني ووفقا للنظرية الكينزية فإن المعدل الحقيقي للفائدة ربما يكون له أثر سلبي على الاستثمار من حيث معدل الفائدة أو أن يكون له أثر إيجابي من حيث أن الاستثمار يرتبط بعلاقة إيجابية مع الادخار الذي يمثل عرض الأموال القابلة للإقراض.

يؤكد الكينزيين على دور الادخار والتراكم الرأسمالي في إحداث النمو قصير الأجل، لذلك ففي الدول الأقل نموا التي تتميز بوفرة نسبية في العمل وندرة نسبية في رأس المال، يكون معامل رأس المال على العمل منخفضا وبالتالي تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة وبالتالي فإن ارتفاع الادخار والاستثمار نتيجة للتحرير المالي يحدث نموا قصير الأجل في هذه الدول، لكن مع مرور الزمن يرتفع معامل رأس المال على العمل وبالتالي تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال ويحقق النمو الاقتصادي تطورا¹.

¹ - عبد الخالق شذى يوسف الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي دراسة عينة من الدول العربية في الفترة (1993-2003)، أطروحة دكتوراه

في اقتصاد الأعمال، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2008، ص 38.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الفرع الثالث: المدرسة الليبرالية الجديدة

ترى المدرسة الليبرالية الجديدة أن معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة والمرتفعة تؤدي إلى ارتفاع الادخار، مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الاستثمار والنمو الاقتصادي وذلك استناداً إلى الفرضية الكلاسيكية التي يرى أن وجود الادخار شرط ضروري للاستثمار، لذلك فإن الكبح المالي المرتبط بمعدلات إيداع سلبية في أغلب الأحيان يؤدي إلى انسحاب الأموال من القطاع المصرفي وهذا الانخفاض في حجم الائتمان يخفض الاستثمار الفعلي ويعيق النمو الاقتصادي، لذلك يجب تخفيف القيود المفروضة من قبل السلطة النقدية على القطاع المصرفي، ذلك يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع وبالتالي ارتفاع النمو.

المطلب الثاني: الأدلة العلمية الحديثة حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي

عرفت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي اهتماماً من طرف الباحثين، قدموا مجموعة من الأدلة نتطرق لها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: نظرية النمو الداخلي

تسمح هذه النظرية للقطاع المالي بلعب دور مهم في تحريك النمو الاقتصادي وذلك بتراكم رأس المال ونشر التقنيات الجديدة، حيث يشير ليفاين (1997) أن القطاع المالي يلعب دوراً أساسياً في اعتماد أفضل التقنيات التي تشجع النمو الاقتصادي ويعتقد ليفاين أن تراكم رأس المال والاختراعات التكنولوجية تعتمد على دور القطاع المالي في حشد الادخار الذي يزيد مع وجود قطاع مالي متطور.

الفرع الثاني: دراسة أندرسون

تؤكد دراسة (Andersen, 2003) أن النظام المالي المتطور يمكنه تقديم خدمات مالية متميزة مما يحفز المنافسة ويكون مصحوباً بآثار إيجابية المنافسة المتزايدة تؤدي إلى فوائد مثل تقديم خدمات مالية ذات نوعية وذات جودة عالية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الخدمات المالية وبالتالي تحقيق إنتاجية أكثر ارتفاعاً. إضافة إلى تخفيف القيود على الائتمان مما يفتح السوق المحلي للعديد من المستثمرين الجدد إضافة أنه قطاع مالي متطور يمكنه أن ينتج عمالة أكبر وبالتالي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي¹.

¹ - موسى فودة، التحرير المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل، الأردن، 2011، ص 21.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الفرع الثالث: دراسة Dimitry Osiniski

قدم Dimitry Osiniski سنة 2000 دراسة هدفها اختبار فيما إذا كان تحرير القطاع المالي (القطاع المصرفي) يؤثر على النمو الاقتصادي وهذا في حالة اقتصاديات الدول الأخذة في النمو مقسمة لمجموعتين الأولى تضم 15 دولة من أوروبا الشرقية و الوسطى خلال الفترة (1993-1998)، أما المجموعة الثانية فتضم 8 دول بمشاهدات ربع سنوية للفترة (1993-1999) وعن منهجية الدراسة فهي طريقة البيانات المقطعية (panel data) وانتهى التحليل إلى تأكيد فرضية أن التحرير المالي يؤثر على النمو الاقتصادي¹.

الفرع الرابع: دراسة Murinde and Eng 1994

دراسة (Murinde and Eng 1994)، عالجت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في نموذج أشعة الانحدار الذاتي الثنائي باستخدام المتغيرات التالية: (M_1) و (M_2) و (M_3) ونسبة العملات المتداولة خارج النظام المصرفي إلى (M_1) و (M_2) و (M_3) وغيرها كمقاييس للتحرير المالي وتم استخدام الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي وكانت النتيجة المتوصل إليها تأييد فرضية أن التحرير المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي².

الفرع الخامس: دراسة Schumpeter لدور الوساطة المالية

تلعب الوساطة المالية دورا مهما في التنمية الاقتصادية لأنها تختار الشركات التي ستحظى بمدخرات المجتمع وبالتالي تؤثر في مسار النمو الاقتصادي أو التقدم الاقتصادي، ذلك عن طريق التأثير في تخصيص الادخار لصالح القطاعات الأكثر إنتاجية وبالتالي فان نظرة Schumpeter المتعلقة بالعلاقة بين القطاع المالي والتنمية تبرز الأثر المحفز للوساطة المالية على نمو الإنتاجية والتغير التكنولوجي وبالتالي النمو الاقتصادي³.

¹ - رشا مصطفى مسعد عوض، تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006، ص297.

² - Murinde, V. and Eng., F. S. H., "Financial Development and Economic growth in Singapore: Demand Following of Supply –leading", applied Financial Economics vol 4, 1994, pp391-404.

³ - Venet B, « Les critiques de la theorie de la liberalisation financiere », Journal de l'Université de Paris IX Dauphine ,Paris, Octobre, 2000, p49

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: تحليل تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية

لإعطاء نظرة عن تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي لكل من البلدان (الجزائر، مصر المغرب، السعودية، تونس)، سنقوم بتحليل لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر

بهدف تحليل محددات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر ومصر سيتم الاعتماد على القيم الحقيقية للمتغيرات والرسومات البيانية.

الفرع الأول: مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

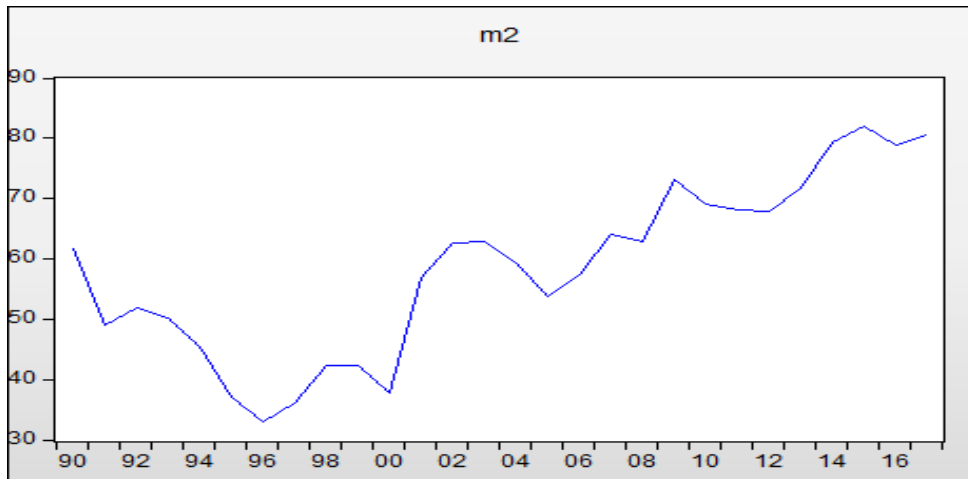
سنوضح تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2017) من خلال الجدول المبين في الملحق رقم (1).

1- تطورات مؤشرات التحرير المالي:

- الكتلة النقدية (M2):

يوضح الشكل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام للجزائر كالآتي:

الشكل رقم (01): يمثل تطورات الكتلة النقدية في الجزائر. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

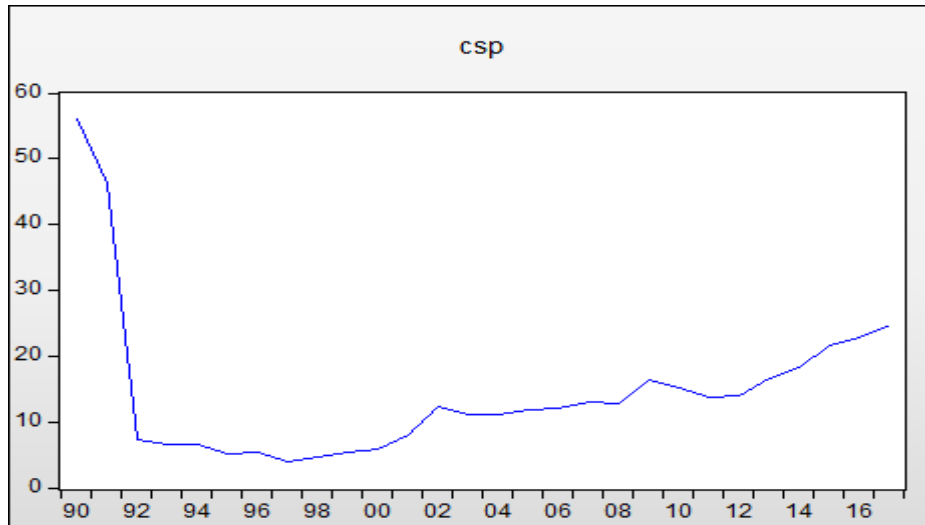
شهدت الكتلة النقدية تذبذب، بلغت قيمة مرتفعة سنة 1990 قدرت بـ 61.77 %، نظرا للإصلاحات التي مست القطاع المالي وتفسر بزيادة نفقات الدولة وتطور السوق الموازية، كما لوحظ انخفاضها من سنة 1991 إلى غاية 1996 بقيمة قدرت بـ 33 %، ثم ارتفعت الكتلة النقدية من سنة 1997 وصولا إلى 2017 بقيمة 80.61 %، ما يعكس تحسن في حجم مؤسسات الوساطة المالية وتطورها في تقديم الخدمات المالية وتحرير حركة رؤوس الأموال.

ويمكن القول الكتلة النقدية في الجزائر مرتبطة بقطاع المحروقات والأوضاع الاقتصادية فالكتلة النقدية ترتفع عند ارتفاع أسعار المحروقات وتنخفض عند انخفاضها.

- الائتمان المقدم للقطاع الخاص:

يوضح الشكل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام للجزائر كالآتي:
الشكل رقم (02): يمثل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع خلال سنة 1990، قدرت نسبته 56.14 % ويفسر ذلك بالتزام البنوك بتقديم قروض وتسهيلات لدعم القطاع الخاص، هذا ما أكدته شومبيتر¹ على أهمية القدرة الإبداعية للائتمان في التأثير على النمو الاقتصادي.

¹ - إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي للمصارف والوسطاء الماليين، مراجعة للفكر الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، 2007، ص4.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

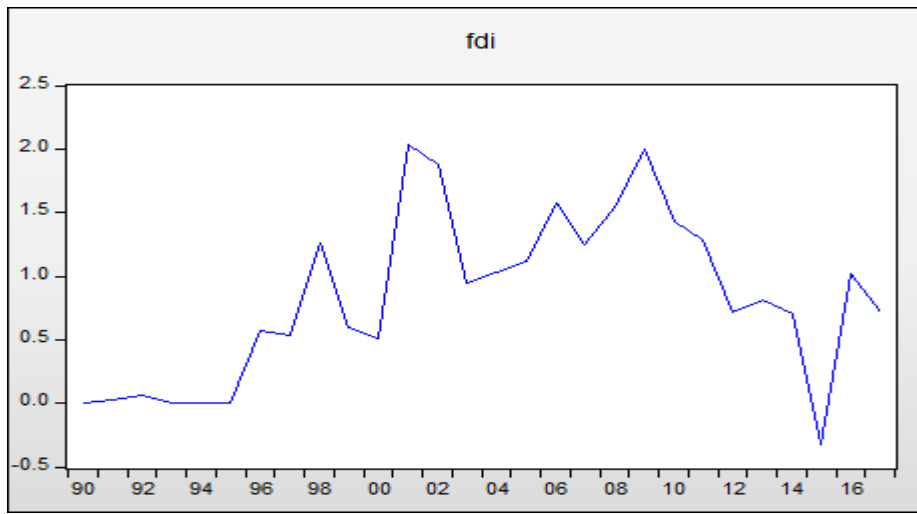
شهدت انخفاضاً كبيراً من سنة 1992 إلى 2000 بنسبة 5.96 % ويرجع ذلك لعدم التزام البنوك بتقديم قروض للقطاع الخاص إضافة إلى عدم خوصصة المؤسسات العمومية ، ثم تراجعت بالارتفاع تدريجياً من سنة 2003 وصولاً لسنة 2017 بنسبة 24.79 %.

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الشكل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام للجزائر كالآتي:

الشكل رقم (03): يمثل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ بأن الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وتشجيع التحرير المالي للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه كان منخفض جداً بداية من سنة 1990 حيث يكاد أن ينعدم وقدرة قيمته بـ 0.0005 %، كما شهد ارتفاعاً وانخفاضاً طفيفاً ومتذبذباً بداية من سنة 2001 وصولاً إلى سنة 2017 بنسبة 0.71 %، يعود ذلك إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذب الاستثمارات والاعتماد الكبير للجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير.

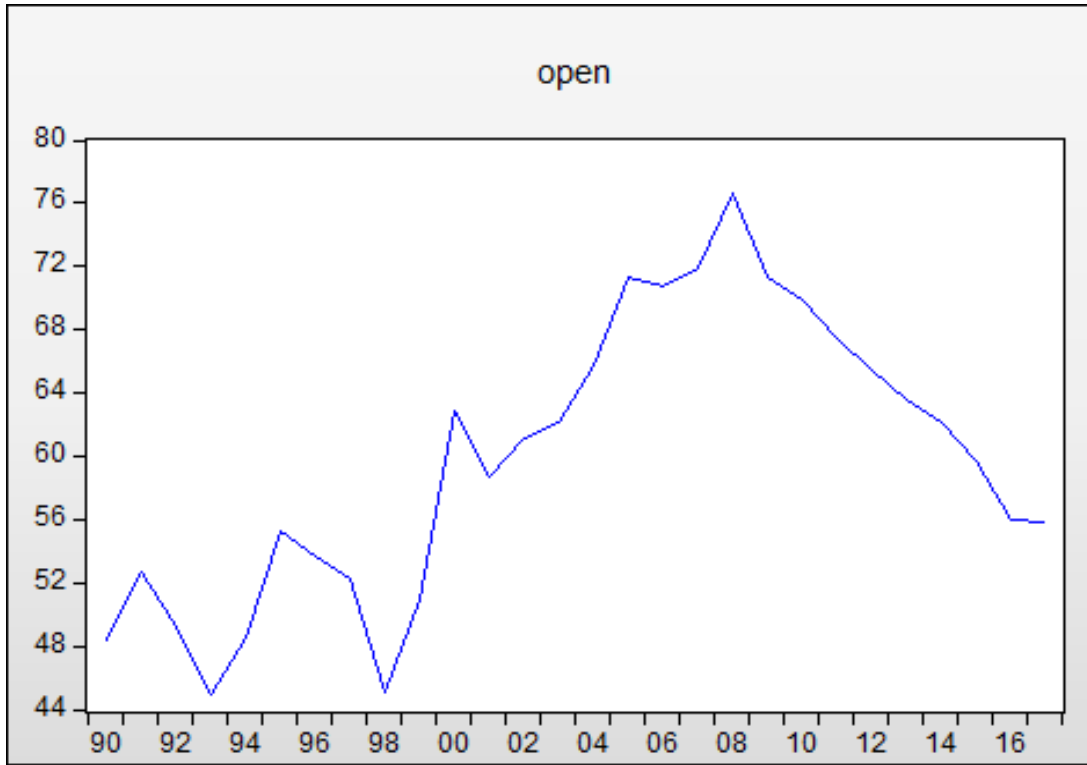
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- الانفتاح التجاري:

يوضح الشكل تطورات الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام للجزائر كالاتي:

الشكل رقم (04): يمثل تطورات الانفتاح التجاري في الجزائر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

حقق الانفتاح التجاري سنة 1990 بنسبة 48.38% وبدأ في الارتفاع بشكل كبير بداية من سنة

1991

بصدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13-2-1991 المتعلق بإزالة احتكار الدولة على التجارة

الخارجية، استمرت فالارتفاع وصولا لسنة 2017 حيث بلغت نسبته 79.32%، يفسر ذلك بارتفاع

الصادرات النفطية والواردات وإلغاء احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

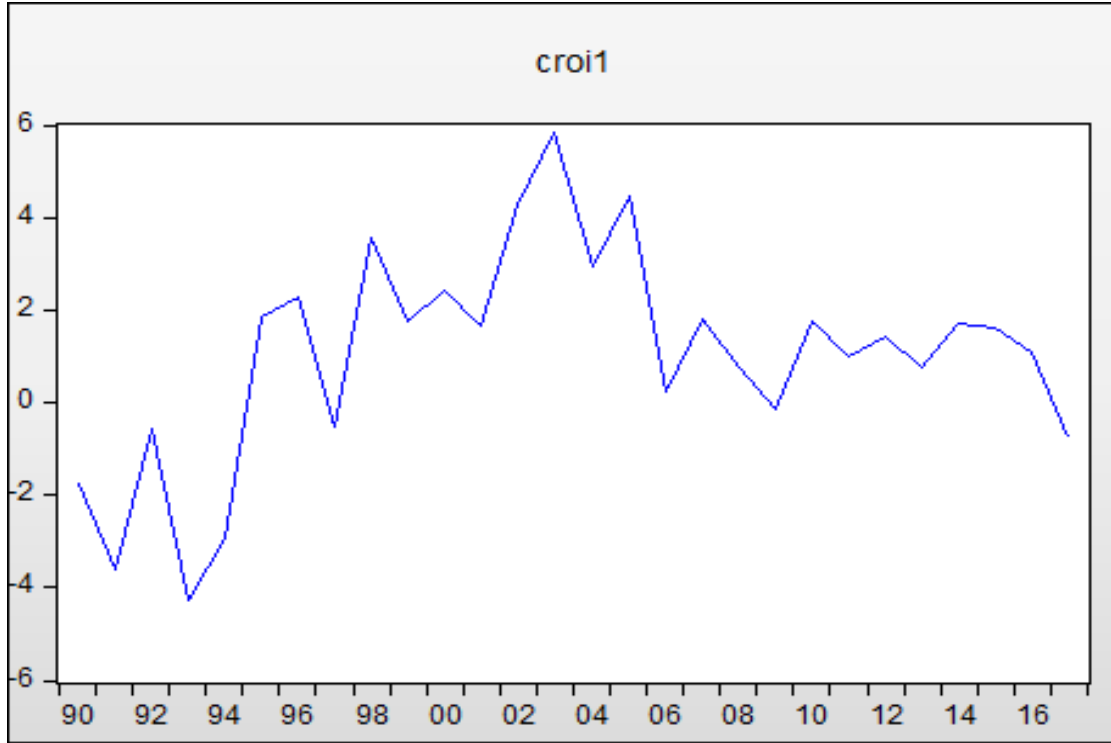
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

2- تحليل تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر:

يوضح الشكل النمو الاقتصادي المعبر عن نصيب الفرد للجزائر كالآتي:

الشكل رقم (05): يمثل تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

شهد النمو الاقتصادي انخفاض شديد يكاد ينعدم سنة 1990 بنسبة 1.75- % إلى غاية سنة 1997 بنسبة 0.51- %، ذلك نتيجة للعشرية السوداء وانخفاض أسعار البترول وتدهور الأوضاع الأمنية وعدم تنويع القطاع الاقتصادي، أما في سنة 1998 ارتفع النمو عما كان عليه حيث بلغ 3.53 %، حقق النمو سنة 2003 أعلى قيمة له بلغ 5.84 % إلى غاية 2005 قدر بنسبة 4.43 % وذلك نتيجة إلى انتعاش أسعار البترول وتحسن الظروف الأمنية والقطاع الخاص والعام، في حين بدأ النمو سنة 2006 بالانخفاض التدريجي وصولا إلى سنة 2017 حيث كاد أن ينعدم وبلغ 0.75- %، يفسر ذلك بانخفاض أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري لأنه اقتصاد ريعي، إضافة لأزمة الرهن العقاري سنة 2009 والسياسة المطبقة في أواخر سنة 2016 والتي تتمثل أساسا في ترشيد الإنفاق العام (التقشف).

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: التحرير المالي والنمو الاقتصادي في مصر.

سنوضح تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2017) في مصر، من خلال الجدول المبين في الملحق رقم (2).

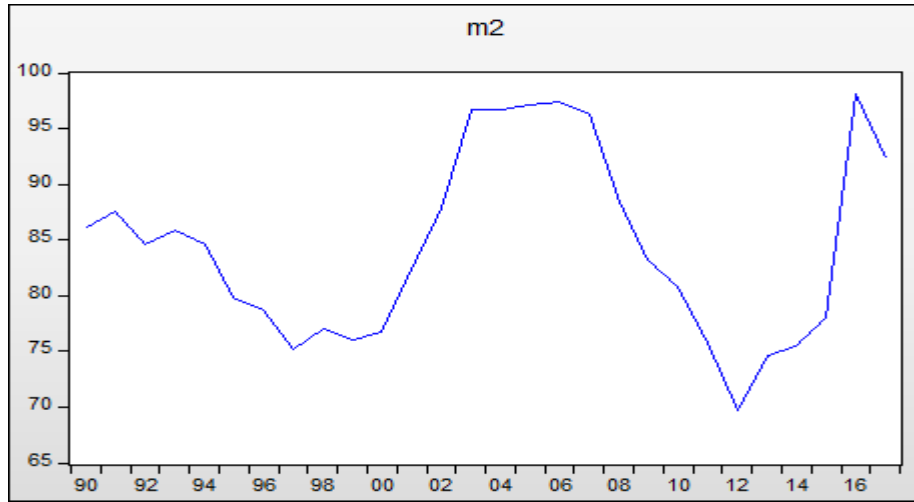
1- تحليل مؤشرات التحرير المالي في مصر:

- الكتلة النقدية:

يوضح الشكل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام مصر كالآتي:

الشكل رقم (06): يمثل تطورات الكتلة النقدية في مصر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن الكتلة النقدية كانت في أعلى قيمة لها سنة 1990 بلغت 86.12 %، يفسر ذلك بإصلاح النظام المصرفي وارتفاع نفقات الدولة، شهدت انخفاض طفيف من سنة 1993 إلى 2001 كما لوحظ ارتفاع من سنة 2002 إلى 2007 حيث قدرت قيمتها ب 96.20 %.

تراجعت الكتلة النقدية سنة 2008 واستمرت بالانخفاض وصولاً لسنة 2012 وتعتبر أقل نسبة حيث بلغت 69.71 %، يفسر ذلك بانخفاض الوساطة المالية وانخفاض نفقات الدولة، بينما ارتفعت سنة 2013 وصولاً إلى 2017 حيث قدرت ب 92.26 % وذلك نتيجة لارتفاع نفقات الدولة.

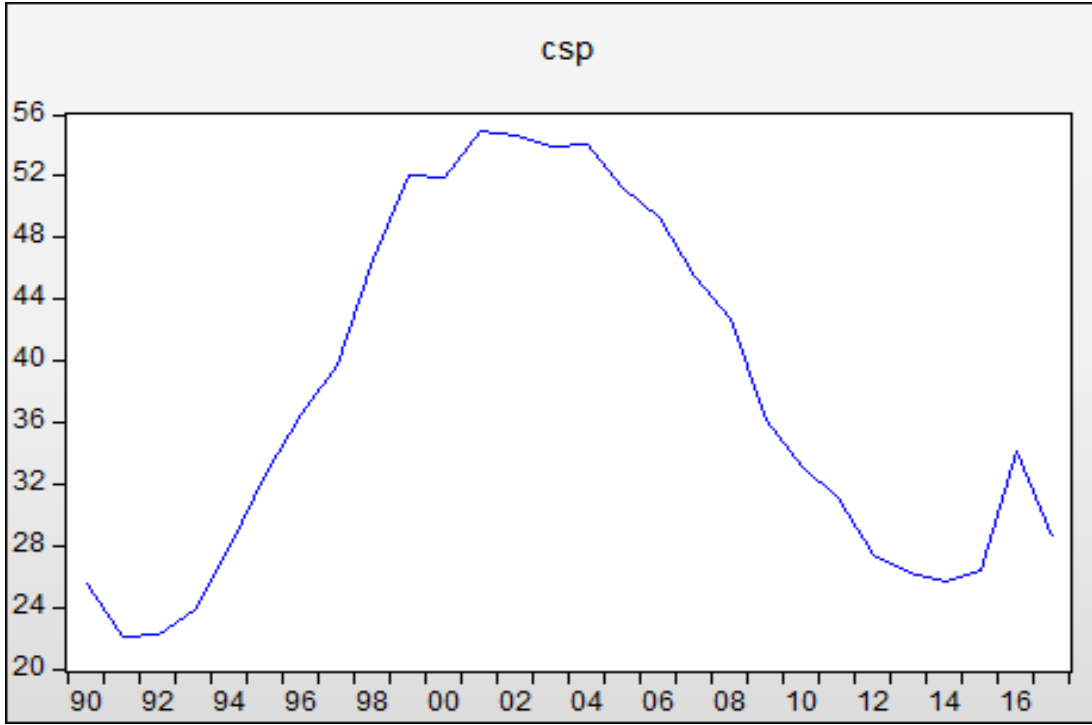
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- الائتمان المقدم للقطاع :

يوضح الشكل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام لمصر كالآتي:

الشكل رقم (07): يمثل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في مصر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

شهد الائتمان المقدم للقطاع الخاص انخفاض سنة 1990 حيث بلغ 25.52 % واستمر في الانخفاض

حتى سنة 1994، يرجع ذلك لانخفاض القروض المقدمة للقطاع الخاص نظرا لارتفاع نفقات الدولة.

حقق ارتفاع سنة 1995 بنسبة 32.73 % وصولا إلى سنة 2004 بنسبة 54.04 %، يفسر ذلك

ببداية ظهور الإصلاحات، ثم تراجع خلال سنة 2005 إلى غاية 2014 بنسبة 25.60 % وشهدت ارتفاع

طفيف جدا من سنة 2015 إلى غاية 2017 بنسبة 28.52 %، حيث يمكن القول أن مؤشر الائتمان

المقدم للقطاع الخاص لم يكن مرتفع نظرا لعدم الاهتمام بالقطاع الخاص بقدر كافي في مصر.

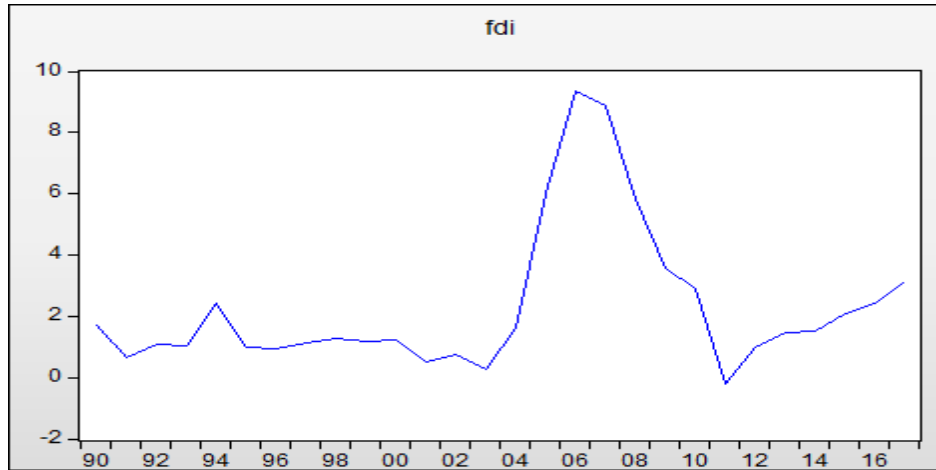
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الشكل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام لمصر كالآتي:

الشكل رقم (08): يمثل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

الوحدة: %



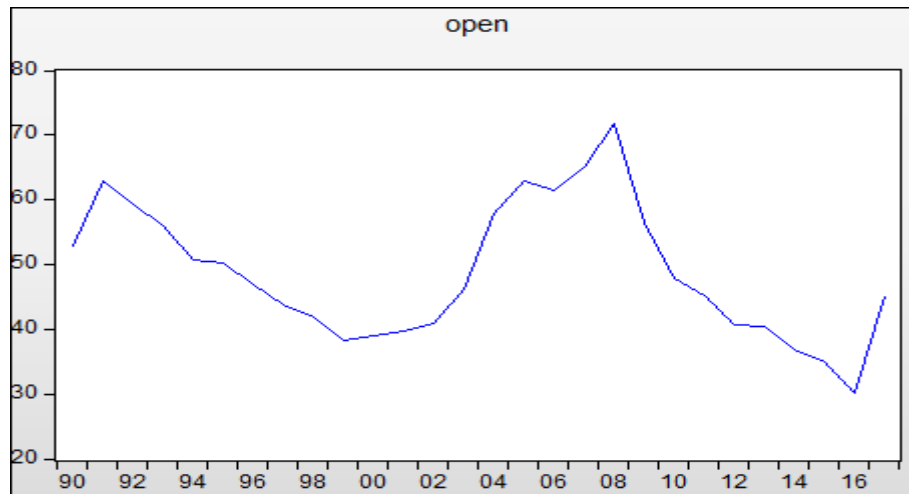
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

- الانفتاح التجاري:

يوضح الشكل تطورات الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام لمصر كالآتي:

الشكل رقم (09): يمثل تطورات الانفتاح التجاري في مصر.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

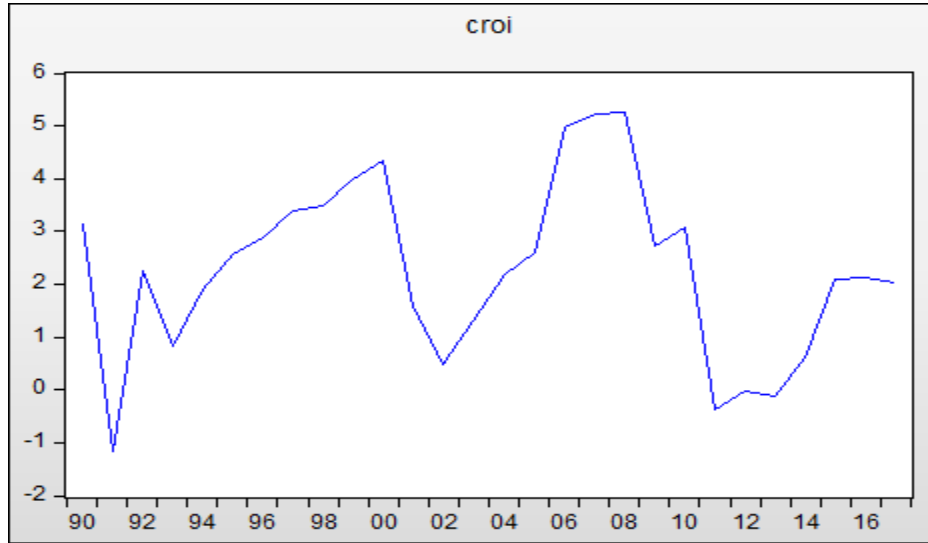
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

شهد هذا المؤشر مستوى جيد في السنوات الأولى من سنة 1990 إلى غاية 1993 بنسب بلغت 52.92 %، 55.92 % على التوالي، يعود ذلك إلى تبني مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1991 حيث تضمن تحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات، أما سنة 1994 شهد انخفاض طفيف إلى غاية سنة 2003 بنسبة 46.17 %، يفسر بتدهور الاقتصاد المصري بسبب تفجير شرم الشيخ. ارتفع الانفتاح التجاري سنة 2004 إلى غاية 2008 بأعلى مستوى له بلغ نسبة 71.68 %، يعود ذلك لإلغاء الرسوم على الصادرات لتشجيع الاستثمار في مجال صناعة الصادرات خلال سنة 2004 وتم تزويد أسطول الشحن الجوي لدعم تنمية الصادرات المصرية للخارج، تراجع بالانخفاض المستمر سنة 2009 إلى غاية 2017 حيث بلغ 45.12 %، يرجع ذلك لتدهور الظروف الأمنية في مصر.

2- تحليل تطورات النمو الاقتصادي في مصر:

يوضح الشكل تطورات النمو الاقتصادي المعبر عن نصيب الفرد لمصر كالآتي:

الشكل رقم (10): يمثل تطورات النمو الاقتصادي في مصر.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

حقق النمو الاقتصادي نموا متدهورا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 بنسب على التوالي 3.13 %، -1.14 %، 2.26 %، 0.81 %، 1.90 %، 2.56 %، وهذا ناتج عن ركود الاقتصاد المصري وبسبب تداعيات حرب الخليج وانخفاض أسعار البترول.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

بلغ النمو سنة 1996 نسبة 2.89%، أما سنة 2000 نسبة 4.33%، حيث شهد تحسن طفيف في معدلات النمو عما كان عليه خلال السنوات السابقة، يرجع ذلك إلى تراجع حرب الخليج وتحسن أسعار البترول وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، أما خلال سنة 2001 تراجع بالانخفاض حيث بلغ 1.58% أما خلال سنة 2005 بلغ 2.60% ويرجع ذلك إلى تدهور الاقتصاد المصري بسبب تفجيرات شرم الشيخ في سنة 2001، أما في الفترة من سنة 2006 إلى 2010 شهد تحسن طفيف جدا.

حقق النمو سنة 2011 و2014 نسبة -0.36%، 0.61% على التوالي حيث كاد أن ينعدم أما في الفترة من 2015 إلى 2017 بلغ نسبة 2.02%، ويعود للظروف الأمنية وتراجع أسعار البترول.

المطلب الثاني: تطورات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأردن والسعودية

بهدف تحليل محددات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأردن والسعودية، سيتم الاعتماد على القيم الحقيقية للمتغيرات والرسومات البيانية.

الفرع الأول: تطورات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأردن.

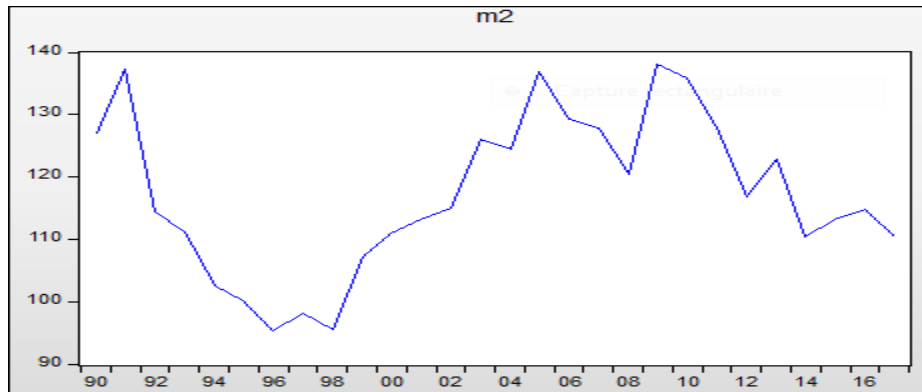
سنوضح تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2017) في الأردن من خلال الجدول المبين في الملحق رقم (03).

1- تطورات مؤشرات التحرير المالي في الأردن:

- الكتلة النقدية: يوضح الشكل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام للأردن كالآتي:

الشكل رقم (11): يمثل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

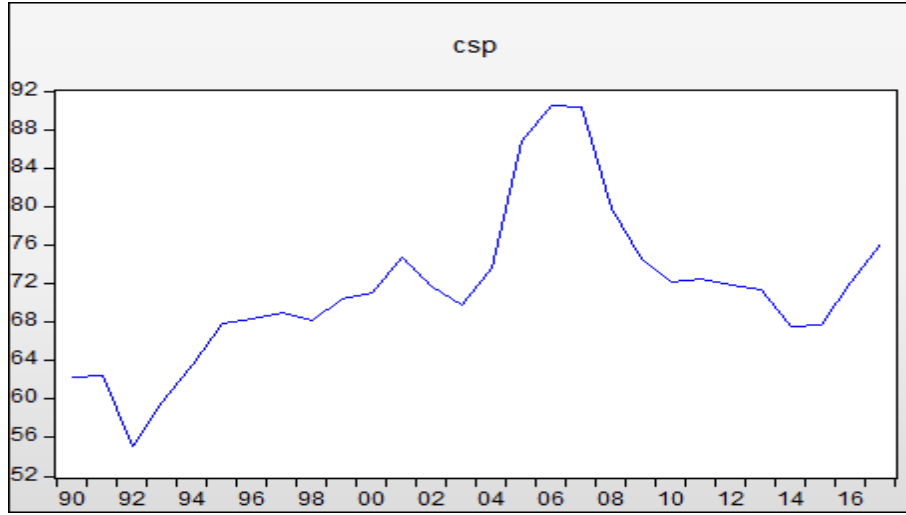
نلاحظ أن الكتلة النقدية كانت مرتفعة خلال كل السنوات منذ بداية التحرير المالي وبلغت أعلى قيمة لها خلال سنة 2009 بقيمة 138% ويفسر ذلك بالنظام المصرفي الجيد ويعكس تطور الوساطة المالية بالأردن ثم بدأت في الانخفاض التدريجي عما كانت عليه من سنة 2010 إلى سنة 2017 حيث بلغت 110.4%. مما سبق يمكن القول أن مؤشر الكتلة النقدية في الأردن كانت فعالة وذلك نظرا لتطور النظام المصرفي.

- تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص:

يوضح الشكل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام للأردن كالآتي:

الشكل رقم (12): يمثل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الأردن.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

شهد الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الأردن بداية التسعينات 1990 نسبة 62.27 %، استمر في الارتفاع حيث حقق أعلى نسبة له سنة 2006 بلغت 90.49 %، يعود ذلك إلى تقديم مساعدات للقطاع الخاص ودعمه بإقامة مشاريع، ثم لوحظ انخفاض تدريجي عما كان عليه من سنة 2008 إلى 2015 بنسبة 67.66 %، يفسر ذلك بانخفاض دعم البنوك للقطاع الخاص وأزمة الرهن العقاري حيث كان لها تأثير على العالم ككل، حققت ارتفاع من سنة 2016 إلى 2017 بنسبة 76.13 %، نظرا للإصلاحات التي مست القطاع الخاص.

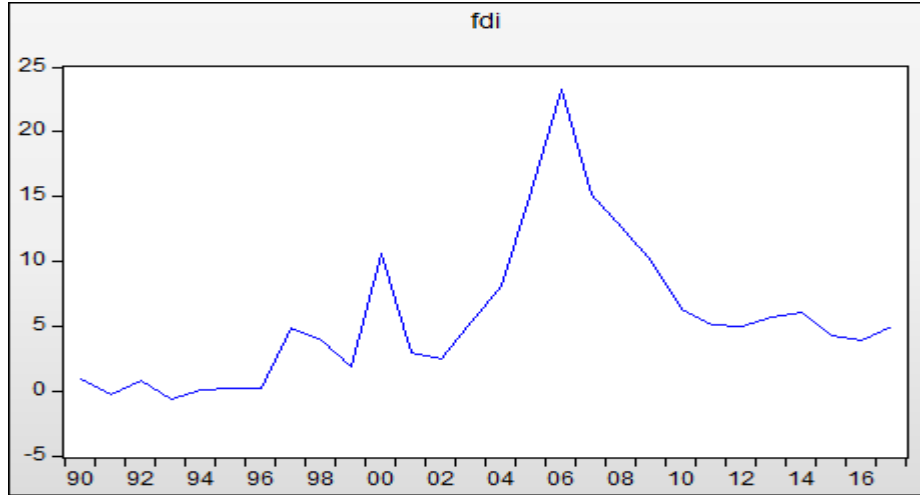
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الشكل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام للأردن كالآتي:

الشكل رقم (13): يمثل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

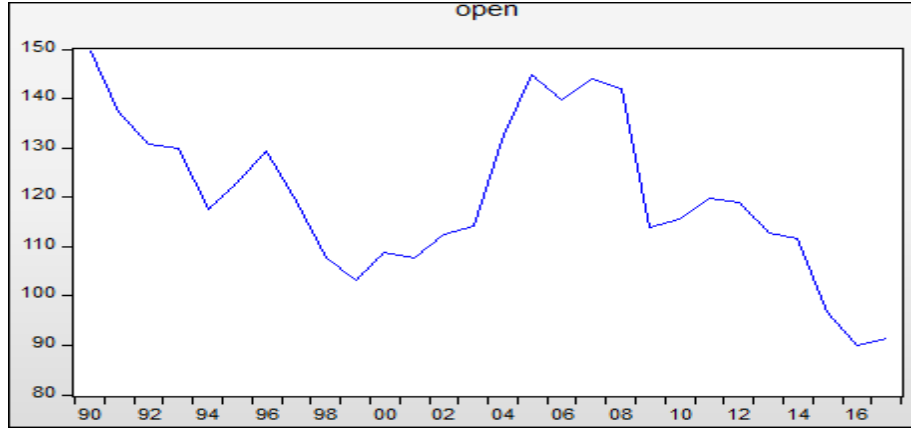
المؤشر كان منخفض جدا في الأردن بحيث يكاد ينعدم في التسعينات مع بداية التحرير المالي ولقد بلغ سنة 1990 نسبة 0.90% واستمر في الانخفاض إلى سنة 1997، يعود ذلك إلى انعدام الاستثمارات والمشاريع في حين حقق أعلى مستوى له سنة 2006 بنسبة 23.21 %، يعود ذلك إلى ارتفاع الاستثمارات وتطبيق سياسة التحرير المالي وتحرير التجارة الخارجية، تراجع في الانخفاض عما كان عليه من 2007 إلى سنة 2017 بنسبة قدرت ب 4.98%، يعود إلى انخفاض الاستثمارات وأزمة الرهن العقاري.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- تطورات الانفتاح التجاري:

يوضح الشكل تطورات الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام للأردن كالآتي:

الشكل رقم (14): يمثل تطورات الانفتاح التجاري في الأردن. الوحدة: %



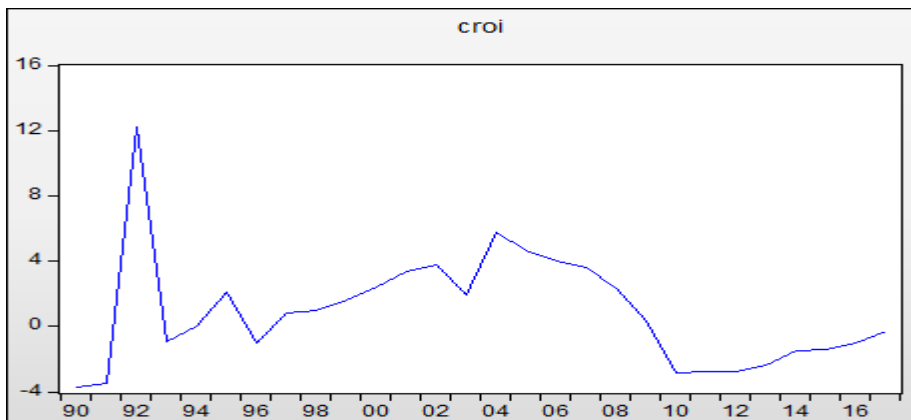
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

مع بداية التحرير المالي سنة 1990 حقق الانفتاح التجاري أعلى مستوى له حيث بلغ نسبة 149.45 % نتيجة لتحرير التجارة الخارجية والانفتاح المالي وارتفاع الصادرات والواردات، ثم تراجع بالانخفاض التدريجي والتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الطفيف عما كانت عليه وصولاً لسنة 2017 بنسبة 91.47 %، يفسر ذلك بانخفاض الصادرات والواردات، مما سبق يمكن القول أن مؤشر الانفتاح التجاري كان فعال في الأردن.

2- تطورات النمو الاقتصادي في الأردن:

يوضح الشكل تطورات النمو الاقتصادي المعبر عن نصيب الفرد للأردن كالآتي:

الشكل رقم (15): يمثل تطورات النمو الاقتصادي في الأردن. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

بلغ النمو الاقتصادي خلال السنتين 1990 و 1991 نمواً منخفضاً جداً بنسب على التوالي 3.73%-، 3.44%-، ويرجع ذلك لتدهور الظروف الأمنية، كما ارتفع النمو الاقتصادي في سنة 1992 بأعلى قيمة له 12.18%، نتيجة لتطبيق سياسة تحرير التجارة الخارجية واستمر في التذبذب بين الارتفاع الطفيف والانخفاض إلى غاية 2017 حيث قدر بنسبة منخفضة جداً 0.26%-، يرجع لتدهور الاقتصاد الأردني.

الفرع الثاني: تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في السعودية

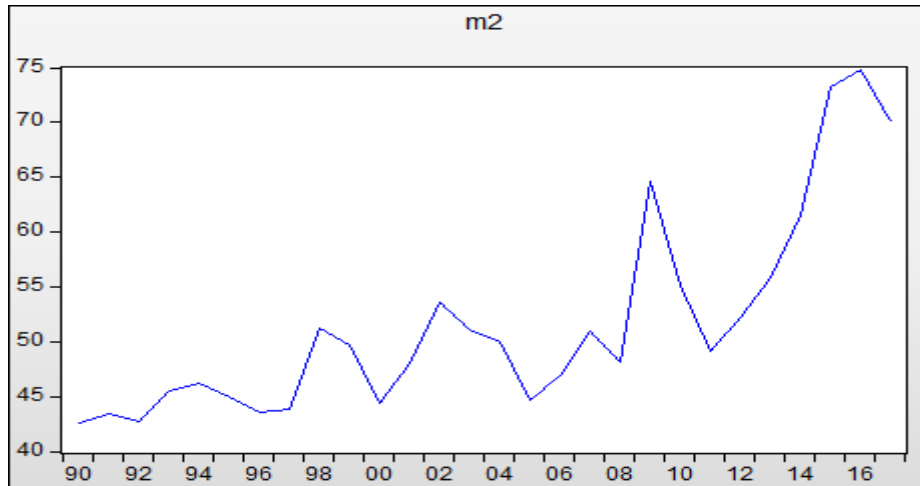
سنوضح تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2017) في السعودية من خلال الجدول المبين في الملحق رقم (04).

1- تطورات مؤشرات التحرير المالي في السعودية:

- الكتلة النقدية:

يوضح الشكل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام للسعودية كالآتي:
الشكل رقم (16): يمثل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام في السعودية.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

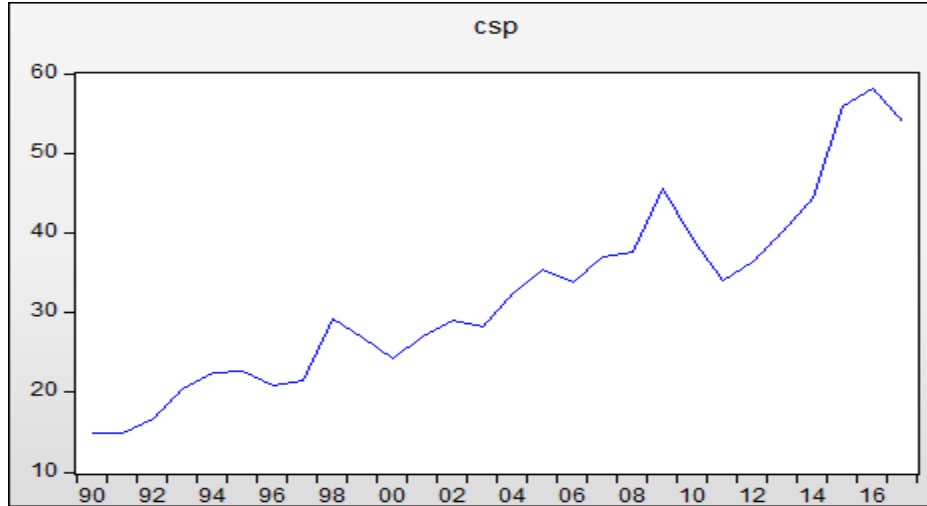
حققت الكتلة النقدية نسبة منخفضة خلال سنة 1990 بلغت 42.60% وذلك راجع لانخفاض الوساطة المالية، ثم بدأت فالارتفاع المستمر وصولاً إلى سنة 2017 بنسبة 70.29%، يفسر ذلك بتحسين النظام المصرفي السعودي وارتفاع نفقات الدولة.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص:

يوضح الشكل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام للسعودية كالآتي:

الشكل رقم (17): يمثل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص في السعودية. الوحدة: %



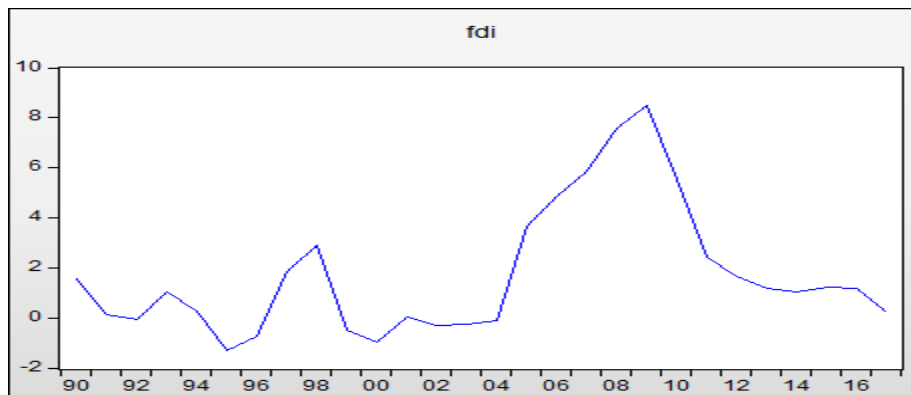
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

شهد هذا المؤشر سنة 1990 انخفاض قدر بنسبة 14.82%، يفسر ذلك بالاعتماد على القطاع العام وعدم تقديم قروض للقطاع الخاص، ثم تراجع بالارتفاع المستمر والتذبذب من سنة 1992 وصولاً إلى 2017 حيث بلغ 54.11%، يفسر ذلك بتقديم مساعدات وقروض للقطاع الخ

- تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الشكل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام للسعودية كالآتي:

الشكل رقم (18): يمثل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

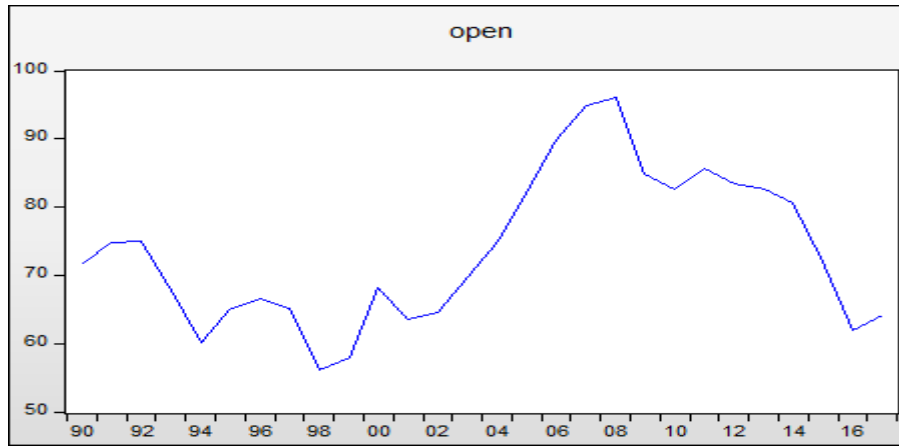
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض سنة 1990 بلغ 3.89%، تواصل في الانخفاض إلى غاية 2004 بنسبة 2.17%، يفسر ذلك بتدهور أسعار النفط وانخفاض الاستثمارات الأجنبية. ثم شهد ارتفاع طفيف سنة 2005 بنسبة 10.80%، وهذا يرجع لتحسن أسعار النفط. ثم تراجع بالانخفاض من سنة 2010 وصولاً إلى 2017 بنسبة 2.51%، يعود لتدهور سعر البترول.

- تطورات الانفتاح التجاري:

يوضح الشكل تطورات الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام للسعودية كالآتي:

الشكل رقم (19): يمثل تطورات الانفتاح التجاري في السعودية. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن الانفتاح التجاري حقق ارتفاع خلال السنوات الأولى 1990، 1991، 1992، بنسب على التوالي 71.70%، 74.69%، 75.09%، لأن اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصاد حر وذلك لحرية التجارة الخارجية وانفتاحها، شهد انخفاض طفيف وكانت أقل قيمة له خلال سنة 1998 بنسبة 56.08%، ثم تراجع بالارتفاع حيث وصل إلى ذروته خلال سنة 2008 بنسبة 96.10%، يعود ذلك لارتفاع صادرات النفط.

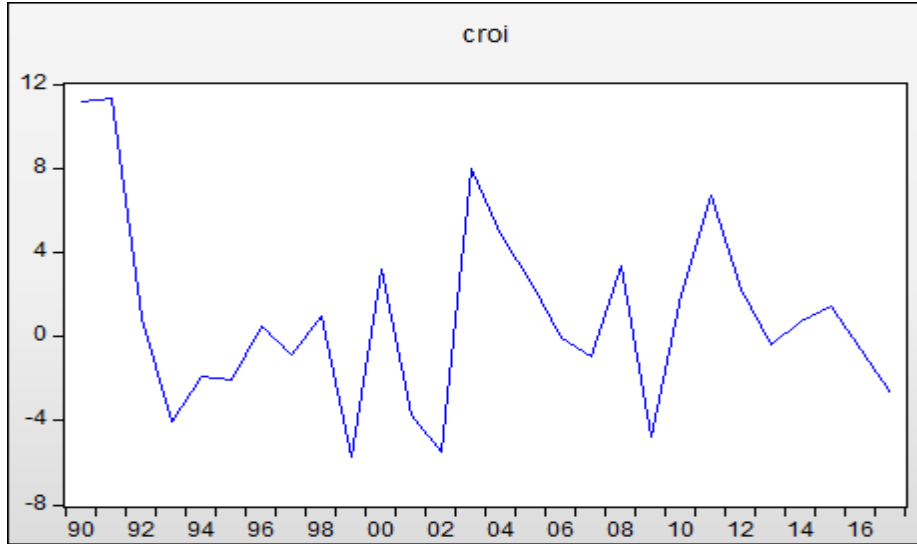
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

2- تطورات النمو الاقتصادي في السعودية:

يوضح الشكل تطورات النمو الاقتصادي المعبر عن نصيب الفرد للسعودية كالآتي:

الشكل رقم (20): يمثل تطورات النمو الاقتصادي في السعودية.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

سجل النمو الاقتصادي خلال السنتين 1990 و 1991 نسب بلغت على التوالي 11.16% و 11.13%، هو معدل نمو حسن وذلك نظرا لتحسن القطاع النفطي في حين انه انخفض خلال السنوات من 1992 إلى غاية 2002 بلغ -5.50%، نظرا لتراجع الاقتصاد السعودي والانعكاسات الناتجة عن حرب الخليج وتراجع الاستثمارات الأجنبية وانخفاض أسعار البترول لأنه يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد السعودي، أما في الفترة من سنة 2003 إلى 2005 بلغ نسب على التوالي: 8.01%، 4.80% و 2.54%، تحسن النمو الاقتصادي نوعا ما عما كان عليه نتيجة لارتفاع أسعار البترول وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خلال السنتين 2006/2007 حقق نسب منخفضة على التوالي -0.07% و -0.92%، يفسر بتدهور الاقتصاد السعودي، أما خلال الفترة من سنة 2008 إلى 2017 تميزت بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع وذلك راجع لتغيرات الطائفة على أسعار البترول.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

المطلب الثالث: تطورات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في تونس.

سنوضح تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي كنسبة من الناتج الداخلي الخام للفترة

(1990-2017) في تونس من خلال الجدول المبين في الملحق رقم (05).

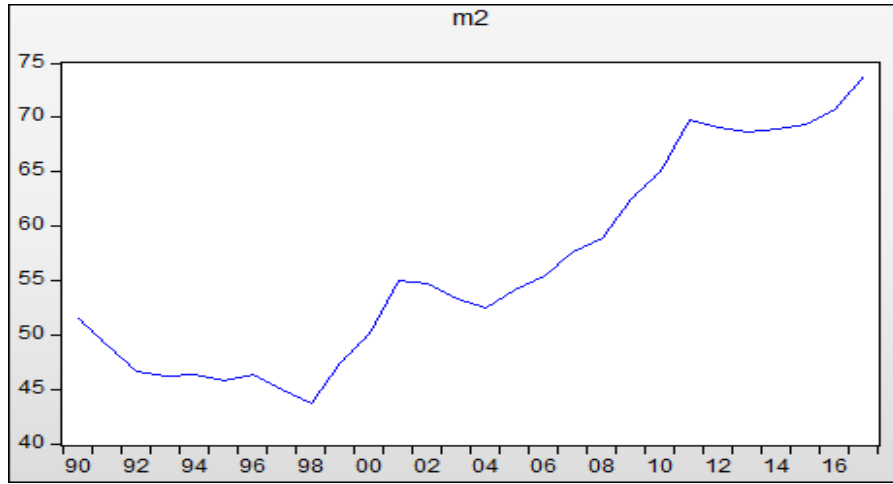
الفرع الأول: تحليل مؤشرات التحرير المالي في تونس

- تطورات الكتلة النقدية:

يوضح الشكل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام لتونس كالآتي:

الشكل رقم (21): يمثل تطورات الكتلة النقدية كنسبة من الناتج الداخلي الخام في تونس.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

حققت تونس ارتفاعا في الكتلة النقدية سنة 1990 بنسبة 51.49%، نتيجة لبداية تطبيق سياسة التحرير

المالي، استمرت في الارتفاع حتى سنة 2017 حققت فيها أعلى مستوى بنسبة 73.77% ويعود ذلك لتحسن

النظام المصرفي وارتفاع قيمة الوساطة المالية لتونس.

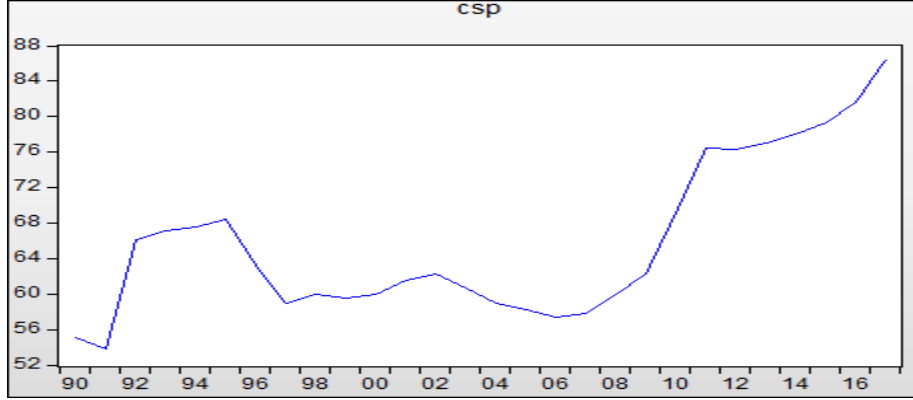
- الائتمان المقدم للقطاع الخاص:

يوضح الشكل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام لتونس كالآتي

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الشكل رقم (22): يمثل تطورات الائتمان المقدم للقطاع الخاص لتونس.

الوحدة: %



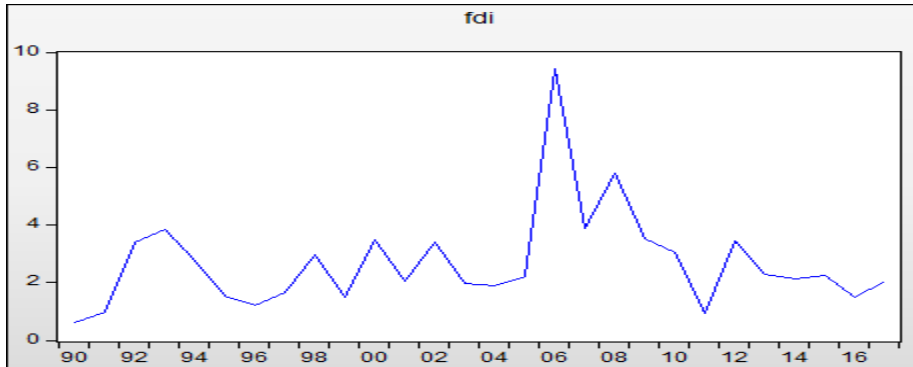
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

حقق الائتمان المقدم للقطاع الخاص سنة 1990 مع بداية التحرير المالي نسبة 55% واستمر في الارتفاع وصولاً إلى 2017 بنسبة 86.53%، يعود هذا إلى تطور نظامها المصرفي ودعم القطاع الخاص بمنحه قروض وتسهيلات.

- تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوضح الشكل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام لتونس كالآتي:

الشكل رقم (23): يمثل تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس. الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

حقق الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1990 انخفاض شديد بلغ 0.62%، استمر بالانخفاض إلى غاية سنة 2006، يرجع ذلك إلى أزمة حرب الخليج الثانية وانعدام الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

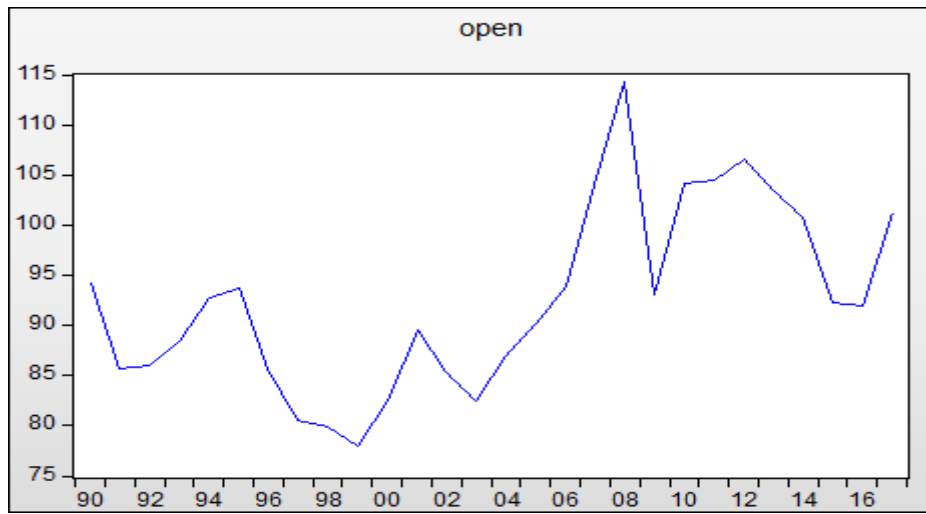
بينما حققت أعلى نسبة له سنة 2007 بلغت 9.42 % وذلك راجع إلى تحسن الظروف الأمنية ثم تراجعت بالانخفاض من سنة 2008 وصولاً إلى سنة 2017 بنسبة 2.03 %، يعود ذلك إلى أزمة الربيع العربي سنة 2010 وتدهور الأوضاع الأمنية مما يؤدي لتراجع في الاستثمارات الأجنبية لتونس.

- تطورات الانفتاح التجاري:

يوضح الشكل تطورات الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام لتونس كالاتي:

الشكل رقم (24): يمثل تطورات الانفتاح التجاري في تونس.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 9 EvIEWS .

حقق مؤشر الانفتاح التجاري سنة 1990 مستوى جيد قدر ب 94.16 %، بحيث حقق أعلى مستوى له سنة 2008 بنسبة 114.35 % واستمر بالتذبذب والارتفاع تارة والانخفاض الطفيف إلى غاية 2017 بقيمة 101.32 %، يفسر ذلك بارتفاع الصادرات والواردات وتحرير التجارة الخارجية نتيجة لتطبيق سياسة التحرير المالي، على العموم يمكن القول أن هذا المؤشر فعال في تونس.

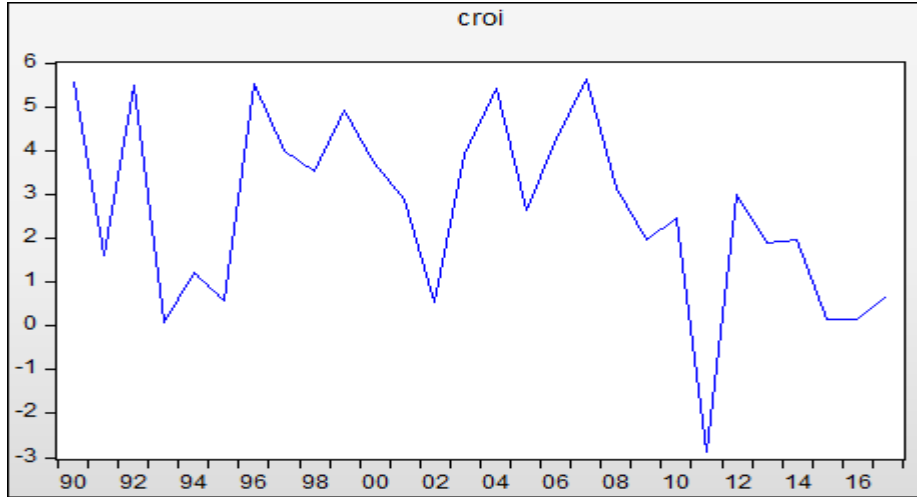
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

2- تطورات النمو الاقتصادي في تونس:

يوضح الشكل تطورات النمو الاقتصادي المعبر عن نصيب الفرد لتونس كالاتي:

الشكل رقم (25): يمثل تطورات النمو الاقتصادي في تونس.

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن النمو أغلب فتراته متذبذب، حيث بلغ سنة 1990 نسبة 5.56% ويعود ذلك لتدهور الوضع الأمني وأزمة حرب الخليج التي أثرت على الدول العربية ككل.

أما فالسنوات 1993، 1994، 1995، كاد ينعدم وبلغ نسب على التوالي 0.07%، 1.19%، 0.58%، استمر بالتذبذب الطفيف بين الارتفاع والانخفاض من سنة 1996 إلى 2017 بنسبة بلغت 0.67%، يرجع للأحداث التي شهدتها تونس خلال سنة 2010 المتمثلة في الربيع العربي والذي أثر على الأداء الاقتصادي في تونس نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية.

المبحث الثالث: التحليل بالمركبات الأساسية ACP.

سنقوم بدراسة تحليلية لمؤشرات التحرير المالي باستعمال التحليل الإحصائي متمثلاً في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (Analyse en Composantes Principales)، لأن هذه الطريقة سهلة ومناسبة لتحليل المعطيات وتمكننا من معرفة علاقات الارتباط بين المتغيرات، حيث نقوم بتحليل محددات التحرير المالي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، بهدف معرفة تأثيرها على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية.

المطلب الأول: تقديم طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

تعتبر طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) من أهم طرق تحليل العوامل التي تعمل على تصغير المعطيات ووضع علاقات تمييزية لمجموعة من المتغيرات وهذا ما سنتطرق له.

الفرع الأول: مفاهيم حول نظرية المركبات الأساسية

يعتبر التحليل بالمركبات الأساسية طريقة لتمثيل المعلومات الكمية اعتماداً على بعض الخواص الجبرية والهندسية ويعود تاريخ أول ظهور لها سنة 1901 وأدجت في الإحصاء الرياضي سنة 1933 من طرف الاقتصادي بارولد بوتلينج ولم تشهد هذه الطريقة تطوراً إلا بعد التطور الذي شهده الإعلام الآلي، لأنها تتضمن حسابات وبيانات معقدة يصعب الحصول عليها دون اللجوء إلى البرامج المخصصة لذلك والتي تساعد بصفة كبيرة في تطبيق هذه الطريقة، تقوم هذه الطريقة على دراسة البيانات المختلفة التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط وإعادة تصنيفها وفق أسس وقواعد معينة، بحيث تحصل على مركبات أساسية قليلة هي عبارة عن تراكيب خطية للمتغيرات الأصلية بشرط أن تفسر هذه المركبات الجزء الأكبر من التباين الكلي للمتغيرات الأصلية، تهدف هذه الطريقة إلى دراسة وصفية لمتغيرات ظاهرة معينة لغرض توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على الظاهرة المدروسة¹.

¹ - زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: أهداف طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

يمكن تلخيص أهداف طريقة (ACP) في النقاط التالية:

- إعطاء دراسة وصفية للمتغيرات من خلال المعطيات لغرض توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات وتأثيرها على الظاهرة المدروسة؛
- استخراج واستخلاص أهم المعلومات الموجودة داخل جدول كبير للمعطيات تتكون أسطره من الأفراد (الأشخاص، الأعمار، السنوات) وأعمدته تتكون من متغيرات كمية (الإنتاج، الاستهلاك)؛
- تعطي هذه الطريقة تمثيلاً بيانياً للأفراد والمتغيرات يسمح بتسهيل عملية التفسير والتحليل؛
- تصغير المعطيات ووضع علاقة تمييزية لمجموعة من المتغيرات حيث تلخص المعطيات في جدول يضم الأفراد والمتغيرات؛
- دراسة وتحليل جدول المعطيات تتم وفقاً لمبدأ التشابه بين الأفراد والارتباط بين المتغيرات؛

الفرع الثالث: أنواع التحليل بالمركبات الأساسية ACP

تتكون هذه الطريقة من نوعين نذكرهما:

- إذا كانت وحدات القياس لمختلف المتغيرات الكمية غير متجانسة نستعمل ACP المرجح؛
- إذا كانت المتغيرات لها نفس وحدات القياس نستعمل ACP الكلاسيكي؛

الفرع الرابع: أساسيات عامة حول طريقة ACP

سنطرق إلى أساسيات الطريقة في العناصر التالية¹:

1- جدول المعطيات الأولي:

يتشكل هذا الجدول من ملاحظات P متغير كمي على n من الأفراد، حيث تمثل هذه المعطيات على شكل قيم رقمية في جدول المعطيات الأولى ذو الأبعاد P عمود و n سطر ويمكن تمثيل هذا الجدول على شكل مصفوفة كما يلي:

¹ - صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 18.

$$R_{(n,P)} = \begin{pmatrix} r_{11} & r_{12} & \cdots & r_{1j} & \cdots & r_{1p} \\ r_{21} & r_{22} & \cdots & r_{2j} & \cdots & r_{2p} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \cdots & \vdots \\ r_{i1} & r_{i2} & \cdots & r_{ij} & \cdots & r_{ip} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ r_{n1} & r_{n2} & \cdots & r_{nj} & \cdots & r_{np} \end{pmatrix}$$

حيث: r_{ij} هي القيمة المأخوذة من طرف الـ $i^{ème}$ متغير على $j^{ème}$ فرد.

2- مصفوفة الثقل:

نسمي مصفوفة الثقل المصفوفة التالية:

$$D = \begin{pmatrix} P_1 & 0 \\ 0 & P_n \end{pmatrix} \sum_{i=1}^n P_i = 1$$

حيث: إذا كان جميع الأفراد لهم نفس الثقل تصبح قيمة $D = \frac{1}{n}I$.

I : المصفوفة الأحادية.

3- مركز جاذبية الجدول أو نقطة الوسط:

نسمي مركز جاذبية الجدول الشعاع g المتكون من المتوسطات الحسابية لكل متغير والمعرف كما يلي:

$$\bar{g} = (\bar{r}_1, \bar{r}_2, \dots, \bar{r}_p)$$

حيث: $\bar{r}_j = \sum_{i=1}^n p_i r_{ij}$ ، حيث $\bar{r}_j$ هو المتوسط الحسابي للمتغير j .

4- الجدول الممركز المختصر:

يعرف الجدول X الممركز المختصر المشترك مع المصفوفة كما يلي:

$$X_{(n,P)} = \begin{pmatrix} x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1j} & \cdots & x_{1p} \\ x_{21} & x_{22} & \cdots & x_{2j} & \cdots & x_{2p} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots & \cdots & \vdots \\ x_{i1} & x_{i2} & \cdots & x_{ij} & \cdots & x_{ip} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ x_{n1} & x_{n2} & \cdots & x_{nj} & \cdots & x_{np} \end{pmatrix}$$

5- مصفوفة الارتباط:

نسمي المصفوفة C مصفوفة الارتباط (متناظرة وموجبة) حيث: $C = X'DX$

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

$$C_{(p.p)} \begin{pmatrix} 1 & C_{12} & \dots & C_{1p} \\ C_{21} & 1 & \dots & C_{2p} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ C_{p1} & C_{p2} & \dots & 1 \end{pmatrix}$$

$$C_{jj} = \frac{s_{jj}}{s_j s_j} = \frac{\sum_{i=1}^n p_i (r_{ij} - \bar{r}_j)(r_{ij} - \bar{r}_j)}{\sqrt{\sum_{i=1}^n p_i (r_{ij} - \bar{r}_j)^2 \sum_{i=1}^n p_i (r_{ij} - \bar{r}_j)^2}} \quad \text{حيث:}$$

S_{jj} : التباين للمتغيرين r_j ، r_j .

S_j : الانحراف المعياري للمتغير r_j .

S_j : الانحراف المعياري للمتغير r_j .

C_{jj} : معامل الارتباط بين المتغيرين r_j ، r_j .

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس باستعمال

طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)

سنطبق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لمجموعة من المتغيرات التي نعتبرها محددات التحرير المالي

المتمثلة في لوغاريتم كل من الكتلة النقدية ($Lm2$) والائتمان المقدم للقطاع الخاص ($Lcsp$) والانفتاح

التجاري ($Lopen$) والاستثمار الأجنبي المباشر ($Lfdi$) كنسب من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى

لوغاريتم النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من ناتج الداخلي الخام ($Lcroi$)، بهدف التقليل من

الأخطاء وتصغير المعطيات للحصول على دقة المعلومات، تحصلنا على النتائج التالية بالاستعانة ببرنامج

XL-STAT 2011:

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول بيانات الجزائر المتكونة من 5 متغيرات و 28 فردا

(سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

يبين لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات كما يلي:

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الجدول رقم (02): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الجزائر).

الانحراف	الوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المشاهدات	المتغيرات
0.263	4.037	4.407	3.497	28	lm2
0.661	2.453	4.028	1.363	28	lcsp
0.152	4.079	4.340	3.805	28	lopen
0.215	1.122	1.468	0.685	28	Lfdi
0.369	1.991	2.531	0.905	28	Lcroi

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات XL-STAT 2011 أنظر الملحق رقم(6).

نلاحظ أن الانفتاح التجاري (Lopen) له أقل انحراف مما يعني أنه الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناته تعتبر الأكثر استقرارا يفسر ذلك بأن الانفتاح التجاري في الجزائر كان فعالا ومستقرا نظرا لتطور القطاع المالي، أما المتغير (Lcsp) يحوز على أكبر انحراف مما يعني أنه الأكثر تشتتا وأن بياناته تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار وذلك لعدم اعتماد الجزائر على القطاع الخاص.

2- مصفوفة الارتباطات:

يبين لنا الجدول الموالي مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات كما يلي:

الجدول رقم(03): يمثل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (الجزائر).

Variables	lm2	lcsp	lopen	Lfdi	Lcroi
lm2	1	0.719	0.470	0.275	0.091
lcsp	0.719	1	0.241	-0.045	-0.206
lopen	0.470	0.241	1	0.618	0.487
Lfdi	0.275	-0.045	0.618	1	0.513
Lcroi	0.091	-0.206	0.487	0.513	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

إن عناصر المصفوفة أعلاه تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات فهي توضح مدى الارتباط بين متغيرات النموذج وسوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين النمو الاقتصادي مع باقي المتغيرات المفسرة له.

- المتغير Lm2 له ارتباط ضعيف جدا وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 0.091؛

- المتغير Lcsp له ارتباط ضعيف وسالب مع المتغير Lcroi بقيمة -0.20؛

- المتغير Lopen له ارتباط متوسط وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 0.48؛

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

- المتغير Lfdi له ارتباط جيد وموجب مع المتغير L croi بقيمة 0.51؛

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

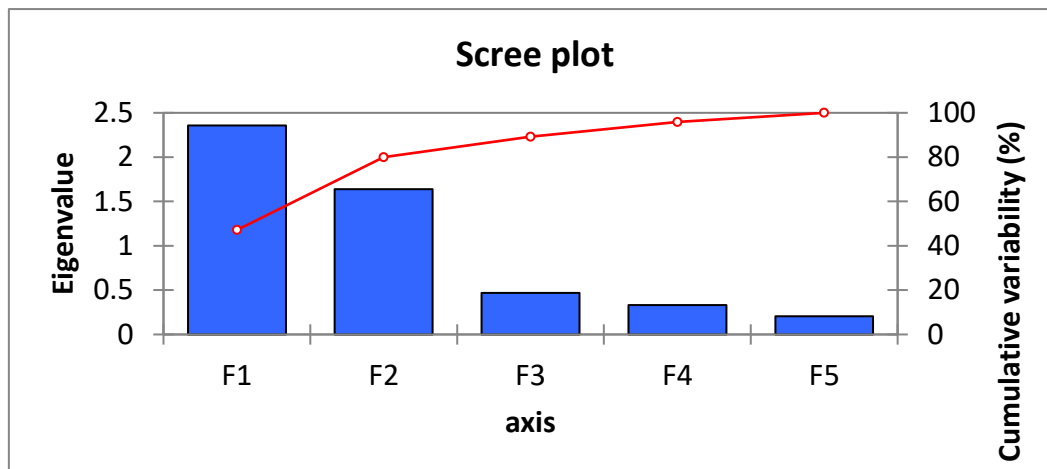
تشير القيم الذاتية إلى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي والجدول والشكل أدناه يبين القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور كالآتي:

الجدول رقم(04): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(الجزائر).

	F1	F2	F3	F4	F5
قيمة المحاور	2.357	1.640	0.467	0.331	0.205
المتغيرة (%)	47.133	32.800	9.347	6.623	4.097
التراكم (%)	47.133	79.934	89.281	95.903	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات XL-STAT2011 أنظر الملحق رقم(7).

الشكل رقم (26): التمثيل البياني للقيم الذاتية للجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

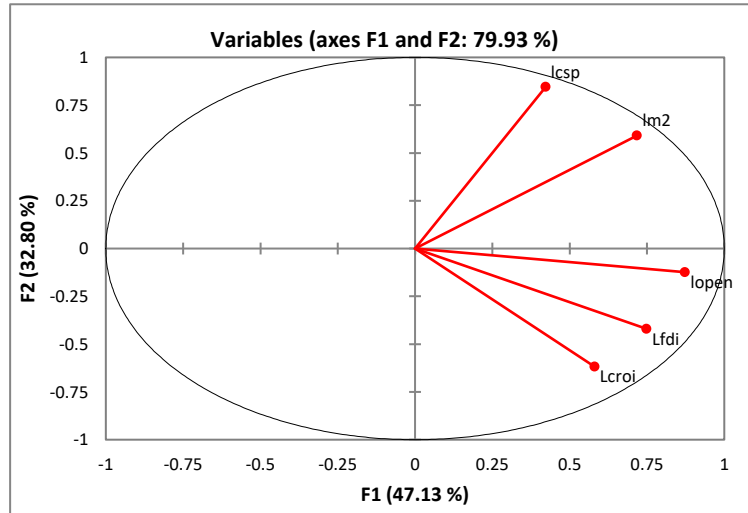
من خلال هذا الشكل نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 47.13 % من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية قدرت ب 2.35، يفسر لنا أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 32.80 % من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية 1.64، نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 79.93 % من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوى الأول.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

4- التمثيل البياني للمتغيرات:

يوضح الشكل تمثيل للمتغيرات المدروسة من أجل معرفة العلاقة فيما بينهم في الجزائر كما يلي:

الشكل رقم (27): التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات مع بعضها البعض وذلك من خلال المسافة فيما بينها والعلاقة بين المتغيرات والمحاور حيث كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان تمثيلها جيدا، أما إذا اقتربت من المركز فهي سيئة التمثيل، حيث نلاحظ في الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أن التمثيل جيد وبالتالي هي مقبولة للدراسة.

المتغير Lopen له ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغيرين Lfdi، Lm2 لهما ارتباط متوسط وموجب مع المحور الأول، أما Lcsp، Lcroi لهما علاقة ارتباط متوسطة وموجبة مع المحور الثاني.

أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات Lopen، Lfdi، Lcroi ضئيلة مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات وهذا يعود لتأثير الاستثمارات والانفتاح التجاري بارتفاع الصادرات والواردات على رفع وتيرة النمو الاقتصادي، أما المتغيرات Lm2، Lcsp لهما علاقة ارتباط قوية وموجبة بينهم ويعود ذلك إلى أن الاعتماد على القطاع الخاص يرفع من الكتلة النقدية وبالتالي تحسن السياسة النقدية

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في تونس

تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول بيانات تونس المكونة من 5 متغيرات و 28 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

بين لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم (05): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (تونس).

الانحراف	الوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المشاهدات	المتغيرات
0.167	4.018	4.301	3.779	28	lm2
0.131	4.179	4.461	3.984	28	lcsp
0.099	4.523	4.739	4.355	28	lopen
0.291	1.567	2.462	1.078	28	Lfdi
0.258	2.207	2.515	1.343	28	Lcroi

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات XL-STAT 2011 انظر الملحق رقم (8).

نلاحظ أن الانفتاح التجاري (lopen) له أقل انحراف مما يعني أنه الأقل تشتتا مما يدل على أن بياناته تعتبر الأكثر استقرارا ويفسر ذلك بأن الانفتاح التجاري في تونس كان مستقرا نظرا لتحرير التجارة الخارجية، أما النمو الاقتصادي (lcroi) له أكبر انحراف مما يعني أنه الأكثر تشتتا وأن بياناته تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار ويفسر ذلك بتدهور النمو نتيجة لحرب الخليج والربيع العربي الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية في تونس

2- مصفوفة الارتباطات:

يبين لنا الجدول الموالي مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات كما يلي:

الجدول رقم (06): يمثل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (تونس).

Variables	lm2	lcsp	lopen	Lfdi	Lcroi
lm2	1	0.702	0.704	0.038	-0.441
Lcsp	0.702	1	0.457	-0.125	-0.601
Lopen	0.704	0.457	1	0.242	-0.300
Lfdi	0.038	-0.125	0.242	1	0.196
Lcroi	-0.441	-0.601	-0.300	0.196	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

عناصر المصفوفة أعلاه تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات فهي توضح مدى الارتباط بين متغيرات النموذج، سوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة له.

- المتغير Lm2 له ارتباط متوسط وعلاقة عكسية مع المتغير Lcroi بقيمة 44%؛
 - المتغير Lcsp له ارتباط متوسط وعلاقة عكسية مع المتغير Lcroi بقيمة 60%؛
 - المتغير Lopen له ارتباط ضعيف وعلاقة عكسية مع المتغير Lcroi بقيمة 30%؛
 - المتغير Lfdi له ارتباط ضعيف وعلاقة طردية مع المتغير Lcroi بقيمة 19%؛
- 3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

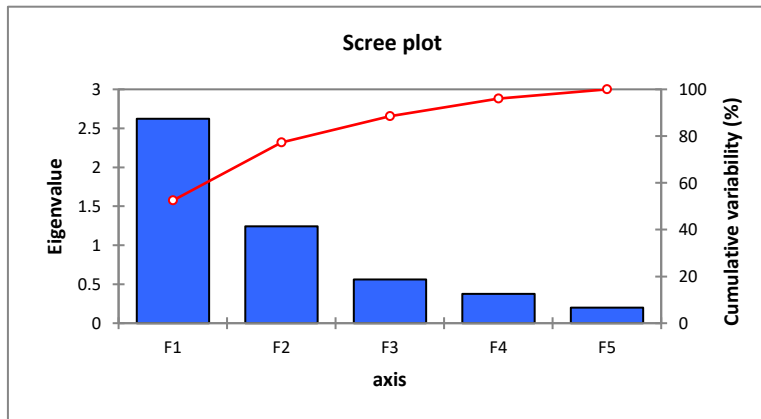
تشير القيم الذاتية إلى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي والجدول والشكل يوضحان القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي كما يلي:

الجدول رقم(07): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(تونس).

	F1	F2	F3	F4	F5
قيمة المحاور	2.623	1.241	0.561	0.375	0.200
المتغيرة (%)	52.452	24.824	11.225	7.502	3.996
التراكم (%)	52.452	77.277	88.502	96.004	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات XL-STAT 2011 انظر الملحق رقم(9).

الشكل رقم(28): يمثل التمثيل البياني للقيم الذاتية (تونس).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

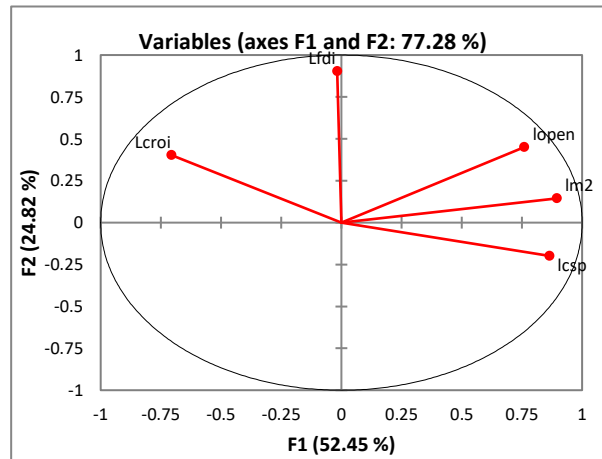
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 52.45% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية قدرت ب 2.62، يفسر لنا أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 24.82% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية 1.24، ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 77.27% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول والثاني.

4- التمثيل البياني للمتغيرات:

لمعرفة العلاقة بين المتغيرات تم توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (29): يمثل التمثيل البياني للمتغيرات (حالة تونس).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

من خلال المسافة فيما بين المتغيرات والمحاور يمكن القول أنه كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان تمثيلها جيدا، أما إذا اقتربت من المركز فهي سيئة التمثيل، حيث نلاحظ أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أن التمثيل جيد للمتغيرات وهي مقبولة للدراسة، المتغير Lopen له ارتباط متوسط وموجب مع المحور الأول، المتغيرين Lm2، Lcsp لهما علاقة ارتباط قوية وموجبة مع المحور الأول، أما Lcroi له ارتباط متوسط وسالب مع المحور الثاني وشهد المتغير Lfdi ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني.

أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات Lopen، Lm2، Lcsp ضعيفة مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، حيث بتحرير التجارة الخارجية وتقديم قروض للقطاع الخاص يرفع من الكتلة النقدية وبالتالي تتحسن السياسة النقدية لتونس.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

المتغيرات $Lfdi$ ، $Lcroi$ ، لا توجد علاقة ارتباط بينهم وبين المتغيرات الأخرى لابتعاد المسافة بينهم نظرا لضعف الاستثمارات الأجنبية في تونس وبالتالي عدم مساهمتها في رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل لمحددات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في مصر، السعودية والأردن باستعمال طريقة (ACP)

الفرع الأول: دراسة حالة مصر

تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول بيانات مصر المتكون من 5 متغيرات و28 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

يبين لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم(08): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (مصر).

الانحراف	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المشاهدات	المتغيرات
0.099	4.431	4.586	4.244	28	$lm2$
0.313	3.583	4.006	3.094	28	$lcsp$
0.214	3.865	4.272	3.409	28	$lopen$
0.416	1.435	2.455	0.744	28	$Lfdi$
0.195	2.178	2.484	1.719	28	$Lcroi$

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011 انظر الملحق رقم(10).

نلاحظ أن الكتلة النقدية ($lm2$) لها أقل انحراف مما يعني أنها الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتها تعتبر الأكثر استقرارا نتيجة تطور النظام المصرفي في مصر مما ساهم في رفع الكتلة النقدية، أما الاستثمار الأجنبي المباشر ($lfdi$) له أكبر انحراف مما يعني أنه الأكثر تشتتا وأن بياناته تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار ويعود ذلك لضعف الاستثمارات الأجنبية.

2- مصفوفة الارتباطات:

إن عناصر المصفوفة تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات فهي توضح مدى الارتباط بين متغيرات النموذج وتظهر في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الجدول رقم (09): يمثل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (مصر).

Variables	lm2	lcsp	lopen	lfdi	lcroi
lm2	1	0.308	0.465	0.519	0.240
lcsp	0.308	1	0.009	0.195	0.491
lopen	0.465	0.009	1	0.485	0.236
lfdi	0.519	0.195	0.485	1	0.624
lcroi	0.240	0.491	0.236	0.624	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

من الجدول نحدد طبيعة الارتباط بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة له فقط، نستنتج ما يلي:

- المتغير Lm2 له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 24%؛
- المتغير Lcsp له ارتباط متوسط وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 49%؛
- المتغير Lopen له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 23%؛
- المتغير Lfdi له ارتباط جيد وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 62%؛

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

تشير القيم الذاتية إلى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي والجدول والشكل يوضحان القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة كالآتي:

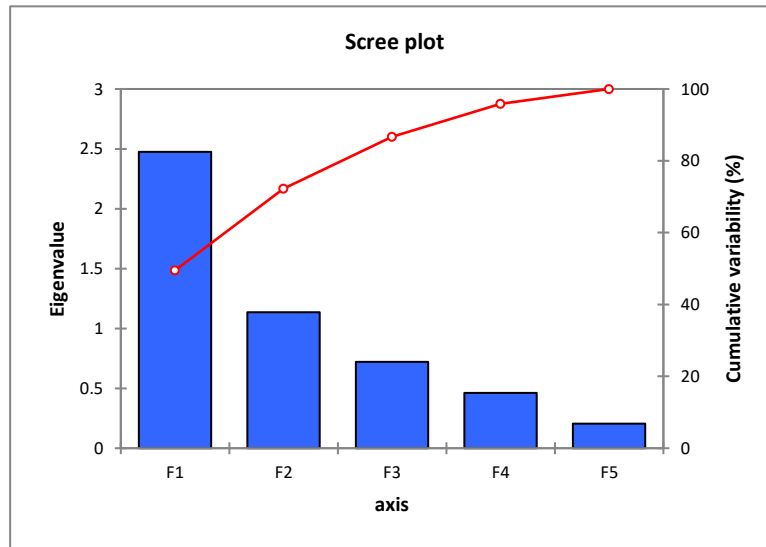
الجدول رقم (10): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (مصر).

	F1	F2	F3	F4	F5
قيمة المحاور	2.475	1.136	0.722	0.461	0.206
المتغيرة (%)	49.505	22.713	14.450	9.218	4.115
التراكم (%)	49.505	72.217	86.667	95.885	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011 انظر الملحق رقم (11).

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الشكل رقم (30): يمثل التمثيل البياني للقيم الذاتية (مصر).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

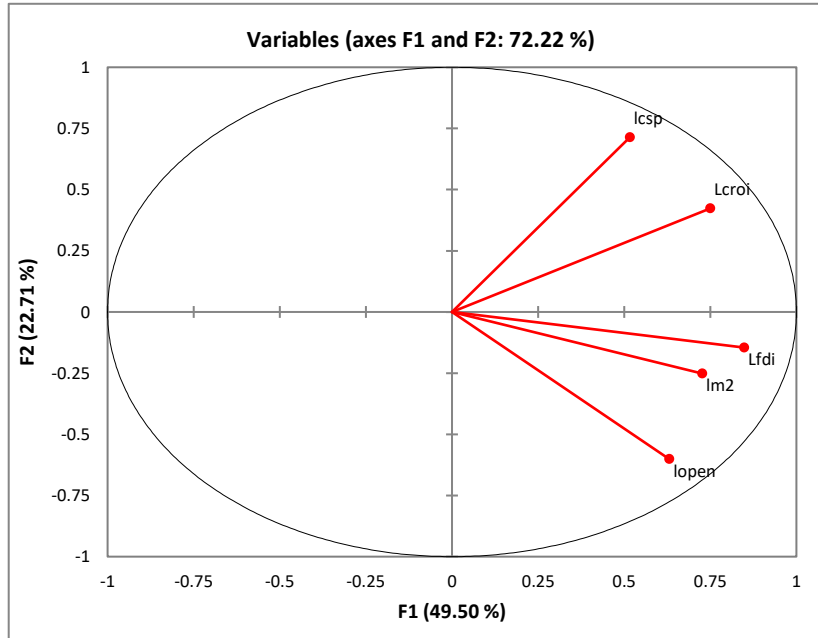
من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 49.50% من التشتت الإجمالي يقابل أعلى قيمة ذاتية له بلغت 2.47، يفسر لنا أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 22.80% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية 1.13، مما سبق نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران نسبة 72.21% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول والثاني.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

4- التمثيل البياني للمتغيرات:

لمعرفة مدى الارتباط بين المتغيرات فيما بينها، سنوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (31): يمثل التمثيل البياني للمتغيرات (حالة مصر).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

نلاحظ أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أن التمثيل جيد للمتغيرات ومقبولة للدراسة، حيث حقق المتغيرين Lfdi، Lm2 ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغيرين Lcroi له ارتباط متوسط وموجب مع المحور الأول، أما Lcsp، Lopen لهما علاقة ارتباط متوسطة وموجبة مع المحور الثاني.

أما علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين Lfdi، Lm2، Lopen ضئيلة مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بينها، حيث يساهم كل من الاستثمارات الأجنبية والانفتاح التجاري في رفع الكتلة النقدية وبالتالي تحسين السياسة النقدية في مصر.

أما المتغيرات Lcsp، Lcroi لهما علاقة ارتباط قوية وموجبة بينهم لاقتراب المسافة بينهم، يعود ذلك لمساهمة منح القروض للقطاع الخاص في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في مصر.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الفرع الرابع: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في السعودية.

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول بيانات السعودية المتكون من 5 متغيرات و28 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

يبين لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات كما يلي:

الجدول رقم(11): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية).

الانحراف	الوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المشاهدات	المتغيرات
0.163	3.932	4.314	3.752	28	lm2
0.376	3.407	4.062	2.696	28	lcsp
0.149	4.289	4.565	4.027	28	lopen
0.606	1.216	2.380	0.000	28	Lfdi
0.720	1.835	2.892	0.000	28	Lcroi

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات XL-STAT 2011 انظر الملحق رقم(12).

نلاحظ أن الكتلة النقدية (lm2) لها أقل انحراف مما يعني أنها الأقل تشتتا يدل هذا على أن بياناتها تعتبر الأكثر استقرارا، أما النمو الاقتصادي (lcroi) له أكبر انحراف مما يعني أنه الأكثر تشتتا وأن بياناته تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار ويفسر ذلك بتدهور أسعار البترول مما أدى إلى تدهور النمو في السعودية.

4- مصفوفة الارتباطات:

إن عناصر المصفوفة تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات، تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): يمثل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (السعودية).

Variables	lm2	lcsp	lopen	Lfdi	Lcroi
lm2	1	0.867	-0.002	0.221	-0.217
lcsp	0.867	1	0.284	0.424	-0.139
lopen	-0.002	0.284	1	0.650	0.365
Lfdi	0.221	0.424	0.650	1	0.115
Lcroi	-0.217	-0.139	0.365	0.115	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

من الجدول يمكن توضيح علاقة الارتباط، سوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين النمو الاقتصادي مع باقي المتغيرات المفسرة له، نستنتج ما يلي:

- المتغير Lm2 له ارتباط ضعيف وسالب مع المتغير Lcroi بقيمة 21%؛
- المتغير Lcsp له ارتباط ضعيف وسالب مع المتغير Lcroi بقيمة 13%؛
- المتغير Lopen له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 36%؛
- المتغير Lfdi له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 11%؛
- 3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

يوضح الجدول والشكل القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي كما يلي:

الجدول رقم(13): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (السعودية).

	F1	F2	F3	F4	F5
قيمة المحاور	2.255	1.641	0.717	0.301	0.085
المتغيرة(%)	45.109	32.829	14.340	6.019	1.703
التراكم(%)	45.109	77.938	92.278	98.297	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات XL-STAT 2011 انظر الملحق رقم(13).

الشكل رقم(31): يمثل التمثيل البياني للقيم الذاتية (السعودية).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 45.10% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية قدرت ب 2.47

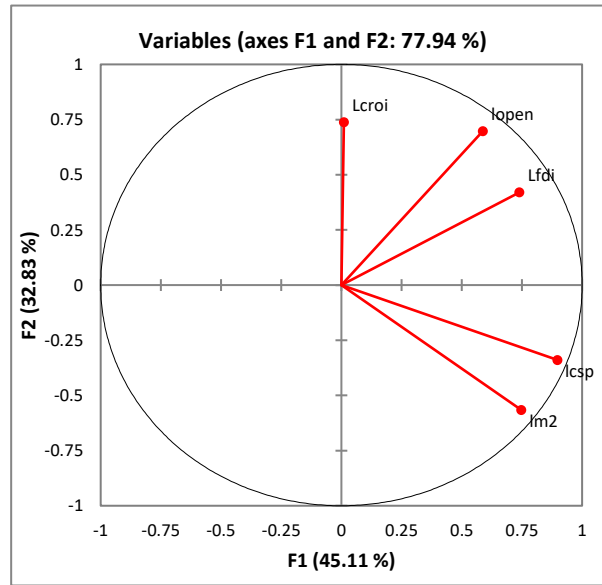
الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

يفسر لنا أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 32.82% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية المقدرة ب 1.13، نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 77.93 % من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوى الأول والثاني.

5- التمثيل البياني للمتغيرات:

لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المدروسة تم تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (32): يمثل التمثيل البياني للمتغيرات (حالة السعودية).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج XL-STAT 2011.

نلاحظ أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أن التمثيل جيد للمتغيرات ومقبولة للدراسة، حيث حققت المتغيرات Lm2، Lcsp، Lfdi علاقة ارتباط متوسطة وموجبة مع المحور الأول، أما المتغير Lcroi له ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما المتغير Lopen له ارتباط متوسط وموجب مع المحور الثاني.

أما علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات Lcsp، Lm2 ضئيلة مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بينها، يفسر بمساهمة منح قروض للقطاع الخاص في رفع الكتلة النقدية في السعودية. أما المتغيرات Lopen، Lfdi لهم علاقة ارتباط قوية وموجبة بينهم لاقتراب المسافة بينهم يفسر ذلك بدور الاستثمارات الأجنبية برفع الصادرات في تحرير التجارة الخارجية والانفتاح التجاري.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

نلاحظ عدم ارتباط المتغير Lcroi مع أي من المتغيرات الأخرى نتيجة لتدهور أسعار البترول والاقتصاد السعودي.

الفرع الثالث: تحليل مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي بالأردن

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول بيانات الأردن المتكون من 5 متغيرات و28 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

1- جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

يبين لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم (14): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الأردن).

الانحراف	الوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الملاحظات	المتغيرات
0.110	4.758	4.927	4.557	28	lm2
0.111	4.263	4.505	4.009	28	lcsp
0.135	4.780	5.007	4.500	28	lopen
0.701	1.852	3.239	0.541	28	Lfdi
0.443	1.940	2.940	1.092	28	Lcroi

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat 2011 انظر الملحق رقم (14).

نلاحظ أن الكتلة النقدية (lm2) لها أقل انحراف، مما يعني أنها أقل تشتت هذا يدل على أن بياناتهم تعتبر الأكثر استقرارا وذلك نتيجة لتطور النظام المصرفي الأردني مما ساهم في زيادة الكتلة النقدية. أما الاستثمار الأجنبي المباشر (lfdi) له أكبر انحراف مما يعني أنه الأكثر تشتتاً وأن بياناته تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، يعود ذلك لضعف الاستثمارات الأجنبية في الأردن.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

3- مصفوفة الارتباطات:

لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، سنتطرق لها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): يمثل مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (الأردن).

Variables	lm2	lcsp	lopen	Lfdi	Lcroi
lm2	1	0.359	0.367	0.442	-0.143
lcsp	0.359	1	0.114	0.837	0.255
lopen	0.367	0.114	1	0.058	0.112
Lfdi	0.442	0.837	0.058	1	0.288
Lcroi	-0.143	0.255	0.112	0.288	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLstat 2011.

إن عناصر المصفوفة أعلاه تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات فهي توضح مدى الارتباط بين متغيرات النموذج من خلال طبيعة الارتباط بين النمو الاقتصادي مع باقي المتغيرات المفسرة له كما يلي:

- المتغير Lm2 له ارتباط ضعيف وسالب مع المتغير Lcroi بقيمة 14%؛

- المتغير Lcsp له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 25%؛

- المتغير Lopen له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 11%؛

- المتغير Lfdi له ارتباط ضعيف وموجب مع المتغير Lcroi بقيمة 28%؛

3- القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

لتوضيح القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي تظهر في الجدول والشكل كما يلي:

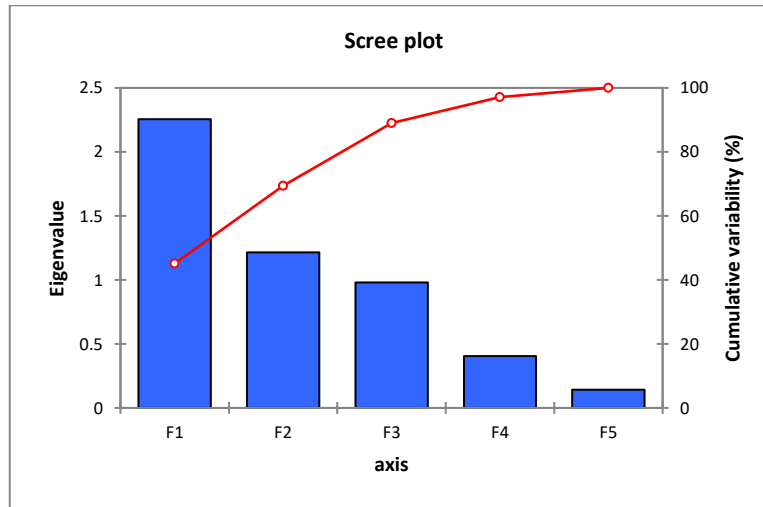
الجدول رقم (16): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الأردن).

	F1	F2	F3	F4	F5
قيمة المحاور	2.256	1.216	0.979	0.405	0.143
المتغيرة (%)	45.129	24.323	19.586	8.108	2.855
التراكم (%)	45.129	69.452	89.038	97.145	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat 2011 انظر الملحق رقم (15).

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

الشكل رقم (33): يمثل التمثيل البياني للقيم الذاتية (الأردن).



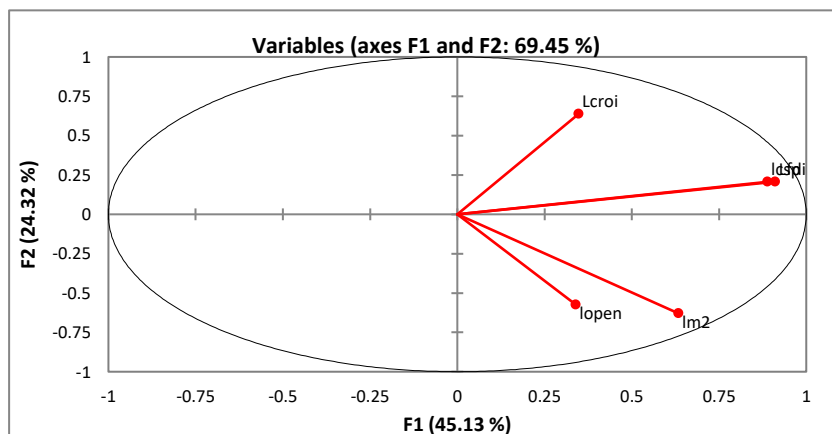
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLstat 2011.

نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 45.12 % من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية بلغت 2.25، يفسر لنا أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 24.32 % من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية 1.21، نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران نسبة 69.45 % من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول والثاني.

6- التمثيل البياني للمتغيرات:

لمعرفة العلاقة بين المتغيرات سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (34): يمثل التمثيل البياني للمتغيرات (الأردن).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج XLstat 2011.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

نلاحظ أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي التمثيل جيد للمتغيرات ومقبولة للدراسة

المتغيرات $Lcsp$ ، $Lfdi$ حققت ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغيرات $Lopen$

$Lcroi$ ، $Lm2$ لهم ارتباط متوسط وموجب مع المحور الثاني.

أما علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات $Lcsp$ ، $Lfdi$ منعدمة، مما يعني وجود

علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات، أما المتغيرات $Lopen$ ، $Lm2$ لهم علاقة ارتباط قوية وموجبة

بينهم لاقتراب المسافة بينهم إضافة إلى عدم ارتباط المتغير $Lcroi$ مع أي من المتغيرات الأخرى.

الفصل الثالث: علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي

خلاصة:

دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية نظريا وتحليليا باستعمال جداول ورسومات وباستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية تم التوصل إلى استنتاجات تتمثل في ما يلي:

- من خلال التحليل في الجزائر ومصر أهم المحددات للتحرير المالي هي الكتلة النقدية كانت مرتفعة خلال أغلب السنوات والتي ترتفع بارتفاع نفقات الدولة وأسعار البترول وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي.

حقق الانفتاح التجاري ارتفاع خلال أغلب السنوات، حيث يرتفع بارتفاع الصادرات النفطية وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي.

- أهم المحددات التي تحدد التحرير المالي في الأردن والسعودية وتونس هي الكتلة النقدية نظرا لتطور الوساطة المالية، الائتمان المقدم للقطاع الخاص نظرا لدعم القطاع الخاص، إضافة إلى الانفتاح التجاري نتيجة لظهور إصلاحات وتحرير التجارة الخارجية.

يمكن القول من خلال تحليل مؤشرات لعينة الدول المدروسة أن الكتلة النقدية أهم مؤشر في كل الدول العربية ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر ضعيف نظرا لضعف الاستثمارات الأجنبية بسبب الظروف الأمنية في عينة الدول العربية.

الفصل

الرابع

تمهيد:

عرف التحرير المالي والنمو الاقتصادي جدلا واسعا من حيث العلاقة التي تربط بينهم واختلفت الآراء حوله لمعرفة أثره.

عرف القياس الاقتصادي لمعطيات بانل تطور من حيث التطبيقات فهذه الطريقة تقوم بدراسة عدة مقاطع وتقدير نماذجه الثلاثة المتمثلة في نموذج الأثر الثابت، النموذج التجميعي والنموذج العشوائي واختيار النموذج الملائم للدراسة باستعمال اختبار فيشر وهوسمان.

بتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف بنماذج البانل على عينة من الدول العربية المتمثلة في الجزائر، مصر، تونس، السعودية، الأردن، خلال الفترة (1990-2017) بهدف معرفة تأثير محددات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لهذه الدول وتحديد طبيعة العلاقة بينهم.

عرفت الجزائر إصلاحات على قطاعها المالي وتطبيق لسياسة التحرير المالي لذلك سيتم دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجزء النظري لنماذج البانل.

المبحث الثاني: طرق تقدير نماذج البانل الساكن وتحليلها.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المبحث الأول: الإطار النظري لبيانات البانل

اكتسبت نماذج بانل اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية في عينة الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم نماذج البانل وخصائصه

تناول العديد من الباحثين مفاهيم حول نماذج البانل، نذكر أهمها في ما يلي:

الفرع الأول: تعريف نماذج بانل

يعتبر مصطلح معطيات البانل من مصطلحات ومفاهيم الاقتصاد القياسي فهو ذات دلالة قياسية وإحصائية والذي نعني به بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو هو عبارة عن مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، حيث تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت بالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بالمتوازن، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل غير متوازن¹. هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات كما قد تسمى أيضا ببيانات Longitudinal Data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة أي من هذه التسميات متماثلة بحيث يمكن استخدامها في الأدب التطبيقي عامة².

¹- Dielman, 1989, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian University, USA, P 02.

²-Free. A and Kim, 2007, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, p 02.

الفرع الثاني: خصائص نماذج بيانات البانل.

تتمتع نماذج البيانات المقطعية بالعديد من المزايا، نذكر أهمها¹:

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية ؛
- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية، وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية ؛
- توفر معطيات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي تحققها البيانات المقطعية، كما يمكن من خلالها الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى ؛

المطلب الثاني: أنواع نماذج البانل.

تتكون بيانات البانل من ثلاث نماذج تتمثل في ما يلي²:

بشكل عام يمكن كتابة نموذج البانل بالصيغة التالية :

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, T \dots (1)$$

حيث: Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t ، $B_0(i)$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في الملاحظة i ، B_j تمثل قيمة ميل الانحدار، $x_j(it)$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t ، و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في الملاحظة i عند الفترة الزمنية t .

الفرع الأول: النموذج التجميعي (The Pooled Model)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى آخر يهمل تأثير البعد الزمني وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي كالآتي:

$$y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N, t$$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة.

¹ - عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 9، عدد 09 ص 898.

² - بوعراب رابح، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر (1998-2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016، ص ص 163، 164.

الفرع الثاني: نموذج التأثيرات الثابتة (The fixed Effect model)

الهدف من النموذج هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية من خلال جعل معلمة القطاع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, T \dots (3)$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معالم النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية، عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج، كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل التالي :

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل المقدار B_0 التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع:

$$a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$$

ليصبح النموذج كما يلي :

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N, t = 1, 2, \dots, T$$

الفرع الثالث: نموذج التأثيرات العشوائية (The Random Effect Model)

نموذج التأثيرات العشوائية يكون له حد الخطأ ε_{it} توزيعه طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معالم النموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي :

نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، يطلق على نموذج التأثيرات أحيانا نموذج مكونات بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما V_i و ε_{it} .

طريقة التقدير المستعملة في هذا النموذج هي طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) ولا نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية لأنها تعطي مقدرات غير مناسبة وليست لها كفاءة ولها أخطاء قياسية مما يؤثر في اختبار المعلومات.

المطلب الثالث: أساليب اختيار النموذج الملائم وأهمية نماذج البانل

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل نستعمل عدة اختبارات لاختيار النموذج الملائم لبيانات البانل، تميزت نماذج البانل بأهمية بالغة في النماذج القياسية، هذا ما سنتطرق له.

الفرع الأول: اختبار مضاعف لاغرانج

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي نعتمد اختبار برش باقن سنة 1980 يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى، تنص الفرضيتين على ما يلي¹:

$$H_0 : \sigma_u^2 = 0$$

$$H_1 : \sigma_u^2 \neq 0$$

والذي يتم اختبارها عن طريق القانون التالي:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n \left(\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right) \mapsto \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كأي تربيع ذات درجة حرية واحدة.

¹ - Madala, G.S, Limited Dependent Variable Models Using Panel Data , The journal of Human Ressource Vol.22, No.3, Summer, 1987, p 312.

يستعمل لأجل اختيار النموذج الأمثل بين PRM ويمثل الفرضية الصفرية وبين FEM و/ أو REM تمثل الفرضية البديلة.

الفرع الثاني: اختبار فيشر

يستعمل لأجل اختيار النموذج الأمثل بين PRM ويمثل الفرضية الصفرية وبين FEM و/ أو REM تمثل الفرضية البديلة ويتم اختبار فرض عدم باستخدام إحصائية (F) وفق الصيغة التالية¹:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2 M)/(NT - N - K)} \rightarrow F(N - 1, NT - N - K)$$

حيث:

k هي عدد المعلمات المقدرة، R_{FEM}^2 معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، و R_{PM}^2 معامل التحديد للنموذج التجميعي، بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع قيمة فيشر المجدولة.

الفرع الثالث: اختبار هوسمان

نستعمل في حالة معنوية نموذج الآثار الثابتة (FEM) نقول انه نموذج ملائم، نقوم بالاختيار بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية (REM) لتحديد النموذج النهائي للملائم لبيانات الدراسة من خلال استخدام اختبار ($Hausman\ test$) ، تكون فرضية عدم كالتالي²:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

نص الاختبار على أنه إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، حيث يختبر مقدرات النموذجين في ظل فرض عدم بأنها مقدرة الآثار العشوائية متسقة، مقابل الفرض البديل بأن مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة ويستخدم الاختبار إحصائية (H) التي لها توزيع (X^2) ودرجة حرية مقدارها k ، وفق الصيغة التالية:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [\text{var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{var}(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}) \rightarrow \chi^2_{(k)}$$

¹- William H. Greene, 2003, Fifth Edition Econometric Analysis, New York University, Prentice Hall, P P 283-305 .

²- Jerry A.Hausman, William E.Taylor, Pannel Data Unobservable Individual Effects, Econometrica, Vol 49, N°6, Novembre 1981,p 1382-1381.

$\text{var}(\hat{\beta}_{FEM})$: يمثل مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات الثابتة.

$\text{var}(\hat{\beta}_{REM})$: عبارة عن مصفوفة التباين والتباين المشترك لمعاملات نموذج التأثيرات العشوائية، يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة كأي مربع الجدولية، أما إذا كانت عكس ذلك فيكون نموذج الآثار العشوائية هو النموذج الملائم.

الفرع الرابع: أهمية نماذج بانل

لنماذج البانل أهمية نذكرها في النقاط التالية¹:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي؛
- استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي؛
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج؛
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد؛
- إمكانية الحصول على تقديرات دقيقة؛
- مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وبكفاءة أفضل، مما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات؛

¹ -William Green, 2003, « Econometric Analysis », 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper SaddleRiver, p 272.

المبحث الثاني: قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية

اكتسبت نماذج البائل اهتماما كبير في الدراسات الاقتصادية، حيث سنقوم في هذا المبحث بتقدير النماذج الثلاث للبائل الساكن والمفاضلة بينهم لعينة من الدول العربية لمعرفة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: منهجية الدراسة والمتغيرات المدروسة

لتطبيق قياس علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية يتوجب تحديد المنهجية المعتمدة والمتغيرات المفسرة محل دراسة والفترة المحددة.

الفرع الأول: منهجية ومصادر بيانات الدراسة

1- منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الساكنة لقياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية.

2- مصادر البيانات:

تم الحصول على بيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

الفرع الثاني: عينة وفترة الدراسة

شملت عينة الدراسة البلدان العربية على التوالي: الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، تونس، تمتد فترة هذه

الدراسة من 1990 إلى 2017 ($T = 28$)، بحجم ($N * T = 5 * 28 = 140$).

N : تمثل عدد الدول في الدراسة وهي خمسة.

T : يمثل الزمن (1990-2017).

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

بناءً على الأبحاث التجريبية التي درست موضوع التحرير المالي والنمو الاقتصادي، سنتطرق إلى أهم العوامل ومحددات التحرير المالي التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

1- المتغير التابع:

هو المتغير المعبر عن النمو الاقتصادي (**croissance**) المتمثل في معدل نصيب الفرد كنسبة من الناتج الداخلي الخام، نرسم له بالرمز (**croi**)

2- المتغيرات المفسرة:

1.2 مؤشرات التحرير المالي الداخلي:

تعتمد على مؤشرين هامين نذكرهما في ما يلي:

- **حجم الوساطة المالية:** يسمى بمؤشر عرض النقود أو الكتلة النقدية وهو يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد الوطني معرفة مستوى العمق المالي من خلال حجم السوق ونرمز لها بالرمز (**M2 /GDP**).

- **الائتمان المقدم للقطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص ونرمز له بالرمز (**CSP/GDP**).

2.2 مؤشرات التحرير المالي الخارجي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي ونرمز له بالرمز (**FDI/GDP**).

- **معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للناتج الداخلي الخام:** هو مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام ونرمز له بالرمز (**OPEN /GDP**).

وإجمالاً يأخذ النموذج الشكل التالي بعد إدخال اللوغاريتم على المتغيرات:

$$LCroi = a + B1LM2 + LB2CSP + B3L FDE + B4 LOPEN + \mu_i$$

المطلب الثاني: طرق تقدير نماذج البانل الساكن (Static panel).

سنعتمد في تقدير العلاقة لنماذج البانل الساكنة، نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression

Model(REM)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model(FEM))

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model(REM))، مع استعمال اختبار هيساو لمعرفة إمكانية تطبيق نماذج البانل في الدراسة من عدمه.

الفرع الأول: اختبار هاسيو (Hsiao)

من أجل اختبار تطبيق نماذج بانل أو لا نختبر الفرضيتين الصفرية القائلة يمكن تطبيق نماذج البانل والفرضية البديلة القائلة أنه لا يمكن تطبيق نماذج البانل، النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): يمثل نتائج اختبار Hsiao.

Specification Tests of Hsiao (1986)		
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2		
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous		
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous		
Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	2.233733	0.004225
H2	1.373217	0.167350
H3	5.428350	0.000447

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول أعلاه نعتمد على الفرضية الثانية في اختبار هاسيو لأن الفرضية الأولى هي تحصيل حاصل للفرضيتين التي بعدها بحيث إذا قبلنا فرضية العدم بالضرورة سنقبل فرضية العدم للفرضية الثانية، وإذا رفضنا فرضية العدم سننتقل إلى اختبار الفرضية الثانية، أما الفرضية الثالثة لا نعتمدها لأنها هي نفسها فرضية الاختيار مابين التجميعي والتأثيرات الثابتة في اختبار فيشر، وعليه قدرت الفرضية الثانية باحتمال 0.16 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 0.05، أي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أنه يمكن تطبيق نماذج بانل.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج الدراسة

سيتم عرض ملخص للنتائج بعد التخلص من الإشارات السالبة والقيم الصفرية في بيانات الدراسة حيث تم التقدير باستخدام نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية الموضحة في الملاحق (16)، (17)، (18) على التوالي كما يلي:

الجدول رقم (18): يمثل نتائج التقديرات لنماذج البانل.

نماذج البانل الثلاثة			
التأثيرات العشوائية	التأثيرات الثابتة	الانحدار التجميعي	
-0.19 *** 0.11	-0.55 ** 0.05	-0.19 * 0.13	الكتلة النقدية LM2
0.27 * 0.000	0.18 ** 0.02	0.27 * 0.00	الاستثمار الأجنبي المباشر LFDI
- 0.10 * 0.00	0.64 ** 0.01	-0.10 *** 0.41	الانفتاح التجاري LOPEN
0.00 *** 0.88	-0.02 *** 0.87	0.00 *** 0.88	الائتمان المقدم للقطاع الخاص LCSP
0.05	0.16	0.05	معامل التحديد المصحح
0.02	0.00	0.02	احتمالية فيشر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews.

- (*)، (**)، (***) معالم معنوية عند مستويات المعنوية: 1%، 5%، 10%.
- تشير قيمة إحصائية اختبار فيشر " F " في كل النماذج المستخدمة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج الثلاثة في عينة الدول العربية المختارة.
- يشير معامل التحديد المصحح إلى نسبة تفسير محددات التحرير المالي النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية.
- بعد تقدير النماذج الثلاثة للنموذج المدروس سوف نتقل إلى استخدام أساليب اختبار النموذج الملائم بين هذه النماذج من أجل تحليله إحصائيا واقتصاديا.

المطلب الثالث: اختيار النموذج الملائم للدراسة

بعد تقدير نماذج البائل الثلاثة يتم اختيار النموذج الملائم لعينة الدول العربية وهذا ما سنتطرق له.

الفرع الأول: اختبار مضاعف لاغرانج (LM)

للمفاضلة بين النموذج التجميعي أو النموذج الثابت ونموذج العشوائي، تظهر النتائج كما يلي:

الجدول رقم (19): يمثل نتائج اختبار مضاعف لاغرانج.

قيمة الاحتمال	اختبار مضاعف لاغرانج (LM)
0.05	بريش باقان
0.027	اختبار هوندا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج 9 Eviews انظر الملحق رقم (19).

سنعتمد في اختبار مضاعف لاغرانج على اختبار هوندا المصحح لاختبار بريش باقان، حيث قدرت قيمة الاحتمال له ب 0.02 وهي اقل من المعنوية الإحصائية 0.05، أي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج الثابت أو العشوائي هو الأمثل ونرفض الفرضية الصفرية القائلة أن النموذج التجميعي هو الأمثل.

الفرع الثاني: اختبار فيشر (F)

لغرض اختيار النموذج الملائم تم استخدام اختبار (F-test) لإجراء اختبارات المفاضلة بين النموذج الثابت أو العشوائي، تظهر النتائج في ما يلي:

الجدول رقم (20): يمثل نتائج اختبار فيشر.

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.428350	(4,131)	0.0004
Cross-section Chi-square	21.471190	4	0.0003

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews.

حسب اختبار فيشر نجد أن قيمة الاحتمال قدرت ب 0.004 وهي اقل من المعنوية الإحصائية 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة القائلة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرع الثالث: اختبار هوسمان

سنعتمد على اختبار هوسمان للمفاضلة بين النموذجين، تظهر النتائج كما يلي:

الجدول رقم (21): يمثل نتائج اختبار هوسمان.

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.713400	4	0.0002

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجدول أعلاه قيمة احتمال قدرت ب 0.0002 وهي اقل من المعنوية الإحصائية 0.05 أي نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج الأمثل للدول العربية المدروسة هو نموذج الأثر الثابت للدراسة ونرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج العشوائي الأمثل.

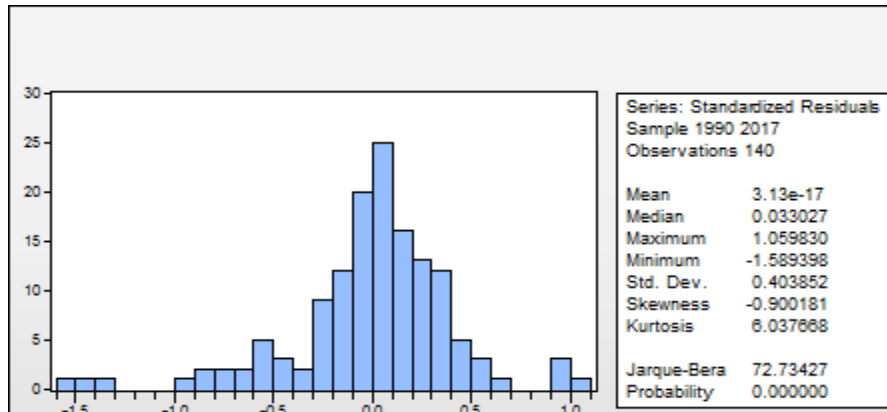
المطلب الثالث: اختبارات صلاحية النموذج

بعد تقدير النماذج الثلاثة واختيار النموذج الأمثل، نقوم باختبارات إحصائية لدراسة صلاحية النموذج الأمثل من أجل تحليله وتفسيره اقتصادياً وإحصائياً.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تظهر النتائج في الشكل كما يلي:

الشكل رقم (36): يمثل نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ أن قيمة احتمال جاك بيرا قدرت ب 0.000 وهي اقل من المعنوية الإحصائية 0.05، أي لا يتبع التوزيع الطبيعي، لأن العينة كبيرة لا نهتم بهذا الاختبار كثيراً.

الفرع الثاني: الارتباط الذاتي بين الأخطاء ما بين الدول

تظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي كما يلي:

الجدول رقم (22): يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

اختبارات الارتباط الذاتي بين الأخطاء	قيمة الاحتمال
اختبار بريش باقان	0.028
اختبار بيسران	0.016

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews انظر الملحق رقم (20).

سنعتمد على الاختبار الأول والرابع أي اختبار pesaran ، breusch ، pagan حيث قدرت قيمهم الاحتمالية على التوالي 0.02، 0.01، وهي اقل من المعنوية الإحصائية 0.05، إذن نقبل الفرضية البديلة أي يوجد الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

نتيجة لاختبارات صلاحية النموذج نستنتج أن النموذج غير صالح لذلك سنقوم بتعديله.

الفرع الثالث: النموذج المصحح للارتباط الذاتي بطريقة SUR

نتحصل على النموذج المصحح بطريقة SUR للتخلص من مشكل الارتباط الذاتي كما يلي:

الجدول رقم (23): يمثل نتائج النموذج المصحح للارتباط الذاتي.

Dependent Variable: LCROI					
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)					
Date: 04/19/20 Time: 10:28					
Sample: 1990 2017					
Periods included: 28					
Cross-sections included: 5					
Total panel (balanced) observations: 140					
Linear estimation after one-step weighting matrix					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LCSP	-0.027590	0.068688	-0.401668	0.6886	
LFDI	0.197872	0.058941	3.357122	0.0010	
LM2	-0.257983	0.208765	-1.235757	0.2188	
LOPEN	0.317965	0.163084	1.949706	0.0533	
C	1.567284	0.722495	2.169265	0.0319	
Effects Specification					
Cross-section fixed (dummy variables)					
Weighted Statistics					
R-squared	0.294850	Mean dependent var	5.281275		
Adjusted R-squared	0.251787	S.D. dependent var	2.792577		
S.E. of regression	1.015848	Sum squared resid	135.1851		
F-statistic	6.847004	Durbin-Watson stat	1.502019		
Prob(F-statistic)	0.000000				

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews.

للتأكد من أن النموذج المصحح صالح للدراسة من أجل تحليله، سنقوم باختبارات صلاحيته كما يلي:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (24): يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المصحح.

اختبارات الارتباط الذاتي بين الأخطاء	قيمة الاحتمال
اختبار بريش باقان	0.99
اختبار بيسران	0.75

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج 9 Eviews انظر الملحق رقم (21).

بعد معالجة النموذج بطريقة SUR تخلصنا من ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حيث تظهر نتائج قيم الاختبار الأول والرابع احتمالاً قديرت ب 0.99 و 0.75 وهما أكبر من المعنوية الإحصائية 0.05.

2- اختبار جين بوكس:

تظهر نتائج اختبار جين بوكس كما يلي:

الجدول رقم (25): يمثل نتائج اختبار جين بوكس.

Date: 04/19/20 Time: 10:35						
Sample: 1990 2017						
Included observations: 140						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.141	0.141	2.8279	0.093
		2	0.009	-0.011	2.8387	0.242
		3	0.111	0.114	4.6273	0.201
		4	-0.042	-0.076	4.8838	0.299
		5	-0.066	-0.049	5.5330	0.354
		6	-0.058	-0.058	6.0328	0.420
		7	0.075	0.108	6.8720	0.442
		8	0.023	0.006	6.9503	0.542
		9	-0.131	-0.132	9.5354	0.389
		10	-0.045	-0.041	9.8385	0.455
		11	-0.189	-0.191	15.319	0.168
		12	-0.110	-0.018	17.212	0.142

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول أن آخر قيمة في الاختبار قدرت باحتمال 0.142 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 0.05 أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3- اختبار ثبات تباين الأخطاء:

سنختبر وجود ثبات التباين من عدمه، يظهر ذلك في النتائج التالية:

الجدول رقم (26): يمثل نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء.

Test for Equality of Variances of RESID02			
Categorized by values of RESID			
Date: 04/19/20 Time: 10:42			
Sample: 1990 2017			
Included observations: 140			
Method	df	Value	Probability
Bartlett	3	6.307685	0.0976
Levene	(3, 136)	2.539668	0.0591
Brown-Forsythe	(3, 136)	1.324312	0.2691

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال اختبار ليفين أن قيمة احتمالته بلغت 0.059 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 0.05 أي لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء، نستنتج بناء على ما سبق أن النموذج صالح لذلك سنقوم بتحليله اقتصاديا وإحصائيا.

4- تحليل نتائج النموذج المقدر:

من خلال ما سبق توصلنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأمثل لتحليل بيانات البانل لعينة الدول العربية المختارة في الدراسة وبعد تصحيحه من الأخطاء، نعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$LCROI_{it} = -0.0275895839031 \times LCSP_{it} + 0.197872162985 \times LFDI_{it} - 0.257983128812 \times LM2_{it} + 0.317965130356 \times LOPEN + 1.5672835843$$

$$\bar{R}^2 = 0.25$$

- اختبار فيشر "F" للنموذج الأمثل الخاص ببيانات البانل للدراسة والمتمثل في نموذج الآثار الثابتة قدرت قيمته الاحتمالية ب 0.00 وهي أقل من درجة الحرية 5 % وهذا يشير إلى وجود معنوية إحصائية وبالتالي النموذج الأمثل لعلاقة محددات التحرير المالي بالنمو الاقتصادي في عينة الدول العربية صالح ككل.
- نموذج التأثيرات الثابتة بلغ معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.25$ أي أن كل مؤشرات التحرير المالي تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 25 %، أي القدرة التفسيرية لمحددات التحرير المالي للنمو الاقتصادي تحت المتوسط أي غير جيدة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية

- معالم النموذج والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري بلغت قيمتهما لعينة الدول العربية (الجزائر، مصر، الأردن، السعودية، تونس) احتمالية 0.00 و 0.053 على التوالي، بما أنهما أقل من درجة الحرية 5%، 10%، يعني أن لهما دلالة معنوية في النموذج المدروس.

- معالم النموذج والمتمثلة في القروض المقدمة للقطاع الخاص والكتلة النقدية في عينة البلدان العربية بلغت قيمتهما الاحتمالية 0.68 و 0.21 على التوالي وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 5%، 10%، يعني أنها غير معنوية في النموذج أي هذه المتغيرات لا تفسر النموذج.

- كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كنسب من الناتج الإجمالي الخام بـ 1% يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0.19% و 0.31% على التوالي، حيث كل معاملتها موجبة أي تؤثر إيجابيا ومؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي ويفسر ذلك بالعلاقة الطردية بينهم وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث برفع الاستثمارات وتنويعها وتحرير الأسواق المالية والتخلص من القيود وكبح التجارة الخارجية زيادة المبادلات التجارية يرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مصر، تونس، السعودية، الأردن.

- كلما انخفضت القروض المقدمة للقطاع الخاص والكتلة النقدية بـ 1% ينخفض النمو الاقتصادي بنسبة 0.02%، 0.25% على التوالي، حيث تحملان في معاملتهما إشارة سالبة أي يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي في عينة البلدان العربية المختارة ويفسر بالعلاقة العكسية بينهم وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، يفسر ذلك بعدم مساهمة البنوك في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص واعتمادها على القطاع العام بشكل كبير وكذلك ضعف السياسة النقدية في الدول العربية المدروسة.

المطلب الرابع: اختبار الأثر الفردي

لاختبار الدول التي لها أثر في النموذج يتوجب اختبار الأثر الفردي للدول وهذا ما سنتطرق له.

الفرع الأول: اختبار الأثر الفردي

يعتمد هذا الاختبار على وجود تأثير في ما بين الدول أم انه ثابت في الدول ونوضح في ما يلي:

الجدول رقم (27): يمثل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت.

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.878531	(4,131)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات *views10*.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية

نلاحظ بأن قيمة الاحتمال بلغت 0.00 وهي أقل من المعنوية الإحصائية 0.05، أي نرفض الفرضية الصفرية بعدم وجود أثر ثابت فردي بالدول ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن الأثر يختلف من دولة لأخرى مما يعني أن الأثر يختلف في كل من الجزائر وتونس ومصر والسعودية والأردن.

الفرع الثاني: قيمة الأثر الفردي

من خلال الجدول نوضح قيمة الأثر الفردي كما يلي:

الجدول رقم (28): يمثل قيمة الأثر الفردي.

COUNTRIES	Effect
1	0.013168
2	0.339941
3	-0.168751
4	-0.227824
5	0.043466

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات *views10*.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن الجزائر، مصر، تونس حققت أثر فردي موجب بقيم 0.01، 0.33، 0.04 على التوالي، أي مؤشرات التحرير المالي تؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي في هذه الدول. بينما حققت الأردن، السعودية أثر سالب بقيم -0.16، -0.22 على التوالي، أي مؤشرات التحرير المالي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

سنقوم في هذا المبحث ببناء نموذج يقيس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2017)، باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

المطلب الأول: منهجية خطوات الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

تم تطوير هذه المنهجية من طرف Pesaran 1997 و shinand and sun 1998، وميزة هذا الاختبار عدم تكامل السلسلة من نفس الدرجة وشرط أن لا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

الفرع الأول: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

وضع Pesaran سنة 2001 منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمتها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، يتميز هذا النموذج بمميزات تتمثل فيما يلي¹:

- قادر على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتعددة.
- يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي.
- يطبق في حالة الاستقرار في المستوى وفي الفرق الأول.
- يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا لكي تكون النتائج أكثر كفاءة.
- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة بيانات.
- يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل في نفس

المعادلة، ويكون النموذج العام لنموذج (p.q1.q2) ARDL:

$$y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + \dots + a_p y_{t-p} + \beta_s x_1 + \dots + \beta_{q1} x_{1,t-4t} + \gamma_0 x_{2t} + \dots + \gamma_{q2} x_{2,t-4t} + \varepsilon_t$$

¹ - محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود، مجلة جامعية دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 01، 2011، ص 145.

$$y_t = a_0 + \sum_{i=1}^p a_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^{g1} \beta x_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k x_{2t-k} + \varepsilon_t$$

الفرع الثاني: خطوات تطبيق منهجية ARDL

تتمثل خطوات تطبيق منهجية ARDL نذكرها كما يلي¹:

- التأكد من استقرارية النموذج في المستوى والفرق الأول.
- تحديد فترة الإبطاء ويفضل أن تكون صغيرة نسبياً.
- تكوين نموذج تصحيح الخطأ المقيّد ARDL.
- التأكد من أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي لكي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.
- تطبيق اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة طويلة الأجل أي علاقة توازنية طويلة الأجل.
- عند وجود علاقة طويلة الأجل يتم تقدير نموذج طويل الأجل.
- تقدير نموذج Ecm لمعرفة العلاقة قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: اختبارات الاستقرارية

توجد العديد من الاختبارات التي تقوم بدراسة الاستقرارية، سنتطرق إلى الاختبار التالي:

1- اختبار ديكي- فولار (Dickey-Fuller, 1979) :

تهدف اختبارات ديكي- فولار على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل 2:} \quad \text{الرتبة الأولى (AR(1)) ، حيث يكتب على الشكل}$$

نلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، مما يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي يعني عدم

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{قمنا بتقدير الصيغة التالية:}$$

اتضح أن $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار وبطرح

$$Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{نتحصل على الصيغة التالية:}$$

¹ - مداني حسية، قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (1990-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 32 (1)، جامعة زيان عاشور، ص 8.

² - DICKEY D.A , FULLER W.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979, P 431.

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

الفرضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0$$

- إذا كان $\lambda = 0$ ، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، نقول أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة وبالتالي فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$ ، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ ؛ وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.

- إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau_t < \tau_c$ المجدولة: نرفض فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ أو $\lambda = 0$ ، ونقبل الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ (أو $\lambda \neq 0$) وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

- إذا كانت τ_c المحسوبة $\tau_t > \tau_c$ المجدولة: نقبل فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ ونرفض الفرضية البديلة، تكون في هذه الحالة السلسلة غير مستقرة.

يتم إجراء اختبار Dickey-Fuller باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في ما يلي¹:

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + c + b t + \varepsilon_t$$

إذا وضعنا $\lambda = \phi - 1$ تصبح :

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن اختبار الفرضية $H_0 : \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0 : \phi = 1$ مع مراعاة أنه تم إدخال

الحد الثابت c في الصيغة (2) وإدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3).

إذا تحققت الفرضية $H_0 : \phi = 1$ ($H_0 : \lambda = 0$) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة وفي

حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي ديكي فولار المطور.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 623.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي-فولار البسيط، فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضاً، فانه في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولار (1981) اختباراً يسمى باختبار ديكي فولار المطور.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ، ونضيف عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

المطلب الثاني: المتغيرات المدروسة ودراسة الاستقرار

من أجل الحصول على نموذج يعبر عن محددات التحرير المالي المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر نحدد هذه المحددات ونقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

1- المتغير التابع:

هو المتمثل في معدل النمو الاقتصادي، معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ونرمز له بـ **croi**.

2- المتغيرات المستقلة:

تتمثل في مؤشرات التحرير المالي فيما يلي:

- الكتلة النقدية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (**M2/ PIB**).
- القروض المقدمة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام (**CSP/PIB**).
- الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات الوافدة بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) (**FDI /PIB**).
- معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للناتج الداخلي الخام (**OPEN/PIB**).

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بعد إدخال اللوغاريتم على كل السلاسل تم استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر، اعتمادا على الاحتمال مقارنة بـ 5%، نلخص النتائج الموضحة في الملاحق رقم (26)، (25)، (24)، (23)، (22) كما يلي:

الجدول رقم (29): النتائج الملخصة لاختبار الاستقرارية ADF.

القرار	الاختبار عند الفرق الأول			الاختبار عند المستوى			السلاسل
	NONE	C	TRAND.C	NONE	C	TREND.C	
I(1)	-	-	*0.0000	0.71	0.057	0.16	LCROI
I(0)	-	-	-	*0.02	0.16	0.27	LFDI
I(1)	-	-	*0.002	0.80	0.26	0.88	LOPEN
I(1)	-	-	*0.001	0.27	0.12	0.07	LCSP
I(0)	-	-	-	-	-	*0.01	LM2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على eviews10.

TREND.C: النموذج يحتوي على الثابت والاتجاه العام.

C: النموذج يحتوي على الثابت فقط.

NONE: النموذج لا يحتوي على الثابت والاتجاه العام.

(*) : المعنوية الإحصائية 5%.

نستنتج من نتائج الجدول ما يلي:

- السلسلة LM2 و LFDI مستقرة في المستوى لأن قيمة الاحتمال على التوالي بلغت 0.01 و 0.02 أقل من نسبة المعنوية الإحصائية 5%.

- السلسلة LCROI و LOPEN و LCSP استقرت في الفرق الأول، حيث بلغ الاحتمال على التوالي 0.000، 0.002، 0.001 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%.

من خلال ما سبق نستنتج أنه السلسلة مزيج بين 0 و 1 أي مستقرة في المستوى I(0) ومستقرة في الفرق الأول I(1) وعليه نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

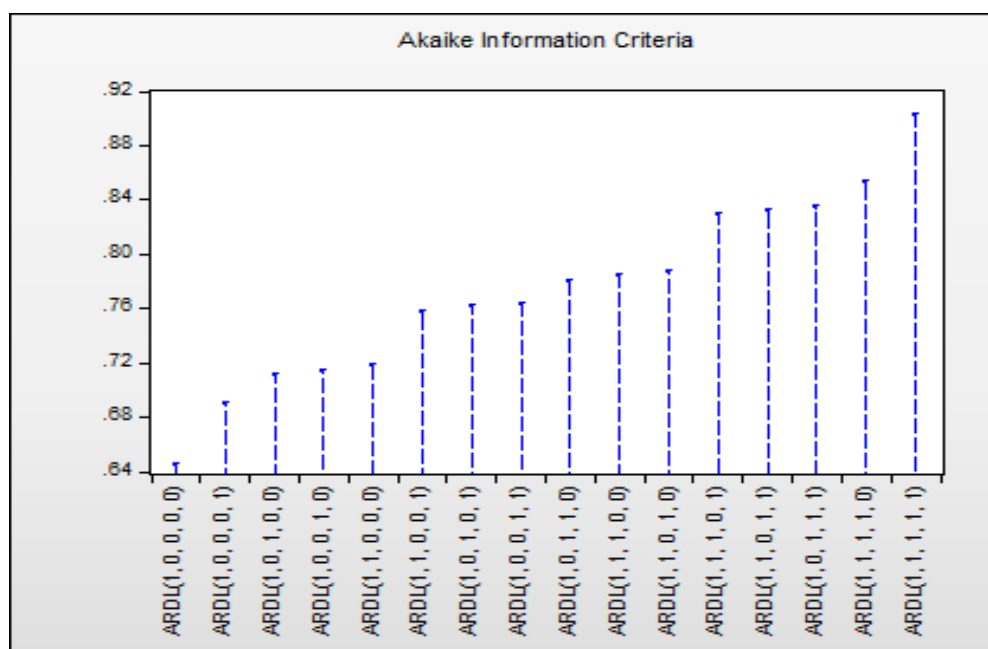
المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية باستعمال منهجية ARDL

سنقوم بتطبيق خطوات ARDL لبناء نموذج قياسي للتحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2017) كانت النتائج كما يلي:

الفرع الأول: اختبار فترات الإبطاء المثلى

يتم تعيين فترات الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بالاعتماد على معيار (AIC) من أجل اختيار أحسن درجة تباطؤ $ARDL(n,m,p)$ حيث كانت النتائج أدناه تشير إلى اختيار أقل قيمة لـ (AIC) وهي $ARDL(1,0,0,0,0)$.

الشكل رقم (37): النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار (AIC).



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **views10**.

الفرع الثاني: اختبار منهج الحدود (bounds test)

من أجل اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار الحدود.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.764210	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
Finite Sample: n=30				
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على **views10**.

من خلال نتائج اختبار الحدود نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة بلغت 2.76 وهي أقل من قيم الحد الأعلى $i(1)$ عند 1% و 5% و 10% وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ (ECM))

لتقدير النموذج قصير الأجل، تظهر النتائج كما يلي:

الجدول رقم (31): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LCROI)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/01/20 Time: 02:23				
Sample: 1990 2017				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.694805	0.153329	-4.531460	0.0002
R-squared	0.441068	Mean dependent var		0.006813
Adjusted R-squared	0.441068	S.D. dependent var		0.364612
S.E. of regression	0.272590	Akaike info criterion		0.274641
Sum squared resid	1.931944	Schwarz criterion		0.322635
Log likelihood	-2.707651	Hannan-Quinn criter.		0.288912
Durbin-Watson stat	2.022291			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على **views10**.

من المخرجات نلاحظ في العلاقة قصيرة الأجل كل المتغيرات لم تظهر، لأنها غير معنوية في النموذج ودرجة الإبطاء صفر ولا تؤثر مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير، كما نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ كان بقيمة 69% فهو سالب ومعنوي في النموذج لأن احتمالته بلغ 0.0002 وهو أقل من نسبة المعنوية 5%، أي توجد آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

الفرع الرابع: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة

تظهر نتائج تقدير النموذج كالتالي:

الجدول رقم (32): نتائج تقدير نموذج ARDL.

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LCSP LFDI LM2 LOPEN				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 16				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCROI(-1)	0.305195	0.194137	1.572060	0.1309
LCSP	-0.300722	0.169640	-1.772708	0.0904
LFDI	0.167211	0.387834	0.431139	0.6704
LM2	0.281529	0.386311	0.728761	0.4743
LOPEN	0.866453	0.575468	1.505649	0.1471
C	-2.751011	2.162362	-1.272225	0.2172
R-squared	0.452055	Mean dependent var		2.00488
Adjusted R-squared	0.321592	S.D. dependent var		0.36825
S.E. of regression	0.303311	Akaike info criterion		0.64501
Sum squared resid	1.931944	Schwarz criterion		0.93297
Log likelihood	-2.707651	Hannan-Quinn criter.		0.73063
F-statistic	3.465007	Durbin-Watson stat		2.02229
Prob(F-statistic)	0.019373			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على **views10.eviews**.

- يكتب النموذج المعبر عن محددات التحرير المالي والنمو الاقتصادي كما يلي:

$$\text{LCROI} = -0.3007 \cdot \text{LCSP} + 0.1672 \cdot \text{LFDI} + 0.2815 \cdot \text{LM2} + 0.8664 \cdot \text{LOPEN} - 2.751.$$

- قيمة معامل التحديد المصحح هي 0.32، أي أن المتغيرات المفسرة للتحرير المالي تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 32% والباقي يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل أن النموذج له قدرة تفسيرية غير جيدة.

- احتمال فيشر قدر ب 0.01 وهو أقل من المعنوية الإحصائية 0.05 مما يدل على أن النموذج المعبر عن التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر معنوي ككل.

- معلمات المتغيرات الائتمان المقدم للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية والانفتاح التجاري بلغت على التوالي 0.09، 0.67، 0.47، 0.14 بالمقارنة مع المعنوية الإحصائية 10% تبين أن كل معلمات غير معنوية في نموذج الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

- كلما ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص ب 1% انخفض النمو الاقتصادي 0.30%، مما يدل على العلاقة العكسية التي تربطهم وهذا يتعارض مع المنطق الاقتصادي حيث بارتفاع إنتاج القطاع الخاص تنخفض البطالة ويزداد المورد البشري وبالتالي يرتفع النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لعينة الدول العربية

- كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي بـ 1% ارتفع النمو الاقتصادي 0.16 % ما يدل على العلاقة الطردية بينهم وهذا يتوافق والنظرية الاقتصادية فزيادة الاستثمارات الأجنبية يرتفع الادخار وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

- كلما ارتفع الانفتاح التجاري بـ 1% ارتفع النمو الاقتصادي 0.86 %، ما يدل على العلاقة الطردية بينهم وهذا يتوافق والنظرية الاقتصادية حيث بارتفاع المبادلات التجارية الصادرات والواردات يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

- كلما ارتفعت الكتلة النقدية بـ 1% ارتفع النمو الاقتصادي 0.28 %، ما يدل على العلاقة الطردية بينهم مما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث بارتفاع المخزون النقدي تتحسن السياسة النقدية للدولة وبالتالي تتحسن معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع : اختبارات صلاحية نموذج الدراسة

من أجل اختبار صلاحية النموذج الملائم لمحددات التحرير المالي المؤثرة على النمو الاقتصادي نستعمل اختبارات إحصائية، تظهر النتائج كما يلي:

الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي (LM TEST)

لاختبار صلاحية النموذج نختبر وجود الارتباط الذاتي من عدمه كالتالي:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.070872	Prob. F(2,19)	0.9318
Obs*R-squared	0.199935	Prob. Chi-Square(2)	0.9049

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **evIEWS10**.

نلاحظ أن قيمة الاحتمال بلغت 0.93 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 5%، أي نقبل فرضية عدم القائلة أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الفرع الثاني: اختبار ثبات التباين (test ARCH)

لاختبار وجود ثبات التباين من عدمه، تظهر النتائج كالتالي:

الجدول رقم (34): نتائج اختبار التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.077116	Prob. F(1,24)	0.7836
Obs*R-squared	0.083275	Prob. Chi-Square(1)	0.7729

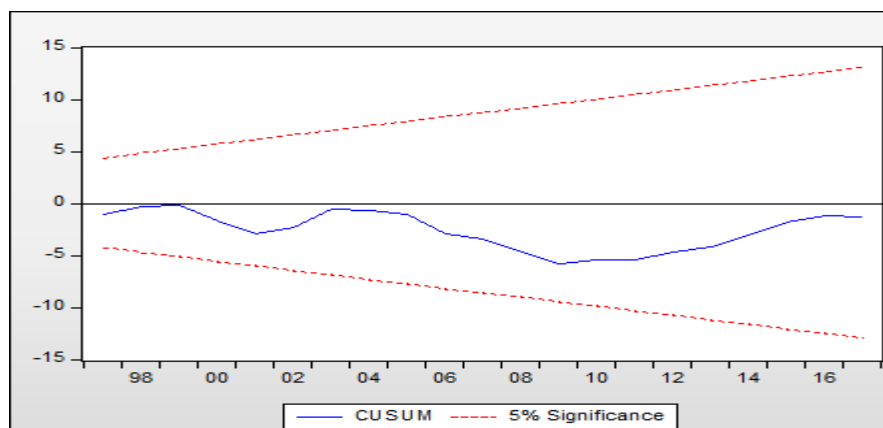
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **views10**.

نلاحظ من الجدول بأن قيمة الاحتمال بلغت 0.77 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 5%، أي نقبل فرضية عدم القائلة أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج

للتأكد من أن النموذج خالي من أي تغيرات هيكلية نستخدم اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي ونتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (38): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على **views10**.

يتضح من الشكل أن المنحنى داخل المنحنيين أي داخل المجال إذا معلمات النموذج مستقرة هيكلية، أي أن هناك استقرار في النموذج وانسجام بين المدى البعيد والقصير.

خلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان العربية المتمثلة في (الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، الأردن) لمعرفة محددات التحرير المالي المؤثرة سلباً أو إيجاباً على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2017)، حيث تم تقدير نموذج البانل الساكن باستخدام ثلاثة طرق تتمثل في طريقة الدمج، الآثار الثابتة والآثار العشوائية وبعد اختبارات النموذج الملائم فيشر وهوسمان تبين أن النموذج الأمثل هو نموذج الأثر الثابت، كما تبين أن النمو الاقتصادي للدول العربية المدروسة يتحدد إيجاباً بمؤشرات التحرير المالي المتمثلة في الكتلة النقدية والانفتاح التجاري والائتمان المقدم للقطاع الخاص، بينما يتحدد سلباً بمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المدروسة.

بناءً على اختبار أثر الدول في الدراسة حققت الجزائر ومصر وتونس أثر فردي موجب أي مؤشرات التحرير المالي تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في هذه الدول، بينما حققت الأردن والسعودية أي مؤشرات التحرير المالي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

نتيجة لدراسة العلاقة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج ARDL، كشفت نتائج التقدير عن محددات التحرير المالي أن كل مؤشرات المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والكتلة النقدية والانفتاح التجاري لها علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، أما الائتمان المقدم للقطاع الخاص له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة لاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير.

قائمة

المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- 1- إبراهيم العيسوي، تنمية القدرات الاقتصادية التنافسية العربية في زمن العولمة، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 2- إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي للمصارف والوسطاء الماليين، مراجعة للفكر الاقتصادي المملكة العربية السعودية، 2007.
- 3- إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر عمان، 1999.
- 4- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، الطبعة الثانية، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.
- 5- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، الأردن، 2013.
- 6- حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار البداية، الأردن، 2014.
- 7- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 8- حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، مصر، 1988.
- 9- حميد الجميلي، عمليات غسل الأموال تحتاج الاقتصاد العالمي، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
- 10- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1987.
- 11- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، مصر، 1999.
- 12- رونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر 1996.
- 13- سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطبع والنشر، جامعة الموصل، 2011.
- 14- سنغ كفالجيت، عولمة المال، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، 2001.
- 15- شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا للنشر، مصر 2002.

- 16- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1995.
- 17- عاطف وليام أنداروس، أسواق الأوراق المالية بين ضروريات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- 18- عبد الباسط وفاء، النظرية الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي: دراسة تحليلية ونقدية، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
- 19- عبد الرحمن إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
- 20- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
- 21- عبد الله الصعيدي، النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، مصر، 2002.
- 22- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
- 23- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس للنشر و التوزيع، الأردن 2014.
- 24- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980.
- 25- غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014 .
- 26- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
- 27- فريدريك ، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
- 28- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
- 29- كريستوفر باس، برايان لوز لزالي دايفيز، معجم الاقتصاد، سلسلة المعاجم الأكاديمية، ترجمة عمر الأيوبي، 2005.
- 30- مارتن خور، العولمة، إعادة النظر، قضايا خطيرة وخيارات الإستراتيجية، الشركة العالمية للكتاب بيروت، 2003.

- 31- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية الإسكندرية، 2000.
- 32- محمود حسن حسين، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006 .
- 33- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في الاستثمار، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2، مصر، 2004.
- 34- موسى فودة، التحرير المالي في الأردن ما بين النجاح والفشل ، الدار العثمانية، الأردن، 2011.
- 35- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- 36- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001.
- أطروحات الدكتوراه:
- 1- بن قبلية زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم جامعة تلمسان، 2016 .
- 2- بوعراب رابح، تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر (1998-2012) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016 .
- 3- خديجة تافاست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة باتنة، 2017.
- 4- رتيعة محمد، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لعينة من البلدان العربية خلال الفترة (1980-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، فرع طرق الكمية المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (ENSSE)، 2013.
- 5- رشا مصطفى مسعد عوض، تحليل العلاقة بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006.
- 6- زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية (1980-2015)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث ،العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2019.

- 7- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تلمسان، 2014.
- 8- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.
- 9- عامر عبد الرحيم، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2017.
- 10- عبد الخالق شذى يوسف، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي دراسة عينة من الدول العربية في الفترة (1993-2003)، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الأعمال، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2008.
- 11- عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- 12- كريمة محمد إبراهيم الحسني، تحرير القطاع المصرفي بين النظرية والتطبيق: دراسة للتجربة المصرية أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 2001.
- 13- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 14- وعيل الميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 15- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2015.

- المجلات العلمية:

- 1- أحمد بوراس، الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 20، جامعة قسنطينة، 2003.
- 2- إسماعيل بن قانة، باديس بوخلوة، رأس المال البشري في نماذج النمو الذاتي، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 04، جامعة أدرار، 2017.
- 3- أحمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة (1990-2013)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، جامعة ورقلة، 2015.
- 4- ديلاتو فيلاتوفيا، قضايا في الإصلاح المالي، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 25 عدد 01، 1996.
- 5- زهراء صالح الخياط، دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية)، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحداثة الجامعية، المجلد 04، العدد 30، العراق، 2010.
- 6- زيان نورة، محمد شويكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (1990-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، المجلد 15، جامعة الجلفة، 2019.
- 7- صادق راشد الشمري، فالح داوود سلمان، غسيل الأموال: الآثار والمعالجات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 16، بغداد، 2008.
- 8- عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 01، المجلد 16، السعودية، 2010.
- 9- عبد اللطيف مصطفى، محمد رزقون، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي: دراسة حالة الدول النامية، مجلة أفاق علمية، العدد 1، المجلد 6، جامعة تمراست، 2014.
- 10- عدوكة لخضر، التحليل بواسطة المركبات الأساسية كأداة لاتخاذ القرار، جامعة سيدي بلعباس، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 3، جامعة سيدي بلعباس، 2015.
- 11- فطيمة بزعي، زكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة، 2017.

12-محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، 2002.

13- محمد الحسن خليفة، النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية، ورقة بحثية للمجلة المصرفية والاقتصادية، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، السودان العدد 69 ، 2013

14- محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية باستخدام منهجية اختبارات الحدود، مجلة جامعية دمشق (ورقة بحثية)، 2009.

15- مداني حسيبة، قياس أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية في الفترة (1990-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 32(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017.

16- مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، مقال منشور على شبكة الانترنت على موقع: www.aljazeera.net، بتاريخ 2006/5/17.

- المؤتمرات والملتقيات:

1- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر، 2008.

2- بن بوزيان محمد، شكوري سيدي أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية، أفريل، بشار، 2005.

3- عبد الله منصوري، عولمة قواعد الضبط المصرفي وانعكاساتها على إقراض الدول النامية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول العولمة المالية، جامعة عنابة، يومي 7-8 ديسمبر 2004.

- المواقع:

1- تحميل البيانات من قاعدة بيانات البنك العربي.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

-Les ouvrages:

- 1- Alexandre Nshue M. Mokime, «modèles de croissance économique», Éditions kinsaha, France, juillet 2012.
- 2-Aravisent, Et, Jean pierre, Economic international in the lotion ou-mythes, Alger, N, Edition cabana, 1997.
- 3-Baptiste venet ,la libéralisation Financiere Et Développement Economique ,Une Revue Crttique De La Littérature,1994.
- 4- Dominick Salvatore, Development Economics, Schaum's Outline Series, McGraw Hill, USA, 1992.
- 5- Eric Bousserelle, dynamique économique –croissance ,crises ,cycles, galino diteur, paris, 2004.
- 6- Jean Arroux , les théories de la croissance, édition du seuil, paris 1999.
- 7-Katheline schubert, Macroéconomie, comportement et croissance vuibert, paris, 2000.
- 8-Montousseé marc, théorie économique, édition bréal. paris, 2000.
- 9-Mourad Goumiri ,l offre de monnaie en Algerie ,Edition ENAG Alge, 1993.
- 10-P , Jean Marie le page, croissance et cycle, 2^{ème} edition, ed synonyme SOR, paris, 2006.
- 11-Robert Ferrondier,Vicent Koen,March de capitaux et technique financiers, 4 édition , economica, Paris, 1997.
- 12-Tomas D.Lairson ,Devid skidmore, International political Economy, Harcourt Brace publishers, new York, 1997.
- 13-Valpy Fitzgerald, Financial development and econmic growth, a critical View, Background paper for Warld economic and social survey, Oxford University, 2006.
- 14-Varouj A.Aivazian, Microeconimic Elements and perpectives from Finance Theory,In jos Fanelli a Rohinton Medhora,(eds); financial Reform in Developing Countries, (Canda :IDRc ,1998.
- 15-William Green, 2003, Econometric Analysis, 5 ed, New Jersey Prentice Hall, Apper SaddleRiver.

- 16-William H. Greene, 2003, Fifth Edition Econometric Analysis, New York University, Prentice Hall.
- 17-Stanley Fischer Et Autres, Macroéconomie, 2eme Edition, Edition Dunod, Paris, 2002.
- 18-Gregory Mankiw, Macroéconomie, 3eme Edition, Edition De Boeck, Belgique, 2003.

- les thèses:

- these de doctorat:

- Mahjouba Zater Lahimer ,L impact Des Entrées De Capitaux privés Sur La Croissance Economiques Dans Les Payes De Développement Doctorat Siences Economiques ,Université Paris Xiii ,2009.

- les articles :

- 1- Ang, J. B, Financial Deepening and Economic Development in Malaysia. Economic Papers the Economic Soccity of Australia ,ISSN 0812-0439, Vol. 26 No. 3, (2007).
- 2-Artus, Patrick and Kaabi Moncef, Dépense publiques, progrès techniques et croissance, Vol 44 N^o 1, 1993.
- 3-DICKEY D.A , FULLER W.A, distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, Journal of the American statistical association , Vol. 74, n 366, 1979.
- 4-DICKEY D.A , FULLER W.A, Likelihoob ratio tests for autoregressive time series with a unit root , Vol 49, 1981.
- 5-Dielman, 1989, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian University, USA.
- 6-Free. A and Kim, 2007, Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison.
- 7-Jerry A.Haussman, William E.Taylor, Pannel Data Unobservale Individual Effects, Econometerica, Vol 49,
- 8- Madala, G.S, Limited Dependent Variable Models Using Panel Data, The journal of Human Ressource
- 9-Murinde, V. and Eng, F. S. H, "Financial Development and Economic growth in Singaphore: Demand Following of Supply –leading", applied Financial Economics vol 4, 1994, pp391-404. N^o6, Novembre 1981.

- 10-Robert Bow thorn and Rachard kozul, Globalization and Economic Convergence An assessment, Unctad, Discussion papers, No. 131, Geneva, 1998.
- 11-Simon Kuznets, Modern Economic Growth: Findings and Reflections the American Economic Review, vol 63, N° 3, 1973.
- 12-Taher musa, Overview of development in the Globalization of financial market, Amassar, no 24,2001.
- 13-Université de Paris IX Dauphine ,Paris, Octobre, 2000.
- 14-Venet B, Les critiques de la théorie de la liberalisation financiere Journal de l
- 15-Bruno Amable et Jean-Bernard Chatelain et Olivier De Bandt, Confiance dans le système bancaire et croissance économique, Revue économique, Volume 48, n° 3, 1997.
- 16-Amaira Bouzid, Libéralisation Financière Et Croissance Economique, papier présenté aux 20 eme journée internationales d'économie monétaire et financière, Birmingham, 5 et 6 juin 2003.
- 17-- Dennis Quinn, The correlates of change in international financial regulation, The American Political Science Review, Vol. 91. 3 September 1997.
- 18-Vittorio Grilli and Gian Maria Milesi-Ferretti, Economic effects and structural determinants of capital controls, IMF Working Paper WP/95/31, March 1995.
- 19-James B. Ang, "Financial development, liberalization and technological deepening", Journal of International Money and Finance 55, 2011.

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر
الوحدة: %

الانفتاح التجاري	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نصيب الفرد من الدخل	الكتلة النقدية	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر	السنوات
48.3807137	56.1432167	-1.7540728	61.7711404	0.00053979	1990
52.7175867	46.2891665	-3.6011338	49.1113099	0.02545902	1991
49.1890842	7.25481764	-0.5647326	51.9419948	0.06249571	1992
44.9228134	6.61775302	-4.2509938	50.1014581	2.0021E-06	1993
48.5844378	6.4891049	-2.9311133	45.3186723	2.350606	1994
55.1910052	5.19938704	1.83641036	37.1694458	2.3944-06	1995
53.7051479	5.36490271	2.29084763	33.0058365	0.57518405	1996
52.2439115	3.90741686	-0.519933	36.0814341	0.53966695	1997
45.0944506	4.56382248	3.53435133	42.3768224	1.25882622	1998
50.9311016	5.38825237	1.74871664	42.2089806	0.59951757	1999
62.8637951	5.9660943	2.39950644	37.8326057	0.5112613	2000
58.7083038	8.01447876	1.65965953	56.8504729	2.03332019	2001
61.1373988	12.2002592	4.2620786	62.7266256	1.87631324	2002
62.1227987	11.2219429	5.84090837	62.8169352	0.93990905	2003
65.7006716	10.9978094	2.93450376	59.2654764	1.03352172	2004
71.2774398	11.9291253	4.43827712	53.8275936	1.12017195	2005
70.7277197	12.1167217	0.21481913	57.2821604	1.57308826	2006
71.9373463	12.9899456	1.80824941	64.0928859	1.24963138	2007
76.6858333	12.7960359	0.73817115	62.9869858	1.54306724	2008
71.3230942	16.2653571	-0.1346675	73.1588606	2.00191984	2009
69.8675718	15.208449	1.74677646	69.0556604	1.42698315	2010
67.4734555	13.7157645	0.98020469	68.0608124	1.28551981	2011
65.4038581	14.0250454	1.4017967	67.9531322	0.71767996	2012
63.611026	16.4979099	0.76167496	71.7298133	0.80660228	2013
62.145863	18.3520825	1.71044952	79.3099324	0.70259321	2014
59.6950804	21.7118447	1.6004783	82.0010735	-0.3240137	2015
55.9256616	22.8759817	1.10456792	78.8849772	1.02370428	2016
55.8791546	24.7975605	-0.7504995	80.611517	0.71746423	2017

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في مصر

الوحدة: %

الانفتاح التجاري	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نصيب الفرد من الدخل	الكتلة النقدية	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر	السنوات
52.9227557	25.5256785	3.1337262	86.1250522	1.7078142	1990
62.8444444	22.0586311	-1.1464331	87.5234667	0.67669067	1991
59.309849	22.2704529	2.26065492	84.5389648	1.09661733	1992
55.9278351	23.7657861	0.8148834	85.8077964	1.05842526	1993
50.6285714	27.9036571	1.9052301	84.6335429	2.42013257	1994
50.245098	32.7338235	2.56379607	79.787402	0.99402843	1995
46.9485615	36.5343941	2.89628118	78.641456	0.940415	1996
43.7382475	39.6936066	3.3942195	75.1547574	1.13537589	1997
41.927627	46.5550104	3.48951432	77.0256437	1.26843702	1998
38.3615085	52.0018205	3.98733199	76.043368	1.17439282	1999
39.0179359	51.9532784	4.33634759	76.7418994	1.23699721	2000
39.8104265	54.9311402	1.58549811	82.3782827	0.52226724	2001
40.9870678	54.6553972	0.48179271	87.8365004	0.73636308	2002
46.1796407	53.8976287	1.29320193	96.6788503	0.2862845	2003
57.8199052	54.0429143	2.20314732	96.6786259	1.58957075	2004
62.9526462	51.1654341	2.6022202	97.1378424	5.99381896	2005
61.5185365	49.2909797	4.96739288	97.3873117	9.34352717	2006
65.0778733	45.5152216	5.22829914	96.2064141	8.87353792	2007
71.6806253	42.7975138	5.2671601	88.4042516	5.83141262	2008
56.5534446	36.0927134	2.74007292	83.1559012	3.5514423	2009
47.9363501	33.0722952	3.08086462	80.7455617	2.91728671	2010
45.2556342	31.1549233	-0.3639372	75.7939119	-0.2045322	2011
40.7117693	27.3884497	-0.0129596	69.7154591	1.00142191	2012
40.3730381	26.2224395	-0.1059574	74.6118358	1.45266806	2013
36.9201878	25.6066805	0.61685323	75.4426484	1.50957523	2014
34.845943	26.3163938	2.0937222	77.9858779	2.08152713	2015
30.2465491	34.1348626	2.13201201	98.1361324	2.43500218	2016
45.1268012	28.5200496	2.02557786	92.2956375	3.14769402	2017

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأردن

الوحدة: %

الانفتاح التجاري	الاتمان المقدم للقطاع الخاص	نصيب الفرد من الدخل	الكتلة النقدية	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر	السنوات
149.453389	62.27763	-3.7426506	126.960842	0.90496971	1990
137.261663	62.3619337	-3.44549952	137.233333	-0.2736352	1991
130.835919	55.0691346	12.1858813	114.474116	0.75542424	1992
129.802421	59.8068625	-0.94442134	111.279622	-0.59004225	1993
117.662496	63.5824282	0.01596285	102.486635	0.04512397	1994
122.856814	67.9097022	2.05620277	100.184967	0.19507638	1995
129.254883	68.4082841	-1.01896048	95.3004522	0.22087644	1996
119.191543	69.0219275	0.84294986	98.0684451	4.91224568	1997
107.661693	68.1692379	1.00583661	95.4798578	3.86389526	1998
103.143475	70.4031493	1.60533397	107.069731	1.91154986	1999
108.805121	71.0917831	2.39882701	110.996036	10.6449264	2000
107.775848	74.6615104	3.35499768	113.10569	3.00642303	2001
112.462006	71.7338292	3.79173641	115.043415	2.45164238	2002
114.105286	69.8222276	1.92748418	126.088148	5.29047115	2003
132.763458	73.6678067	5.72260925	124.441684	8.09591255	2004
144.880858	86.8758107	4.66918572	136.960226	15.5460337	2005
139.787807	90.4999515	4.0177809	129.207135	23.211902	2006
143.974078	90.3641176	3.61472996	127.82648	15.1127718	2007
142.02586	79.7644202	2.3062595	120.424486	12.687416	2008
113.934414	74.4850239	0.32334221	138.00362	9.99047194	2009
115.664105	72.1532986	-2.87747145	135.871	6.3009426	2010
119.833652	72.5124135	-2.78935126	127.852695	5.08146429	2011
118.845082	71.8878306	-2.77569973	116.752636	4.93592147	2012
112.725264	71.3337766	-2.35523732	122.739876	5.71438264	2013
111.507891	67.6151576	-1.52251013	110.300165	5.99640689	2014
96.7218729	67.6643444	-1.43726834	113.272173	4.20645778	2015
90.0539856	72.2127402	-1.03873594	114.714654	3.96196286	2016
91.4738257	76.1389435	-0.2620106	110.403965	4.98592724	2017

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في السعودية

الانفتاح التجاري	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نصيب الفرد من الدخل	الكتلة النقدية	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر	السنوات
71.7080157	14.8220976	11.1665839	42.6004298	1.58235912	1990
74.6992776	14.871698	11.312661	43.4145312	0.12100745	1991
75.0920202	16.7585505	0.91895938	42.7343329	-0.0575786	1992
67.8070029	20.4697268	-4.0324618	45.5479896	1.02821808	1993
60.0713174	22.3597596	-1.9321169	46.1419954	0.25843065	1994
65.0417671	22.5686402	-2.0692638	44.9732215	-1.3078184	1995
66.6538556	20.7924499	0.5071276	43.5794951	-0.7106073	1996
65.188117	21.5087514	-0.8409524	43.8331144	1.83140607	1997
56.0883806	29.1883413	0.93693638	51.2946286	2.91837992	1998
57.846087	26.7446366	-5.7229622	49.7369561	-0.4816645	1999
68.1664514	24.2356144	3.22645784	44.3369827	-0.9925691	2000
63.5606286	27.0904993	-3.7211646	47.9532023	0.01066594	2001
64.5927792	28.9483895	-5.5051283	53.6480925	-0.3238998	2002
69.831196	28.2333204	8.01558003	51.1373746	-0.2717728	2003
75.0828367	32.3542594	4.80344782	50.0101705	-0.1292097	2004
81.9540759	35.418918	2.54398458	44.6460705	3.68305052	2005
89.9446047	33.7245868	-0.0736215	46.8747682	4.85358632	2006
94.8633171	37.0715888	-0.9282312	50.9931598	5.84630646	2007
96.1026309	37.6843188	3.36069955	48.1037043	7.59063233	2008
84.8583416	45.6298013	-4.787315	64.5707261	8.49635235	2009
82.5498277	39.1642134	2.00891716	55.1682522	5.53432567	2010
85.5435203	34.1007294	6.70398181	49.1693807	2.42957931	2011
83.5117882	36.3391799	2.20265505	52.2390832	1.65527035	2012
82.7090491	40.2187358	-0.3672179	55.7930366	1.18726678	2013
80.640471	44.2902349	0.75423478	61.589197	1.05926925	2014
72.074996	55.9167834	1.47837224	73.2666379	1.24429179	2015
61.862042	58.1144946	-0.6011292	74.7341444	1.15554701	2016
64.1951849	53.9733496	-2.7104551	70.1022179	0.20605173	2017

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): تطورات مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في تونس
الوحدة: %

الانفتاح التجاري	الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نصيب الفرد من الدخل	الكتلة النقدية	الاستثمار الأجنبي الغير المباشر	السنوات
94.1612656	55.0763335	5.56246726	51.4961399	0.62990867	1990
85.6860202	53.7573324	1.6192846	48.9895584	0.95953283	1991
86.0000876	66.1702637	5.47781844	46.5761138	3.39259638	1992
88.4109677	67.1803655	0.07455511	46.2067994	3.84625648	1993
92.804386	67.5439869	1.1996868	46.3010156	2.76353438	1994
93.7144466	68.4319954	0.58533096	45.7606176	1.53054928	1995
85.7203548	63.2366899	5.50499192	46.3890005	1.2167962	1996
80.5007104	58.9446246	4.00684193	44.9125326	1.65187873	1997
79.9794583	59.9114127	3.51957319	43.762759	2.98452817	1998
77.9051139	59.4689151	4.91030076	47.4565473	1.51379462	1999
82.4559258	59.9890124	3.68779999	50.0853591	3.49608271	2000
89.5519191	61.5108847	2.88948964	54.9648975	2.04619204	2001
85.3416572	62.3029658	0.52863206	54.6839292	3.41497218	2002
82.3901078	60.7479738	3.92307699	53.2733028	1.96510498	2003
86.9482937	58.950629	5.4195965	52.4771193	1.89893492	2004
90.2512479	58.2917055	2.6213741	54.1135448	2.20839302	2005
93.9378509	57.327912	4.26984277	55.3439343	9.42424773	2006
104.075472	57.8508167	5.63771162	57.5871903	3.89468064	2007
114.354832	59.890495	3.13972245	58.87469	5.797755	2008
93.0168788	62.2474436	1.95423648	62.5817427	3.50994616	2009
104.148633	69.1119238	2.44438137	65.0827501	3.02944278	2010
104.529075	76.494787	-2.8908582	69.7283068	0.94446648	2011
106.531077	76.2610242	2.98979703	69.0737081	3.45054887	2012
103.449905	76.9565874	1.88039852	68.7079807	2.28886115	2013
100.826188	78.0434277	1.94523994	68.920628	2.15138442	2014
92.2331209	79.3073146	0.13780524	69.3708035	2.2479584	2015
92.0111012	81.6598788	0.15174393	70.6889187	1.48930613	2016
101.320744	86.5369122	0.67139281	73.7789879	2.03684393	2017

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك العربي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(6): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الجزائر).

Variable	Observations	Minimum	Maximum	Mean	Std. deviation
lm2	28	3.497	4.407	4.037	0.263
lcsp	28	1.363	4.028	2.453	0.661
lopen	28	3.805	4.340	4.079	0.152
Lfdi	28	0.685	1.468	1.122	0.215
Lcroi	28	0.905	2.531	1.991	0.369

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat-2011

الملحق رقم(07): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(الجزائر).

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2.357	1.640	0.467	0.331	0.205
Variability (%)	47.133	32.800	9.347	6.623	4.097
Cumulative %	47.133	79.934	89.281	95.903	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat-2011

الملحق رقم (08): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (تونس).

Variable	Observations	Minimum	Maximum	Mean	Std. deviation
lm2	28	3.779	4.301	4.018	0.167
lcsp	28	3.984	4.461	4.179	0.131
lopen	28	4.355	4.739	4.523	0.099
Lfdi	28	1.078	2.462	1.567	0.291
Lcroi	28	1.343	2.515	2.207	0.258

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat-2011

قائمة الملاحق

الملحق رقم (09): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (تونس).

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2.623	1.241	0.561	0.375	0.200
Variability (%)	52.452	24.824	11.225	7.502	3.996
Cumulative (%)	52.452	77.277	88.502	96.004	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **XLstat-2011**

الملحق رقم (10): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (مصر).

Variable	Observations	Minimum	Maximum	Mean	Std. deviation
lm2	28	4.244	4.586	4.431	0.099
lcsp	28	3.094	4.006	3.583	0.313
lopen	28	3.409	4.272	3.865	0.214
Lfdi	28	0.744	2.455	1.435	0.416
Lcroi	28	1.719	2.484	2.178	0.195

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **XLstat-2011**

الملحق رقم (11): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (مصر).

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2.475	1.136	0.722	0.461	0.206
Variability (%)	49.505	22.713	14.450	9.218	4.115
Cumulative (%)	49.505	72.217	86.667	95.885	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **XLstat-2011**

قائمة الملاحق

الملحق رقم(12): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية).

Variable	Observations	Minimum	Maximum	Mean	Std. deviation
lm2	28	3.752	4.314	3.932	0.163
lcsp	28	2.696	4.062	3.407	0.376
lopen	28	4.027	4.565	4.289	0.149
Lfdi	28	0.000	2.380	1.216	0.606
Lcroi	28	0.000	2.892	1.835	0.720

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat-2011

الملحق رقم(13): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (السعودية).

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2.255	1.641	0.717	0.301	0.085
Variability (%)	45.109	32.829	14.340	6.019	1.703
Cumulative %	45.109	77.938	92.278	98.297	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat-2011

الملحق رقم (14): يمثل جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (الأردن).

Variable	Observations	Minimum	Maximum	Mean	Std. deviation
lm2	28	4.557	4.927	4.758	0.110
lcsp	28	4.009	4.505	4.263	0.111
lopen	28	4.500	5.007	4.780	0.135
Lfdi	28	0.541	3.239	1.852	0.701
Lcroi	28	1.092	2.940	1.940	0.443

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات XLstat-2011

قائمة الملاحق

الملحق رقم (15): يمثل القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (الأردن).

	F1	F2	F3	F4	F5
Eigenvalue	2.256	1.216	0.979	0.405	0.143
Variability (%)	45.129	24.323	19.586	8.108	2.855
Cumulative %	45.129	69.452	89.038	97.145	100.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **XLstat-2011**

الملحق رقم (16): نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LCROI Method: Panel Least Squares Date: 04/19/20 Time: 10:06 Sample: 1990 2017 Periods included: 28 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 140				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCSP	0.009701	0.068355	0.141920	0.8874
LFDI	0.270323	0.083054	3.254786	0.0014
LM2	-0.192561	0.127981	-1.504598	0.1348
LOPEN	-0.107878	0.132312	-0.815333	0.4163
C	2.886857	0.640742	4.505493	0.0000
R-squared	0.077386	Mean dependent var		2.030263
Adjusted R-squared	0.050050	S.D. dependent var		0.453957
S.E. of regression	0.442451	Akaike info criterion		1.242087
Sum squared resid	26.42799	Schwarz criterion		1.347145
Log likelihood	-81.94607	Hannan-Quinn criter.		1.284779
F-statistic	2.830859	Durbin-Watson stat		1.513660
Prob(F-statistic)	0.027095			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج **EvIEWS 9**.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (17): نموذج الانحدار الثابت.

Dependent Variable: LCROI				
Method: Panel Least Squares				
Date: 04/19/20 Time: 10:09				
Sample: 1990 2017				
Periods included: 28				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 140				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCSP	-0.020586	0.126058	-0.163309	0.8705
LFDI	0.185169	0.080556	2.298627	0.0231
LM2	-0.553474	0.290546	-1.904947	0.0590
LOPEN	0.644729	0.261649	2.464096	0.0150
C	1.404464	1.224636	1.146843	0.2535
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.208567	Mean dependent var	2.030263	
Adjusted R-squared	0.160235	S.D. dependent var	0.453957	
S.E. of regression	0.416000	Akaike info criterion	1.145864	
Sum squared resid	22.67035	Schwarz criterion	1.334970	
Log likelihood	-71.21048	Hannan-Quinn criter.	1.222711	
F-statistic	4.315323	Durbin-Watson stat	1.687019	
Prob(F-statistic)	0.000123			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (18): نموذج الانحدار العشوائي.

Sample: 1990 2017 Periods included: 28 Cross-sections included: 5 Total panel (balanced) observations: 140 Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCSP	0.009701	0.064269	0.150944	0.8802
LFDI	0.270323	0.078089	3.461738	0.0007
LM2	-0.192561	0.120330	-1.600266	0.1119
LOPEN	-0.107878	0.124402	-0.867174	0.3874
C	2.886857	0.602436	4.791969	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.416000	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.077386	Mean dependent var		2.030263
Adjusted R-squared	0.050050	S.D. dependent var		0.453957
S.E. of regression	0.442451	Sum squared resid		26.42799
F-statistic	2.830859	Durbin-Watson stat		1.513660
Prob(F-statistic)	0.027095			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews .

الملحق رقم (19): يمثل نتائج اختبار مضاعف لاغرانج.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects Null hypotheses: No effects Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.699766 (0.0544)	0.021192 (0.8843)	3.720958 (0.0537)
Honda	1.923478 (0.0272)	0.145575 (0.4421)	1.463041 (0.0717)
King-Wu	1.923478 (0.0272)	0.145575 (0.4421)	1.847390 (0.0323)
Standardized Honda	5.795708 (0.0000)	0.261523 (0.3968)	-2.341456
Standardized King-Wu	5.795708 (0.0000)	0.261523 (0.3968)	-0.258978
Gourierieux, et al.*	—	—	3.720958 (< 0.10)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

قائمة الملاحق

الملحق رقم (20): يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 28			
Cross-sections included: 5			
Total panel observations: 140			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	20.04136	10	0.0289
Pesaran scaled LM	1.127282		0.2596
Bias-corrected scaled LM	1.034689		0.3008
Pesaran CD	2.397170		0.0165

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9

الملحق رقم (21): يمثل نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج المصحح.

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 28			
Cross-sections included: 5			
Total panel observations: 140			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1.255616	10	0.9995
Pesaran scaled LM	-3.073338		0.0021
Bias-corrected scaled LM	-3.165930		0.0015
Pesaran CD	0.310400		0.7563

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviews 9

قائمة الملاحق

الملحق رقم (22): يمثل نتائج اختبارات لاستقرارية للاستثمار الأجنبي المباشر.

Null Hypothesis: LFDI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.617215	0.2761
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: LFDI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.354308	0.1635
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LFDI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.294971	0.0235
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق رقم (23): يمثل اختبارات الاستقرارية للائتمان المقدم للقطاع الخاص

Null Hypothesis: LCSP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: LCSP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
		t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.435985	0.0722	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
Test critical values: 1% level		-4.440739		Test critical values: 1% level	
5% level		-3.632896		5% level	
10% level		-3.254671		10% level	

Null Hypothesis: LCSP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(LCSP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.996245	0.2781	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.263525	0.0001
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-2.653401		1% level	-2.656915	
5% level	-1.953858		5% level	-1.954414	
10% level	-1.609571		10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (24): اختبارات الاستقرارية للكتلة النقدية

Null Hypothesis: LM2 has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.282097	0.0145
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews .

الملحق رقم (25): اختبارات الاستقرارية للانفتاح التجاري

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.053617	0.0021
Test critical values: 1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.238582	0.8815
Test critical values: 1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.049565	0.2653
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.447924	0.8042
Test critical values: 1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (26): اختبارات الاستقرار للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: LCROI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: LCROI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
		t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.911642	0.0571	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
Test critical values:				Test critical values:	
1% level		-3.699871		1% level	
5% level		-2.976263		5% level	
10% level		-2.627420		10% level	
Null Hypothesis: LCROI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			Null Hypothesis: D(LCROI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
		t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.145745	0.7199	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
Test critical values:				Test critical values:	
1% level		-2.656915		1% level	
5% level		-1.954414		5% level	
10% level		-1.609329		10% level	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .